الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي

سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك

تحت عنوان:

أثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية (بإستعمال طريقة تحليل الحدود العشوائية SFA)

من إعداد الطالبتين:

- محجوب فريال
- علا كوثر

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن زاي ياسين

لجنة المناقشة

د.شويرفات عبد القادر..... رئيسا

د. بن زاي ياسين.....مشرفا و مقررا

د.منصوري عبد الكريم.....عضو مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع و الذي نهديه:

إلى من قال فيهما الله عزوجل "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**" حفظهم الله و أطال في عمرهم و قدرني على رد جزء من فضلهم.

إلى من غرست في نفسي القيم و المبادئ إلى من كان دعائها رفيقا لي في نجاحي إلى من ربتني منذ صغري إلى جدتي.

إليك يا نسخة من أمي إلى خالتي.

إلى أجمل قدر في دنيتي إلى إخوتي.

إهداء خاص إلى من وقفوا سندا لي و سرنا سويا و نحن نشق الطريق نحو النجاح إلى من سعدت برفقتهن في دروب الحياة الحلوة و الحزينة إلى صديقاتي.

إلى جميع من علمنا و ساعدنا خلال دربنا الدراسي و ساهم في وصولنا إلى ما وصلنا إليه.

كما نهدي هذا العمل إلى كل طالب علم و إلى جميع الزملاء.

فريال

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وشرة جهدي إلى:

أروع من في الوجود التي تشرق الشمس على ابتسامتها أمي الغالية التي غمرتني بدفئها وحنانها و كان دعائها لي سنداً.

و إلى من كان منهاج حياتي وأزاح جميع المشاق والصعاب عن طريقي أبي العزيز.

من أرى السعادة بأعينهم وأرتاح وأنا بينهم إخوتي.

إلى كل من كان لهم اثر على حياتي صديقاتي.

كوثر

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد
و على آله و صحبه أجمعين.
الحمد الله تعالى الذي وفقنا في دراستنا و أعاننا على إتمام هذا العمل
و علمنا ما لم نكن نعلم و كان فضله
علينا عظيم.

نتقدم بالشكر الجزيل لأهلنا أطال الله في عمرهم و أمدهم بالصحة و العافية لمساعدتهم لنا لإتمام هذا العمل.

كما تتقدم بأخلص كلمات الشكر و العرفان و بأصدق معان التقدير و الإحترام إلى الأستاذ المشرف "**بن زاي ياسين** " الذي لم يبخل علينا بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الكبير إلى جميع الأساتذة الكرام على حسن تعاونهم معنا.

و نختم شكرنا الخالص إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

ملخص

تهدفت هذه المذكرة إلى دراسة مدى تأثير الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2017 بحيث قمنا في البداية بتقدير مستوى الكفاءة الفنية لعينة متكونة من 14 بنكا تجاريا بإستخدام الطريقة المعلمية تحليل الحد العشوائي SFA إستنادا الى نموذج (Battese et Coelli 1995) الذي يأخذ بعين الإعتبار مدى مساهمة بعض المحددات الداخلية (الحجم،السيولة،...) في اللاكفاءة. في المرحلة الثانية قمنا بدراسة أثر بعض محددات التطور المالي على مستويات الكفاءة المقدرة بإستخدام نموذج إنحدار Tobit.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية عينة الدراسة لا توظف ما قدره 46.79% من مواردها بشكل كفئ، كما تتأثر الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية أساسا بحجم البنك و نسبة كفاية رأس المال.

كما أشارت النتائج إلى أن الكفاءة تتأثر إيجابا بمحدد التركز المالي، وسلبا بمحدد الوساطة المالية، بينما محدد العمق المالي لا يؤثر على مستوى الكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الفنية، البنوك التجارية، طريقة SFA، إنحدار Tobit، نموذج Battese and Coelli.

Abstract

The purpose of this thesis is to investigate the impact financial reforms on the efficiency of Algerian banks over the period 2011-2017. First, we estimate the technical efficiency across a sample that includes 14 commercial banks using the parametric technic namely Stochastic Frontier Approach SFA based on Battese and Coelli (1995) model which incorporates the contribution of some internal determinants (Size , Equity, Liquidity,...etc) on inefficiency . In the second step, we regress some financial development indicators on the efficiency estimates using Tobit model.

The findings suggest that Algerian commercial banks are wasting about 46,79%, in average, of their resources to achieve optimal quantities of generated outputs. Beside this, the technical inefficiency of the investigated banks is mainly determined by the bank's size and the equity ratio. The results also indicate that banking concentration exerts a positive effect on efficiency . However, the intermediation indicator exerts a negative impact on efficiency.

Regarding the financial deepening, we notice a disconnection between this indicator and efficiency.

Key words :Technical Efficiency, Commercial Banks, SFA technique, Tobit Regression, Battese and Coelli (1995) model.

الفهرس

البسملة ----------

الإهداء ----------

الإهداء ----------

الشكر ----------

ملخص ----------

مقدمة ----------أ

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد ----------7

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للبنوك التجارية والنظام المصرفي----------8

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية ----------8

1. تعريف البنوك التّجارية ----------8

.2 خصائص البنوك التجارية----------10

.3 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية----------11

4. وظائف البنوك التّجارية ----------12

.5 أنواع البنوك التجارية ----------14

6. أهداف المصارف التجارية ----------15

7. ميزانية البنوك التجارية----------16

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي ----------19

1. تعريف الجهاز المصرفي ----------19

.2 مكونات الجهاز المصرفي----------19

.3 خصائص الجهاز المصرفي ----------21

.4 أهداف الجهاز المصرفي ----------21

5. أهمية الجهاز المصرفي ----------22

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للأداء و تقييم الأداء. ---------- 25
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء ---------- 25
.1 مفهوم الأداء ---------- 25
.2 العوامل المؤثرة على الأداء ---------- 28
3. مكونات الأداء ---------- 30
.4 الأداء المالي ---------- 30
المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء ---------- 31
.1 تعريف تقييم الأداء ---------- 31
.2 ركائز نظام تقييم الأداء ---------- 32
.3 أهمية عملية تقييم الأداء ---------- 33
4. أهداف عملية تقييم الأداء ---------- 34
5. مؤشرات تقييم الأداء ---------- 34
المبحث الثالث: المفاهيم النظرية للكفاءة والكفاءة الإقتصادية ---------- 37
المطلب الأول: المفاهيم عامة حول الكفاءة ---------- 37
1. تعريف الكفاءة ---------- 37
2. تداخل الكفاءة مع بعض المصطلحات الاقتصادية ---------- 38
3. أنواع الكفاءة ---------- 40
.4 طرق تحسين الكفاءة ---------- 41
.5 فكرة قياس الكفاءة ---------- 42
.6 معايير الكفاءة ---------- 43
.7 إجابيات الأسلوب الجيد للكفاءة ---------- 43
.8 أهمية الكفاءة ---------- 44
.9 أهداف قياس الكفاءة ---------- 44
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الكفاءة الإقتصادية و الكفاءة المصرفية ---------- 44
.1 تعريف الكفاءة الإقتصادية و الكفاءة المصرفية ---------- 44
.2 أنواع الكفاءة المصرفية ---------- 46
.3 أهمية قياس الكفاءة المصرفية الإقتصادية ---------- 50

4. ألية قياس الكفاءة المصرفية---------- 51
5. صعوبة قياس الكفاءة المصرفية ---------- 52
6. العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية---------- 52
7. طرق قياس الكفاءة المصرفية---------- 54
8. المعايير الحديثة لقياس الكفاءه المصرفية ---------- 58
9. اختيار متغيرات الكفاءة في البنوك ---------- 60
10. المتغيرات الأخرى المؤثرة في كفاءة البنوك ---------- 62
خلاصة الفصل ---------- 64

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد ---------- 66
المبحث الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية ---------- 67
المطلب الأول : النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية ---------- 67
1. لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري ---------- 67
2. تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990 ---------- 68
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 ---------- 74
1. مفهوم الإصلاح المصرفي ودوافعه---------- 74
2. مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 10/90---------- 75
3. مبادئ قانون النقد و القرض ---------- 77
4. هيكل الجهاز المصرفي في إطار قانون النقد والقرض---------- 78
5. تعديل قانون النقد و القرض---------- 80
6. واقع الجهاز المصرفي في المرحلة الحالية ---------- 83
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ---------- 84
المطلب الأول: الدراسات التي أنجزت بإستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA---------- 84
المطلب الثاني: الدراسات التي أنجزت بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ---------- 87
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لكفاءة البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية – 94
المطلب الأول: أسلوب حد التكلفة العشوائية ---------- 94

1. التعريف بأسلوب حد التكلفة العشوائية ---------- 94
2. خصائص أسلوب حد التكلفة العشوائية ---------- 97
3. مميزات أسلوب حد التكلفة العشوائية عن الطرق الأخرى ---------- 97
4. أهم الإضافات على أسلوب حد التكلفة العشوائية ---------- 98
5. نقاط القوة والضعف لأسلوب حد التكلفة العشوائية ---------- 99
6. المقارنة بين أسلوب حد التكلفة العشوائية و أسلوب تحليل مغلف البيانات ---------- 100
المطلب الثاني: الدراسة الميدانية ---------- 100
1. تحديد متغيرات الدراسة و عينة الدراسة ---------- 100
2. النتائج ومناقشتها ---------- 104
خلاصة الفصل ---------- 118
خاتمـــــة ---------- 120
قائمة المراجع والمصادر ---------- 123
الملاحق ---------- 131

قائمة الجداول

رقم	الجدول	صفحة
1-1	الميزانية العمومية لاحد البنوك	18
1-2	خصائص اسلوب حد التكلفة العشوائية	97
2-2	الفرق بين DEA و SFA	100
3-2	متغيرات الدراسة	101
4-2	عينة الدراسة	101
5-2	الوصف الاحصائي للمتغيرات لكل سنوات الدراسة	105
6-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2011	106
7-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2012	106
8-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2013	107
9-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2014	107
10-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2015	108
11-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2016	108
12-2	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2017	109
13-2	التقديرات الاحصائية لمحددات الكفاءة	109
14-2	متوسط الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية	111
15-2	تطور متوسط الكفاءة للبنوك خلال سنوات الدراسة (2011-2017)	112
16-2	تطور كفاءة البنوك خلال سنوات الدراسة	113
17-2	محددات أثر الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك التجارية	114
18-2	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	115

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	صفحة
1-1	الهيكل التنظيمي لاحد فروع بنك ما	**12**
2-1	الجهاز المصرفي نظام مفتوح	**23**
3-1	الاداء من منظور الكفاءة و الفعالية	**27**
4-1	العوامل المؤثرة على الاداء	**29**
5-1	مصفوفة الفعالية و الكفاءة	**39**
6-1	الكفاءة الانتاجية في المؤسسة المصرفية	**48**
7-1	المصادر الداخلية	**60**
1-2	الجهاز المصرفي و اجهزة الرقابة الى غاية اصدار قانون القرض و البنك لعام 1986	**72**
2-2	النظام المصرفي و المالي الى غاية اصلاح 1988	**74**
3-2	شكل النظام المصرفي في الجزائر عام 2001	**80**

قائمة الملاحق

رقم	الملحق
1-1	نتائج الدراسة الميدانية للمحددات البنكية بالاعتماد على مخرجات حزمة Frontier في برنامج R Studio.
2-1	نتائج الدراسة الميدانية لأثر الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك بإستعمال برنامج Eviews.

قائمة الإختصارات والرموز

الاختصارات والرموز	الدلالة باللغة الاصلية	الدلالة باللغة العربية
EE	Economic or Overall Efficiency	الكفاءة الاقتصادية او الشاملة
TE	Technical or productive Efficiency	الكفاءة التقنية
AE	Allocative or Price Efficiency	كفاءة التخصيص
CL	Credit Lyon	القرض الليوني
CN	Credit North	قرض الشمال
SFA	Stochastic Cost Frontier Analysis	حد التكلفة العشوائية
DEA	Data Envelopment Analysis	التحليل التطويقي للبيانات
TFA	Thick Frontier Analysis	طريقة الحد السميك
DFA	Distribution Free Analysis	طريقة التوزيع الحر
CCR	Rhodes,Cooper ,Charnes	فرضية ثبات غلة الحجم
BCC	Cooper,Charnes , Banker	تغير غلة الحجم
PNB	Produit Net Bancaire	الناتج البنكي الصافي
CRS	Constant Return to Scale	ثبات غلة الحجم
VRS	Variable Return to Scale	عوائد الحجم المتغيرة
DMU	Decision Making Unit	وحدات اتخاد القرار
ROA	Rate of return on assets	معدل العائد على الاصول
VRS	Variable Return to Scale	عوائد الحجم المتغيرة
APN	Assemblée Populaire Nationale	المجلس الوطني الشعبي
SG	Societe Generale	الشركة العامة
GBA	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج
BNP	Banque de Nationale de Paris	البنك الوطني الباريسي
BEA	Banque Exterieure d'Algerie	البنك الخارجي الجزائري
CPA	Credit Populaire d'Algerie	القرض الشعبي الجزائري
BNA	Banque nationale d'algerie	البنك الوطني الجزائري
BAD	Banque Algérienne de Développement	البنك الجزائري للتنمية
BIAM	Banque Industrielle d'Algérie et la Méditerranée	البنك الصناعي للجزائر و المتوسط

BADR	Banque de l’Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNEP	Caisse Nationale d’épargne et de Prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
HBTF	The Housing Bank for Trade Finance	بنك الاسكان والتجارة المالية

مقدمـــــــة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المالية وأكثرها حيوية في إقتصاد أي دولة، فهو يعد عصب الإقتصاد والمحرك الرئيسي له خاصة وأنه يعتبر الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

وتعتبر البنوك من أهم مؤسسات الجهاز المصرفي وذلك بالدور الفعال الذي تلعبه في عمليات الوساطة المالية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للشركات والمشاريع بمختلف أنواعها، الأمر الذي يسهم في خلق حراك إقتصادي فعال، فالقطاع البنكي يمثل دعامة من دعائم الإقتصاد الوطني ومحور التعاملات الإقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

و من منطلق أن نجاح عملية الوساطة المالية المصرفية يرتبط إلى حد كبير بكفاءة النظام المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى وحدات العجز ومدى إندماجه في الوحدات الإقتصادية، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير نظامها المصرفي وذلك بإدخال مجموعة من الإصلاحات المالية والإقتصادية قصد النهوض بالإقتصاد العالمي ودفع النمو الإقتصادي والقضاء على الإختلالات الإقتصادية.

ولقد مر الجهاز المصرفي الجزائري بالعديد من المراحل والإصلاحات منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا، وتمثلت هذه الإصلاحات في البداية بوضع أسس النظام المصرفي الوطني عن طريق خلق البنك المركزي والخزينة العمومية والبنوك العمومية وغيرها، إصلاحات 1988 بصدور القانون 10/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العمومية، أين حصلت معظم البنوك على إستقلاليتها، وأصبحت تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة، ولعل أهم إصلاح شهدته الجزائر هو إصلاح 1990 المعروف بإصلاح قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتضمن إصلاحات جذرية على النشاط البنكي، كما تبعته أيضا إصلاحات أخرى أهمها برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1994، ثم تعديلات قانون النقد والقرض، والهدف من مجمل هذه الإصلاحات هي الرفع من كفاءة أداء البنوك وزيادة قدرتها التنافسية.

وفي الوقت الراهن يعتبر تقييم أداء البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمر ضروري لضمان بقائها وإستمراريتها في ظل المخاطر والتغيرات والأزمات المالية التي يشهدها العالم، وعليه فإن قياس الكفاءة الإقتصادية للبنوك أصبح ضرورة حتمية لما له من أهمية بالغة في تحديد ربح وإنتاجية البنوك وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة للبنك.

لذلك حاولت البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك العربية والأجنبية تحقيق الكفاءة الإقتصادية والمصرفية وذلك لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية وتعزيز قدرتها التنافسية وضمانها البقاء والإزدهار والنمو.

وقد إختلفت طرق قياس الكفاءة الإقتصادية فهناك طرق تقليدية كأدوات التحليل المالي بإستخدام النسب المالية وهناك طرق كمية منها الأساليب اللامعلمية كأسلوب تحليل مغلف البيانات ومنها الأساليب المعلمية وأهمها طريقة الحد السميك وطريقة التوزيع الحر وطريقة حد التكلفة العشوائية SFA ويعتبر هذا الأخير أكثر الأساليب شيوعا وإستخداما من قبل الباحثين في مجال قياس الكفاءة الإقتصادية والمصرفية.

1. الإشكالية العامة

وبناء على ما سبق يمكننا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية؟ وكيف يمكن قياسها عن طريق إستعمال أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA ؟**

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم مراحل الإصلاحات المالية التي مرت بها المنظومة المصرفية الجزائرية ؟
- هل تتمتع البنوك التجارية الجزائرية بالكفاءة عن طريق الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة ؟
- ما مدى تأثير مختلف المحددات البنكية على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك التجارية؟

2. فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- ساهمت إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري في زيادة مستوى الكفاءة لدى البنوك التجارية الجزائرية.
- تختلف الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية بدرجات متفاوتة من بنك لأخر نظرا للإستغلال الأمثل لمواردها.
- تتأثر كفاءة البنوك التجارية الجزائرية بمختلف المحددات البنكية كحجم البنك، كفاية رأس المال، نسبة السيولة، نسبة التكلفة إلى الدخل.
- تتأثر كفاءة البنوك التجارية بمختلف الإصلاحات المالية التي قامت بها المنظومة المصرفية الجزائرية.

3. أسباب إختيار الموضوع

ونحن في صدد هذا الموضوع فإنه سبقتنا أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لإختياره:

- إنه كان من إقتراح الأستاذ المشرف.
- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع، خاصة وأنه يدخل في طبيعة التخصص "مالية وبنوك".
- عرض أهم الإصلاحات المالية التي مست النظام المصرفي الجزائري.

- الرغبة في التوسع في موضوع قياس الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية وخاصة بإستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA نظرا للنقص الملاحظ في إستخدامه في الدراسات العربية.

4. أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الموضوع أساسا في:

- ضرورة وجود إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين مستوى القطاع المصرفي.
- توضيح مدى علاقة الإصلاحات المالية بتحديد الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية.
- الحكم على مستوى أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة أهم المحددات المؤثرة فيها.
- الإنتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة لقياس الكفاءة الإقتصادية كطريقة حد التكلفة العشوائية SFA.
- تقديم صورة واضحة عن مستويات الكفاءة لعينة من البنوك محل الدراسة قد تساعدها مستقبلا في تقييم كفاءتها وتحسين قدراتها.

5. أهداف الدراسة

تماشيا مع الأهمية الموضحة للبحث تتجلى أهدافه في النقاط التالية:

- الإجابة على إشكالياتنا الأساسية والتحقق من الفرضيات.
- تقديم وعرض لأهم الإصلاحات المالية التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية.
- دراسة الإطار النظري للموضوع من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة بالكفاءة والأداء وتقييمه.
- إبراز العلاقة بين الإصلاحات المالية والكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية.
- تحديد البنوك التجارية الجزائرية الكفـءة التي تحسن إختيار مدخلاتها وتعظيم مخرجاتها.
- إستعمال أسلوب معلمي كطريقة حد التكلفة العشوائيةSFA كأداة لقياس الكفاءة.

6. منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختيار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على إستخدام المنهج التاريخي من خلال التطرق لتطور القطاع المصرفي الجزائري وإستخدام المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب لوصف وعرض أهم المفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية والكفاءة والأداء، أما في الدراسة الميدانية فقد إعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك لدراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية كما إستخدمنا أيضا برنامج Frontier 4.1 الخاص بطريقة تحليل الحدود العشوائية SFA كأسلوب معلمي لقياس الكفاءة الإقتصادية للبنوك، إضافة إلى برنامج R-studio و كذلك البرنامج الإحصائي Excel و Eviews.

7. حدود الدراسة

من أجل دراسة موضوعنا حددنا مجال دراستنا:

- **من حيث المكان**

تمثلت عينة الدراسة من مجموع 14 بنكا جزائريا وهي: بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر(ABC)، بنك الشركة العامة الجزائر(SGA)، بنك التنمية المحلية(BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، بنك الجزائر الخارجي(BEA)، البنك الوطني الجزائر(BNA)، القرض الشعبي الجزائري(CPA)، بي ن باريباس الجزائر(BNP)، ترست بنك الجزائر، بنك البركة، مصرف السلام الجزائر، نتيكسيس الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الخليج الجزائر (AGB).

- **من حيث الزمان**
- فيما يخص الإصلاحات المالية من مرحلة ما بعد الإستقلال إلى غاية أخر تعديل لقانون النقد والقرض الذي مس القطاع المصرفي الجزائري (2017).
- أما في الدراسة الميدانية: من 2011 الى 2017، وتم إختيار هذه العينة وذلك لتوافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة.

8. صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذا البحث نذكر أساسا:

- غزارة المعلومات وهذا لكبر الموضوع الذي يستحق الدراسة من عدة جوانب ومستويات مما دفع بنا إلى الإختصار في الكثير من المعطيات.
- قلة المراجع العربية فيما يخص أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA.
- صعوبة التعامل مع البرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة.

9. محتويات الدراسة

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، قسمنا العمل بالكيفية الموالية:

الفصل الأول: الجانب النظري: ينقسم إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تحت عنوان "المفاهيم النظرية للبنوك التجارية والنظام المصرفي" تطرقنا فيه إلى نظرة عامة حول البنوك التجارية و الجهاز المصرفي.
- **المبحث الثاني:** تحت عنوان "المفاهيم النظرية للأداء و تقييم الأداء" فقد تطرقنا فيه إلى معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالأداء و تقييمه.
- **المبحث الثالث:** تحت عنوان "المفاهيم النظرية للكفاءة و الكفاءة الاقتصادية" تطرقنا فيه إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالكفاءة و خاصة الكفاءة الإقتصادية و المصرفية و إلى طرق قياسها.

أما الفصل الثاني: الجانب التطبيقي: ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تحت عنوان "مفاهيم عامة حول المنظومة المصرفية الجزائرية" تطرقنا فيه إلى مفهوم الإصلاح المالي ودوافعه وإلى أهم الإصلاحات التي تبنتها المنظومة المصرفية الجزائرية من بينها قانون النقد والقرض.
- **المبحث الثاني:** فكان عبارة عن "دراسات سابقة" لنفس موضوع بحثنا فمنها دراسات محلية تخص البنوك الجزائرية ومنها عربية تخص المصارف العربية ومنها أجنبية أيضا.
- **المبحث الثالث:** تحت عنوان "الدراسة الميدانية لكفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية" تطرقنا فيه إلى التعريف بأسلوب حد التكلفة العشوائية وإلى الدراسة الميدانية للوصول إلى النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد

لقد عملت الجزائر منذ الإستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة منها الإقتصادية من أجل بناء إقتصاد قادر على تلبية جميع الإحتياجات، أدركت إحتياجها إلى إنشاء بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة مشكلة بذلك جهازا مصرفيا هاما الذي يعتبر ميزان التقدم الإقتصادي، فهو يمد النشاط الإقتصادي بالتمويل اللازم لتطويره فالبنوك التجارية تمثل قاعدة الجهاز المصرفي و هي أحد مكوناته الاساسية.

إن تقييم الأداء عموما و الأداء المالي خصوصا يحتل أهمية كبرى في البنوك التجارية، حيث يحظى بإهتمام العديد من المفكرين و المسيرين خاصة نظرا لما يشهده العالم من تغيرات، يهدف هذا الأخير في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لديها إذ أن التركيز على كفاءتها تعد من المتطلبات الأساسية و كشرط لنجاحها و إستمرارها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث من خلال ثلاث مباحث أساسية هي:

- المبحث الأول سيتم تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية و النظام المصرفي.
- أما المبحث الثاني سنتطرق إلى المفاهيم الخاصة بالأداء و عملية تقييم الأداء.
- أما المبحث الثالث سنحاول التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة و الكفاءة الإقتصادية والمصرفية.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للبنوك التجارية والنظام المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لإقتصاد أي دولة فهو ميزان التقدم الإقتصادي لها، فهو يحتل مركزا حيويا في النظم الإقتصادية والمالية، لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واسع لفروعه، فهو يمد النشاط الإقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه و تطويره.

إذ أن البنوك التجارية تعتبر أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي لإقتصاد ما و إحدى الدعامة الكبرى و الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للدولة، حيث أنها تعد متعاملا إقتصاديا فعالا ومحركا هاما للتنمية الإقتصادية في أي بلد.

فقد ورثت الجزائر غداة الإستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجانب، و التي لم تساير متطلبات التنمية المنشودة للإقتصاد الجزائري الناشى، لذلك عملت السلطات الجزائرية من خلال مراحل عديدة من الإصلاحات المالية و المصرفية على إعادة بعث نظام مصرفي يتلائم وطبيعة الإقتصاد المنتهج في البلاد و ينسجم مع متطلبات التنمية المنشودة.

سيتم في هذا المبحث إعطاء صورة عن الجهاز المصرفي وأهم مكوناته الأساسية التي هي البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية في الزمن الراهن من الركائز الأساسية لتحريك الجسر الإقتصادي لأي دولة، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في عملية منح القروض بهدف تمويل المشاريع، وتعد أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين و المقترضين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها، و من هنا تظهر أهميتها كونها تعبر أداة لتزويد النشاط الإقتصادي و تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم البنوك التجارية.

1. تعريف البنوك التّجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1]. أما تسمية مصرف فأخذت من الصرف، وهو مبادلة النقد بالنقد، للإشارة فان بعض البلدان العربية مازالت تسمي الوحدات القائمة بأداء نشاط البنوك بالمصارف، رغم أن نشاط البنوك يتعدى عملية الصرف (شراء وبيع العملات الأجنبية بالعملة المحلية) إلى أنشطة أخرى متنوعة من إيداع، إستثمار.[2]

---

[1] العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر،2007، ص4.

[2] بويوسف فوزية, **العوامل المؤثرة في اداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية دراسة مقارنة بين البنك الخاص Societe Generale و البنك العام CNEP** , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة, جامعة فرحات عباس سطيف, 2009, ص02.

و تعد المصارف إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير، ولأجل من الأفراد، والمشروعات، والإدارات العامة، وإعادة إستخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم، وبقية العمليات المالية للوحدات الإقتصادية غير المصرفية[1]، فالمصرف هو الوسيط بين الذي يودع المال وبين التاجر الذي يحتاج إلى إئتمان المصرف لمباشرة أعماله التجارية[2]. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المصارف تلعب دور الوسيط ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز في أي مجتمع[3].

أما البنوك التجارية فيقصد بها، البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية[4]. فهي "تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة لإشعار) وإستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الإستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون".[5] كما أنه ميزات المصارف التجارية البالغة الأهمية هي مقدرتها على توليد الودائع الجارية أو ما بخلق نقود الودائع والتي تشكل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية لأي بلد[6].

من جهته نجد الأستاذ "مجيد ضياء" يعرف البنك التجاري بأنه: *"المؤسسة التي تمارس عمليات الإئتمان (الإقراض والإقتراض)، قد يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم القروض لهم".* [7]

وعرف بعض الكتاب البنك على أنه: "المنشأة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها"، بينما يرى آخرون في البنك التجاري بأنه: "مكان إلتقاء الأموال بالطلب عليها"[8].

و قد عرف القانون (03-11) المتعلق بالنقد و القرض البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون، وتتضمن هذه العمليات ما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور لا سيما في شكل ودائع،

---

[1] د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **تمويل و مؤسسات مالية** , دار الجنان للنشر و التوزيع , عمان , الطبعة الاولى 2014م , ص12.

[2] سنان زهير محمد جميل, سوسن احمد سعيد, **تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للفترة 2004**, تنمية الرافدين 85, 2007, ص 114.

[3] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, "**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**", قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل, الجامعة الاسلامية بغزة, كلية التجارة, قسم المحاسبة و التمويل, 2013م, ص 56-57.

[4] د.محمد عبد الخالق , **الادارة المالية و المصرفية** , دار اسامة للنشر و التوزيع , الاردن , الطبعة الاولى 2010م , ص57.

[5] خالد امين عبد الله, اسماعيل ابراهيم الطراد, **ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**, دار وائل للنشر و التوزيع, الاردن, الطبعة الاولى 2006, ص 39.

[6] عبد الرزاق بن حبيب, خديجة خالدي, **أساسيات العمل المصرفي**, ديوان المطبوعات الجامعية, رقم النشر 5575, ص30.

[7] شيح عبد الحق, **الرقابة على البنوك التجارية**, مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون, فرع قانون الاعمال, جامعة احمد بوقرة بومرداس, 2010, ص 07-11.

[8] زهير الحدرب, لؤي وديان, **محاسبة البنوك**, دار البداية, الاردن, ص 09.

- منح القروض.
- توفير وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن.[1]

2. خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك،...إلخ.

وسنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية.

- **الخاصية الأولى:** تأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلالها جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- **الخاصية الثانية:** تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الإئتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمكن من ملاحظة الإتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الإحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما[2].

- **الخاصية الثالثة :** تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية و غير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

- **الخاصية الرابعة:** تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة و التوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.[3]

---

[1] حورية حمني, **اليات رقابة البنك المركزي غلى البنوك التجارية و فعاليتها** –حالة الجزائر–, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, شعبة بنوك و تامينات, جامعة منتوري قسنطينة, 2006,ص 13–14.

[2] عبد الكريم منصوري, **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) –دراسة حالة الجزائر**–,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص تحليل اقتصادي, جامعة ابي بكر بلقايد, 2010,ص 13.

[3] راشد بوكروس زهيرة, **تطور اداء البنوك التجارية في ظل العولمة المالية (دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR)**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك و اسواق مالية, جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, 2016, ص 06–07.

3. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

إن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق، ويلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني، ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم فني مختص مثل: قسم الحسابات الجارية، وقسم الأوراق التجارية، وقسم الإعتمادات المستندية، وغيرها.

وبعد تحديد الأقسام والوحدات الإدارية يتم تحديد الإختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات مع تفويض قدر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم، ومع توضيح الإختصاصات والواجبات يتم بيان خطوط إنسياب السلطة من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا، مع بيان تدرج المسؤولية من المستويات الدنيا إلى العليا، حتى تسهل عملية الإتصال والرقابة والمتابعة بالإضافة إلى محاسبة المسؤولية Responsibility Accounting .

ويبين الشكل الهيكل التنظيمي لأحد الفروع متوسطة الحجم لبنك تجاري بأقسامة الإدارية والفنية[1]:

[1] خالد امين عبد الله, اسماعيل ابراهيم الطراد, **مرجع سابق** , ص 41-43.

الشكل رقم [1-1] الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما.

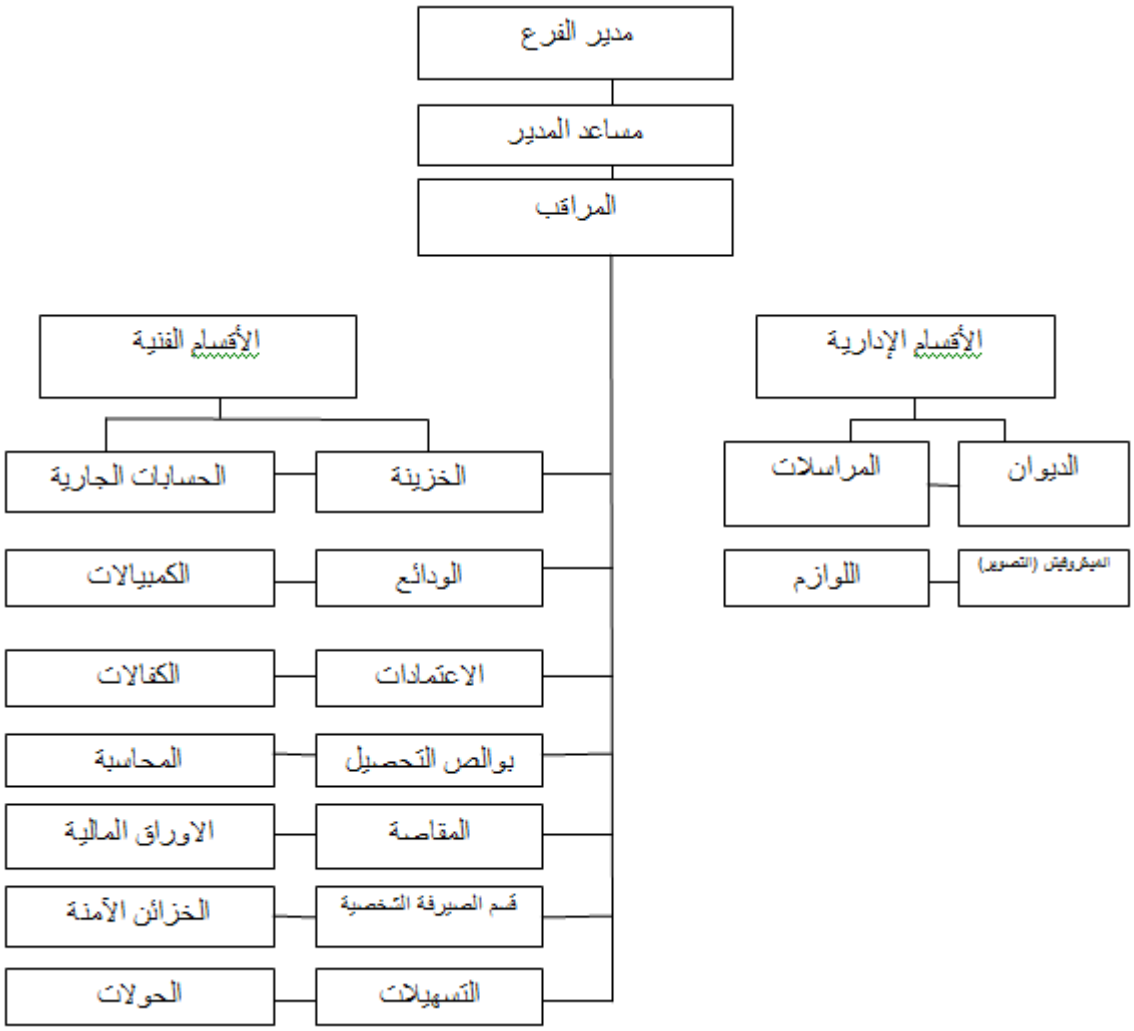

المصدر: خالد أمين عبد الله, إسماعيل إبراهيم الطراد, **مرجع سابق** , ص 41-43.

4. وظائف البنوك التّجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التّجارية ما هو تقليدي إرتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي وإتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

- **الوظائف التقليدية للبنوك التّجارية:** تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التّجارية فيما يلي [1] :

أ- **قبول الودائع:** تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود. وتوجد

[1] العاني إيمان,**مرجع سابق** ,ص5-6.

ب- أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التّجارية بوجه عام تتمثل في: الودائع الجارية (تحت الطلب)، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع التوفير.

ت- تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل إستثمارات متنوعة بمراعاة مبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

بصفة عامة تقدم المصارف التجارية أموالا إلى عالم الأعمال التجارية بأربع طرق رئيسية[1]:

أ- عن طريق القروض الغير ضمانية.

ب-عن طريق القروض الجانبية.

ت-بشراء القبول المصرفي.

ث-عن طريق الإستثمار في السندات والأسهم.

- **الوظائف الحديثة للبنوك التّجارية:**

- خدمات البطاقة الائتمانية.[2]
- صرف الرواتب الشهرية للموظفين وتأجير الخزائن الحديدية لعملائها[3].
- شراء أسهم أو سندات شركات خاصة أو عامة[4].
- شراء الأوراق المالية الحكومية.
- شراء أذونات الخزانة.
- المتاجرة في الذهب و الصكوك المقومة بالذهب.
- المتاجرة في العملات الأجنبية.
- المساهمة في إنشاء المشاريع الإقتصادية.
- خلق وإستخدام وسيلة (أو وسائل) حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي.
- تسجيل المعاملات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.[5]
- إصدار خطابات الضمان و فتح الإعتمادات المستندية[6].

---

[1] H.G Moulton , **Commercial Banking and Capital Formation** , Journal of political Economy , the university of chicago press journals , vol 26 , No 6 , 1918 , p 644.

[2] د.محمد عبد الخالق , **مرجع سابق** , ص60,59.

[3] سنان زهير محمد جميل, سوسن احمد سعيد, **مرجع سابق** ص 115-116.

[4] عبد الرزاق بن حبيب, خديجة خالدي, **مرجع سابق**, ص 43.

[5] زهير الحدرب, لؤي وديان, **مرجع سابق**, ص 19.

[6] محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **نقود و بنوك**, دار الجنان للنشر و التوزيع, الأردن, الطبعة الاولى 2016م, ص 78.

و فيما يخص البنوك التجارية الجزائرية، و بالإضافة إلى الوظائف الأساسية المذكورة سابقا، فإن الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض حدد للبنوك بعض العمليات ذات العلاقة بنشاطها في المادة (72) من هذا الأمر، وتتمثل هذه العمليات فيما يلي[1]:

- عمليات الصرف،
- عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة،
- توظيف القيم المنقولة و كل منتوج مالي، وإكتتابها و شرائها وتسييرها و حفظها و بيعها،
- الإستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات،
- الإستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها.

5. أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم أنواع المصارف التجارية إلى خمسة أنواع، وهي كما يأتي:

أ- **المصارف الفردية:** وهي مصارف صغيرة الحجم نسبياً، يملكها أفراد، أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة ودون خسائر أو بخسائر قليلة، أي هي تحاول دوماً تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها، وضآلة إمكانياتها المالية.[2]

ب-**البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع[3].

ت-**بنوك المجموعات:** تأخذ شكل شركة قابضة، تدير مجموعة من الشركات التابعة، التي عادة ما تنص التشريعات على أن تكون أنشطتها ذات إرتباط قوي للأنشطة المصرفية، كشركات الإستثمار في مجال الإستثمار، شركات تأجير الألات... ويمكن تمييز نوعين من الشركات القابضة هما: شركات قابضة ذات بنك واحد، وشركات قابضة ذات بنوك متعددة.[4]

---

[1] حورية حمني, **مرجع سابق** ,ص 14-15.

[2] د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **مرجع سابق** , ص 17.

[3] د.محمد حلمي الجيلاني , **ادارة البنوك** , دار الاعصار العلمي ,الاردن , الطبعة الاولى 1441,ص 19.

[4] بويوسف فوزية, **مرجع سابق** , ص07-08.

ث-بنوك السلاسل: نشأت مثل هذه البنوك، مع نمو حجم البنوك التجارية وكبر حجم أعمالها، لتعمل من خلال سلسلة متكاملة من الفروع منفصلة عن بعضها إدارياً؛ يشرف عليها مركز رئيس واحد يتولى سلطة رسم السياسة العامة لوحدات السلسلة كافة، ويقوم المركز الرئيس بالتنسيق بين أعمال هذه الوحدات ونشاطاتها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة[1].

ج-المصارف الإلكترونية: يطلق على المصارف الإلكترونية مصارف القرن الواحد والعشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية (Terminals) التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال إستخدام الحاسبات الآلية، حيث تعد هذه الوحدات (مادامت تبعد جغرافياً عن مبنى المصرف) بمثابة منافذ (Outlets) أو فروع له ويعرفها بعضهم مثل (Huschke) بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف ودون عمالة بشرية، في حين يشير إليها آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمات المصرفية، قائمة على الحسابات الآلية (Computer Based Delivery Outlets) ذات مدى متسع زمنياً، أي تقدم خدماتها على مدار (24) ساعة، وإلى مناطق جغرافية واسعة[2](Berman) .

6. أهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: الربحية والسيولة والأمان.

- **الربحية Profitability**

تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ إن الغرض الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكبر يعني أنها أكفأ من غيرها، كما أن الوظيفة الرئيسة لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق فإن ذلك الأرباح، وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح، ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.[3]

- **السيولة Liquidity**

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وفي القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته تجاه المودعين في حاله طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جههة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

وتتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين[4]:

---

[1] هشام جبر , **ادارة المصارف,الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات**, جامعة القدس المفتوحة, 2008, ص53.

[2] د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **مرجع سابق**, ص 20.

[3] د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **مرجع سابق** , ص15

[4] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 17.

- السيولة الحاضرة.
- السيولة شبه النقدية.
- **الأمان Securit**

ويقصد بالأمان لعمليات البنوك قدرة البنك على إمتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة لعمليات الائتمان والإستثمار، عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك.

وهذا يعني أنه لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك، في أي خسائر من هذا النوع معناه إلتزام جزء من أموال المودعين، و يقود هذا إلى إفلاس البنك.

ومن أجل هذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين، من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر، وعدم التقصير المسبق عند توظيف الأموال، كعدم إجراء دراسات مسبقة للمراكز المالية للمقترض[1].

7. ميزانية البنوك التجارية

سوف نتطرق إلى موارد وإستخدامات البنك التجاري والتي يمكن التعرف عليها من خلال ملاحظة ميزانية هذا البنك، وهي عبارة قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم البنك، وعمود أخر خاص بالأصول ويبن كيفية الإستفادة من الخصوم.

- **موارد البنك التجاري:**

تتمثل موارد البنوك التجارية في:

أ- **رأس المال:** وتتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة.

ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.[2]

ب-**الإحتياطي القانوني والخاص:** و هو عبارة عن ذلك الجزء المتقطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين.

- **إحتياطي قانوني:** حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه أي يجب على البنك إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كإحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي و بناء سمعة طيبة للبنك.

[1] بويوسف فوزية, **مرجع سابق** , ص09.

[2] د.محمد حلمي الجيلاني , **مرجع سابق** ,ص 21-22.

- **إحتياطي خاص:** حيث يحتفظ به البنك إختياريا وعادة ما يطلق على هذا النوع من الإحتياطي بالإحتياطي الخفي ويعتمد مقدار هذا الإحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل لتغطية النفقات المتوقعة مثل إندثار المباني والأثاث...إلخ.

ت-شيكات و حوالات و إعتمادات دورية مستحقة الدفع: هي عبارة عن إلتزامات أو ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.

ث-مستحق للبنوك: تلجأ البنوك للإقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي، فقد يلجأ أحد البنوك إلى الإقتِّراض من بنك أو عدة بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع[1].

ج-الودائع: تعد الودائع من أهم مصادر أموال البنك التجاري، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر البنك، و يمكن النظر إليها أنها إتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع...، مع دفع فوائد على قيمة الوديعة، أو هي السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين، والتصنيف الشائع لها هو[2]:

- ودائع تحت الطلب.
- ودائع لأجل.
- ودائع التوفير.
- ودائع مصاريف خارجية.

➢ **إستخدامات البنك التجاري[3]:**

أ- أرصدة نقدية حاضرة:

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال:

- **نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري:** حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي.
- **الأرصدة السائلة الأخرى:** عبارة عن شيكات و حوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

[1] راشد بوكروس زهيرة، **مرجع سابق** , ص 07-08.

[2] بويوسف فوزية، **مرجع سابق** , ص 13.

[3] راشد بوكروس زهيرة، **مرجع سابق** , ص 09-08.

ب-حوالات مخصومة:

- **أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري.
- **أوراق تجارية:** يلجأ الأفراد على البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية (سفتجة) وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد و عادة تكون أسعار فائدة منخفضة.
- **مستحق على البنوك:** بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية للإقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية.
- **أوراق مالية وإستثمارات:** عادة ما تقوم البنوك التجارية بإستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح.

و الجدول التالي يوضح الميزانية العمومية للبنك التجاري:

الجدول رقم[1-1]: الميزانية العمومية لأحد البنوك

بنك.....

الميزانية العمومية كما هي في 12/31/.....

الاستخدامات				الموارد		
الارصدة النقدية				**الموارد الداخلية**		
نقدية بالخزينة	**			رأس المال المكتتب به و المدفوع	**	
نقدية لدى البنك المركزي	**			الاحتياطي القانوني	**	
نقدية لدى البنوك المحلية	**			الاحتياطي العام	**	
نقدية لدى البنوك الاجنبية	**			أرباح مرحلة من العام السابق	**	
شيكات تحت الحصيل	**			أرباح العام الحالي	**	
اذونات الخزينة	**			المخصصات	**	
الاصول المتداولة						***
اوراق تجارية مخصومة	**			**الموارد الخارجية**		
محفظة الاوراق المالية	**			الودائع لأجل و باخطار	**	
حسابات جارية مدينة	**			ودائع صندوق التوفير	**	
حسابات مدينة متنوعة	**			حسابات جارية دائنة	**	
		***		قروض من البنك المركزي	**	
الاصول الثابتة (بعد الاستهلاك)				**حسابات دائنة متنوعة**		
العقارات	**			شيكات مستحقة الدفع	**	
الاثاث	**			مصروفات مستحقة	**	
الاجهزة و المعدات	**			دائنون متنوعة	**	
		***				***
		***				***
حسابات نظامية متقابلة		***				***
				حسابات نظامية متقابلة		***

المصدر: زهير الحدرب, لؤي وديان, **مرجع سابق** , ص 29.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا فعالا في إدارة الإقتصاد و مواكبة التطورات التي يمر بها، فهو يحتل مركزا حيويا في النظم الإقتصادية و المالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة، من خلال ذلك سوف نتطرق إلى أهم مفاهيم الجهاز المصرفي.

1. تعريف الجهاز المصرفي

للنظام المصرفي عدة تعاريف منها: حسب القانون 06.88 ل 12 جانفي 1988 بأنه "مؤسسة إقتصادية تملك الشخصية المعنونية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية، تخضع لمبدأ التنظيم و الإنسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي و تكون محررة من كل القيود و لها الحرية في تمويل المشاريع".[1]

و يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما: "المؤسسات المصرفية، والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات"[2] .

كما يقصد بالنظام المصرفي "مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها" [3].

والجهاز المصرفي يلعب دوراً كبير الأهمية في خدمة الإقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية. فهذا الجهاز بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة، ليعيد إستخدامها أو إستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف عديدة، من أهمها زيادة النمو الإقتصادي وتشجيع عملية الإدخار والإستثمار لدى المواطنين.[4]

فالنظام المصرفي هو "جزء من النظام المالي الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي في المؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية"[5].

2. مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من:

أ- المؤسسات المصرفية Banking Institutions

التي يتربع في قمتها المصرف المركزي، ويستألف الجهاز المصرفي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف بإختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارسها؛ فهناك المصارف التجارية، والمصارف المركزية والمصارف التنموية (أو المتخصصة)، والمصارف الإسلامية، والمصارف الشاملة[1].

---

[1] راشد بوكروس زهيرة, **مرجع سابق** , ص52.

[2] هشام جبر, **مرجع سابق** , ص05.

[3] د.محمد حلمي الجيلاني , **مرجع سابق** ,ص 84-83.

[4] زهير الحدرب, لؤي وديان, **مرجع سابق** , ص 11.

[5] محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **مرجع سابق** , ص 70.

و يمكن تعريف البنك المركزي و البنوك التجارية كمايلي:[2]

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الإئتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الإقتصادي والإجتماعي، ورغم إعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة أو ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه.

أما البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد و المؤسسات.

ب- الأنظمة والقوانين التي تحكم عملهاBanking Laws and Regulations

يصدر عادة في كل دولة عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها وتنظمها، ومن هذه القوانين[3] :

- **قانون المصرف المركزي**

الذي ينظم عمل المصرف المركزي، ويحدد أهدافه، ووظائفه، وعلاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد، وتقوم بعض الدول التي لا يوجد بها بنك مركزي بإنشاء سلطة نقدية تسمى سلطة النقد، تقوم بالعديد من أعمال المصارف المركزية، فتصدر لها قانونا ينظم أعمالها، ويحدد أهدافها، ووظائفها وعلاقتها مع المؤسسات المصرفية العاملة في البلد.

- **قانون المصارف**

الذي يحدد إجراءات ترخيص المصارف، وشروط الترخيص، والأعمال المسموح لها القيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة، وحق المصرف المركزي في الإشراف عليها، بما فيها حق تزويده بالبيانات والمعلومات التي يراها مناسبة، وفي الأوقات التي يطلبها، وحق التفتيش المفاجئ والدوري لسجلاتها، وتحديد نسبة الاحتياطي النقدي التي على المصارف الاحتفاظ بها لديه، وتحديد نسب السيولة ومكونات الموجودات السائل التي على كل بنك الاحتفاظ بها، وحق تحديد نسبة الفائدة المدينة والفائدة الدائنة ذلك من الأمور.

---

[1] هشام جبر, **مرجع سابق** , ص05.

[2] د.محمد حلمي الجيلاني , **مرجع سابق** ,ص 93-100.

[3] هشام جبر, **مرجع سابق** , ص05-06.

- **قانون مراقبة العملة الأجنبية**

الذي يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية، وكيفية تحديد أسعارها، وينظم دخولها من البلد وخروجها، والتي على المؤسسات المصرفية التقيد بها.

- **قانون أعمال الصرافة**

الذي ينظم عمل المؤسسات العاملة في حقل الصيرفة، والشروط التي يجب توافرها في هذه المؤسسات، وعلاقتها مع المصرف المركزي.

- **نظام مكاتب التمثيل**

الذي يصدره المصرف المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب تمثيل لها في المصرف المركزي، فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، والأعمال التي يمارسها من أجل جمع البيانات وخدمة عملائه.

3. خصائص الجهاز المصرفي

يتميز النظام المصرفي بخصائص عدة، نذكر منها[1]:

- تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض، (من لديهم المال، ولا يستطيعون إستثماره)، ووحدات العجز (من يحتاج لإستخدامه، وليس لديه المال).
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي.
- تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون المصرف المركزي، وقانون المصارف، وقانون الصرافة، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.
- تعتمد المصارف، خاصة التجارية والإسلامية، بصفة رئيسة في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.
- تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع إما في الإقراض، وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه.

4. أهداف الجهاز المصرفي

من أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي[2]:

- **المساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية:** النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية بإعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على

[1] هشام جبر, **مرجع سابق** , ص13.

[2] د.محمد حلمي الجيلاني , **مرجع سابق** ,ص 84.

أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.

- **تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية:** يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية. إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات.
- **إستقرار قيمة الوحدة النقدية:** تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ بإستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

5. أهمية الجهاز المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الإقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها و المالية، فهو بما يملكه من وسائل و إمكانيات تتيح له تجميع الأموال و الأصول النقدية ليعيد إستخدامها و إستثمارها في شتى مجالات الإقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف عديدة[1].

فالجهاز المصرفي هو الجهاز العصبي للنشاط الإقتصادي في أي مجتمع، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه طبقا لنظرية النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] راشد بوكروس زهيرة، **مرجع سابق**، ص53.

الشكل رقم[1-2]: الجهاز المصرفي نظام مفتوح

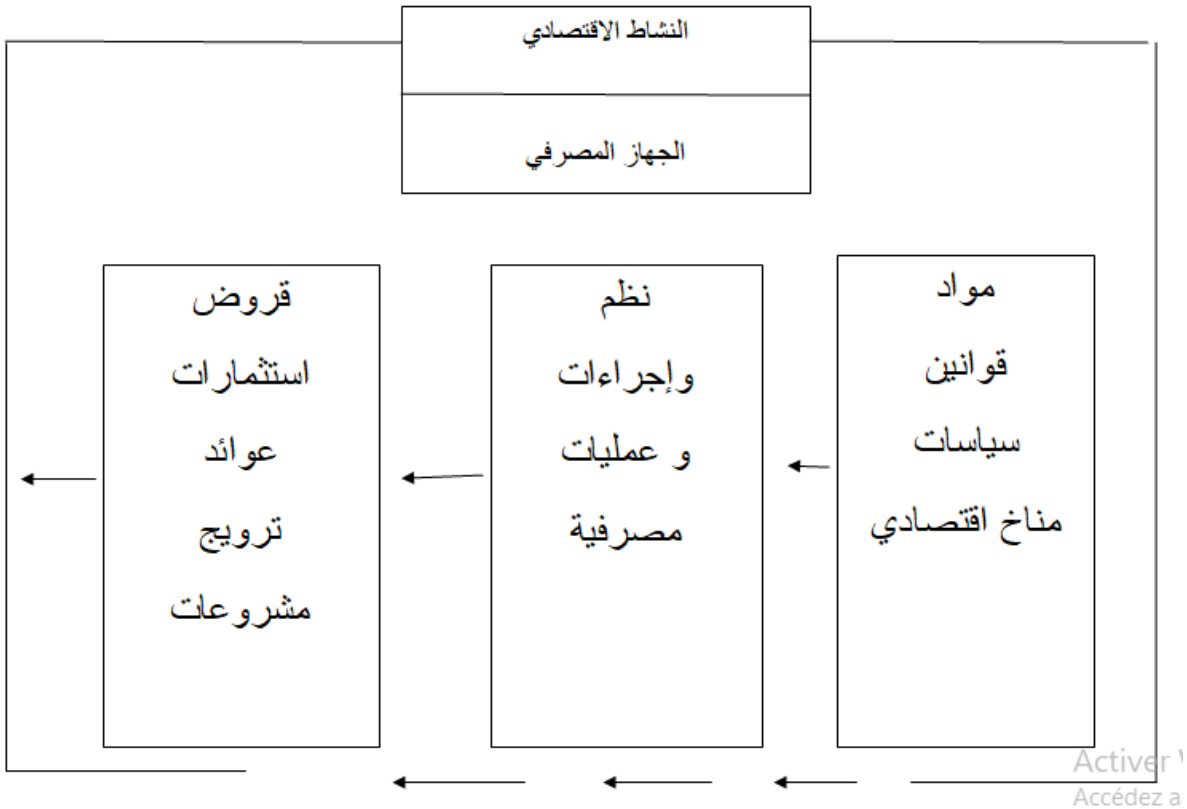

المصدر: فالي نبيلة، **استراتيجيات تاهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2017، ص 28-29.

يتضح من خلال الشكل أن الجهاز المصرفي يستمد موارده من النشاط الإقتصادي في إطار مجموعة من الموارد والقوانين والسياسات ومكونات المناخ الإقتصادي والسياسي بصفة عامة، وفي ظل النظم والإجراءات تتم العمليات المصرفية المختلفة وتخرج في شكل قروض وإستثمارات وعوائد وترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الإقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي وهكذا. يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام إقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الإستغناء عنها في أي نظام إقتصادي نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية[1]:

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
- تمويل الإستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل منا يعود بالنفع على المجتمع.

[1] فالي نبيلة, **استراتيجيات تاهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس –سطيف–, 2017, ص 28-29.

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الإستيراد والتصدير.
- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية وشركات النقل والشركات السياحية والعقارية.
- تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، بإستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الإئتمان، وغيره من أدوات الدفع المستحدثة.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

و منه يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة ومتنوعة على رأسها تقديم القروض وتجميع الادخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة فالبنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود وطالبيها فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات و المستثمرين. والنظام المصرفي اليوم أصبح بمثابة الدورة الدموية في جسم إقتصاد أي بلد بل و في الإقتصاد العالمي أيضا[1].

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **مرجع سابق** , ص 70-71.

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للأداء و تقييم الأداء.

أصبح في الوقت الراهن تحسين الأداء عامة و الأداء البنكي خاصة و تقييمه من أهم القضايا التي تلقى المزيد من الإهتمام و الخصوصية في غالبية دول العالم و ذلك بغية تعزيز فعالية و مرونة النظام المالي من أجل مجابهة الأزمات الإقتصادية و المالية، و لتقييم الأداء أهمية بالغة في تحقيق الكفاءة بإستخدام الموارد المتاحة للبنك، و ذلك لتطوير أداء البنوك، بما يبقيها جاهزة من أجل إستوعاب الإمكانيات و التطورات و كذلك يضمن استمرارها. و لنتيجة لذلك إزداد إهتمام الباحثين بقياس الكفاءة المصرفية بإعتبارها عاملا حيويا للمؤسسات المالية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها، كما أن هذه الأخيرة تعد من الجوانب الحاسمة في القطاع المصرفي. من خلال ذلك سوف سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء و تقييمه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء

البقاء و الإستمرارية، يبقى دائما الهدف الرئيسي لأي تنظيم أو مؤسسة، وفي هذه النقطة يأتي عامل الأداء الذي يعد الأكثر إسهاما في الوصول إلى ذلك، و يعد الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع المؤسسات في جميع المجالات بشكل عام، فقد حظي بالإهتمام الكبير من قبل الباحثين و المفكرين و كذا الممارسين في تسيير المؤسسات و إدارتها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم العامة حول الأداء.

1. مفهوم الأداء

إهتم العديد من الباحثين بدراسة الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويبرز الإختلاف لتعدد وتنوع أهداف وإتجاهات الباحثين في دراستهم للأداء من إختلاف المعايير والمقاييس المتعددة في دراسة الأداء، إلا أن أغلبهم يعبرون عنه بأنه "تلك النتائج المرغوبة والتي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها" ومع هذا الإتجاهّ فيعبر عنه بأنه تأدية أي عمل و إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمّة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.[1]

و يمكن تعريفه **لغوياً**: أدى الشئ أي قام وقضاه.

أما **إصطلاحاً**: الأداء هو ما يقاس من السلوك.[2]

ومما سبق، يمكن عرض التعاريف الملخصة لمفهوم للأداء[3] :

يعرف (Eccles) الأداء بأنه: *"إنعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها"*.

أما (Robins &Wiersema) فيعرفاه بأنه: "*قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد*". من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنه تم وصف الأداء بأنه النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها.

---

[1] بن قسيمة محمد الامين, **الكفاءة التوزيعية و اثارها على الاداء في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة الوحدة التجارية للوسط UCRC–**, مذكرة ماجستير تخصص التسويق, جامعة سعد دحلب بالبليدة, ديسمبر 2006, ص 105-106.

[2] د.محمد عبد الوهاب حسن عشماوي , دور **تقييم الاداء في تنمية الموارد البشرية** , الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات , مصر , ص54.

[3] نادية سعودي , **مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية**, اطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم التجارية , تخصص بنوك مالية و محاسبة, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة , الجزائر 2018,ص 3-5.

أما (Miller& Bromiley) فيوضح أن الأداء هو: "*الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو إنعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها*". أي أن هذا التعريف يستند إلى منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد.

ومن وجهة نظر(Wright) فإن الأداء "*يمثل النتائج المرغوب أو المراد تحقيقها و الوصول إليها من قبل المنظمة، مرتكزا فقط على الجوانب الإيجابية لنتائج الأداء، و مفترضا قدرة المنظمة على تحقيق مستوى عال لأدائها*"، وبما أنه ينظر إلى الأداء على أنه النتيجة لمختلف الأنشطة والأعمال التي تمارسها المنظمة، فإن قياسه يتحدد نسبة للعوامل المؤثرة فيه و مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلاله.

كما عرف (Zahar& Pearce) الأداء أنه: "*النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية –على إختلاف أنواعها– والتأثيرات الخارجية وإستغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها*". أي أن هذا التعريف ركز على البعد البيئي الداخلي والخارجي للمنظمة، ومدى قدرته على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها.

ويعبر (Wit & Meyer) عن الأداء بأنه: "*المستوى الذي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات على مدخلات*"، فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة.

ويقصد بالأداء إعطاء الأبعاد الكاملة لشيء ما، أما على مستوى التسيير فيعني إنجاز العمل المطلوب، أو القيام بمهمته وتنفيذها على الوجه المطلوب، لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية (بمعناها الواسع) بإعتباره أحد عناصر مدخلاتها.[1]

بإختصار "الأداء عباره عن الفعل الذي يقود الى النجاح"[2].

[1] د.صالح خالص, **تقيم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي**, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –الواقع و التحديات–, المعهد الوطني للتجارة, ص 387.

[2] نور محمد ثابت كاضم, **تفييم فعالية ادارة الائتمان المصرفي –اطار مفاهيمي–**, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية, كلية التربية, جامعة سامراء, المجلد 5 العدد 10, 2013, ص 397.

ومنه يمكن القول بان "الأداء يمثل العلاقة بين النتيجة والجهد المبذول على إختلاف طبيعته مال وقت وإلى غير ذلك" يمكن التعبير عنه معايير كميه ونوعيه أو هو تعبير عن مستوى معين من الأهداف المحققه سواء الإستراتيجيه أو التشغيلية بمستوى معين من الموارد او التكلفة الضرورية والشكل التالي يوضح هذا المفهوم[1] :

الشكل رقم [1-3]: الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية

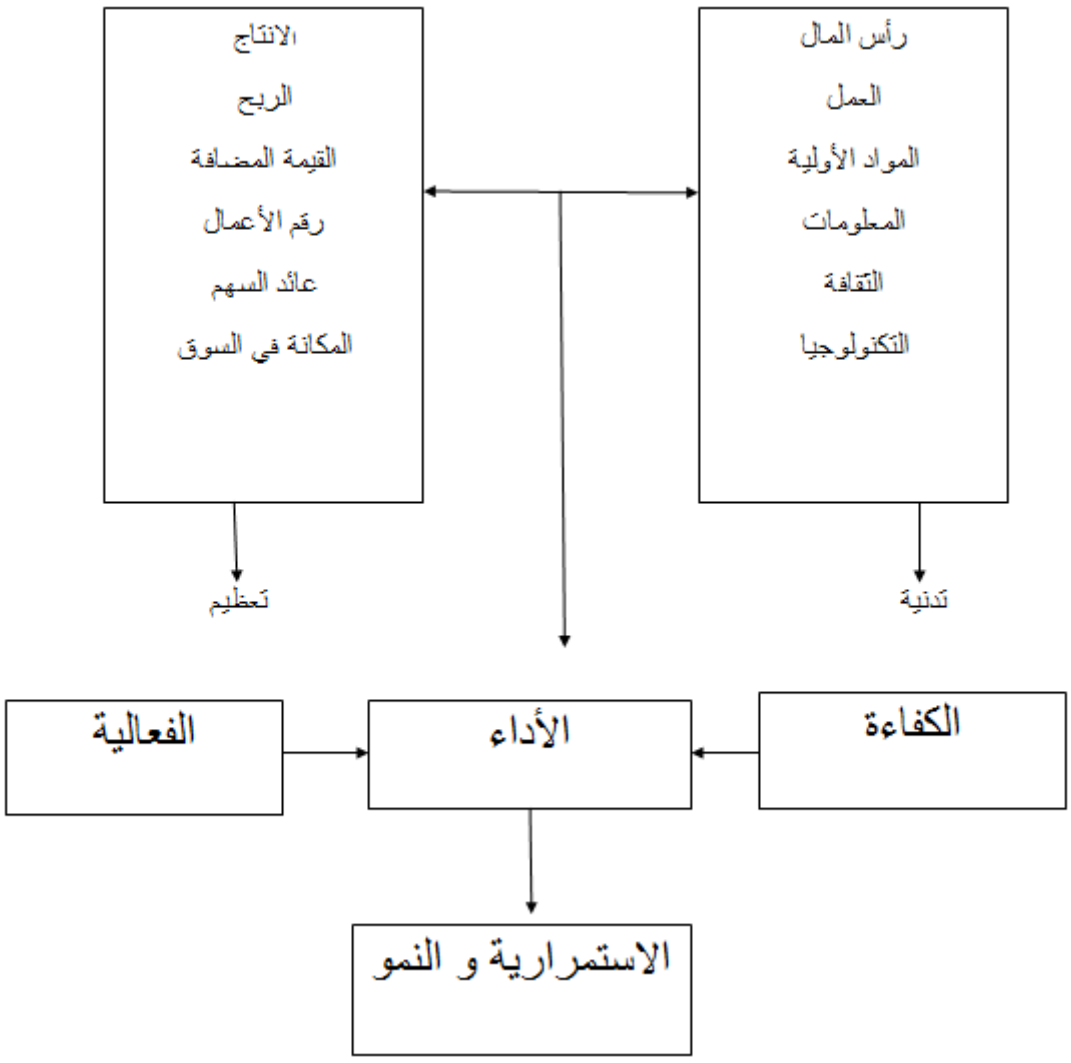

المصدر: عبد المليك مزهودة, **مرجع سابق** , ص86-88.

[1] عبد المليك مزهودة, **الاداء بين الكفاءة و الفعالية (مفهوم و تقييم)**, مجلة العلوم الانسانية, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد الاول, نوفمبر 2001, ص86-88.

2. العوامل المؤثرة على الأداء

هناك نوعين رئيسين هما :

✓ **العوامل الداخلية:** يندرج ضمنها مايلي:

- **العنصر البشري** : يعتبر العنصر البشري من أهم العوامل المؤثرة على أداء المنظمات بإعتباره العامل الديناميكي المؤثر في جميع مراحل عملية الإنتاج[1].
- **الإدارة** : مع ظهور المنشآت الكبيرة و توسع الملكية العامة على نطاق كبير، أصبحت الوظيفة الإدارية منفصلة عن الملكية بشكل كبير.[2]
- **التنظيم:** وهو من العوامل الأساسية المؤثرة على الأداء، فالمنظمة في حاجة ماسة إلى تنظيم يكفل لها توزيع المهام، وتحديد المسؤوليات وفقا للتخصصات كي تضمن السيطرة و التنسيق.
- **بيئة وطبيعة العمل:** تتمثل في العلاقات الإجتماعية التنظيمية الأفقية منها والرأسية، إضافة إلى ما يسمى بالعوامل المنظمة والتي تتمثل في نظام الحوافز والإتصال والعلاقات والأجور.
- **التقدم التقني (العصرنة)** : إن نظم تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا كبيرا في المنظمات، حيث عن طريق المعلومات استطاعت المنظمات تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف وفي الوقت المناسب[3].

✓ **العوامل الخارجية:**

تمثل العوامل الخارجية إختصارات تمثل العوامل الحروف الأولى من أسماء تلك العوامل والمعروفة بمجموعة PESTEL، وتضم كل من[4]:

- **العوامل السياسية:** إن علاقة المنظمة بالمتغيرات السياسية تشمل جانب القرارات السياسية ·كالحرب، التأميمات، الحظر على نشاط بعض المنظمات، الإنقلابات، كلها عوامل تؤثر على أداء المنظمة.
- **العوامل الإقتصادية:** تشمل كل من معدلات الفائدة، معدلات التضخم، معدلات البطالة، إتجاهات الأجور، توفر الطاقة وتكلفتها...الخ.
- **العوامل الإجتماعية:** تتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي، الأنماط الإستهلاكية، مستوى التعليم...الخ.[5]

---

[1] بن مداني صديقة, **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر–**, اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية, تخصص بنوك مالية و محاسبة, جامعة محمد بوضياف –المسيلة, تاريخ المناقشة 2017, ص 92–97.

[2] بويوسف فوزية, **مرجع سابق** , ص58.

[3] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 92–97.

[4] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 92–97.

[5] نادية سعودي , **مرجع سابق** ,ص 10–14.

- **العوامل التكنولوجية:** و تشمل مدى المواكبة للتقدم التكنولوجي و أثر التقنية على أداء البنوك و مدى الإهتمام في توظيف التقنيه لحياه أفضل[1].
- **العوامل البيئية و التشريعية:** منها القوانين الخاصة بتنظيم علاقة المنظمة بالعاملين، القوانين المرتبطة بالبيئة التي تعمل على حمايتها و المحافظة عليها من التلوث، القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلكين[2].

و الشكل التالي يوضح أهم العوامل المؤثرة على الأداء:

الشكل رقم [1-4] : العوامل المؤثرة على الأداء

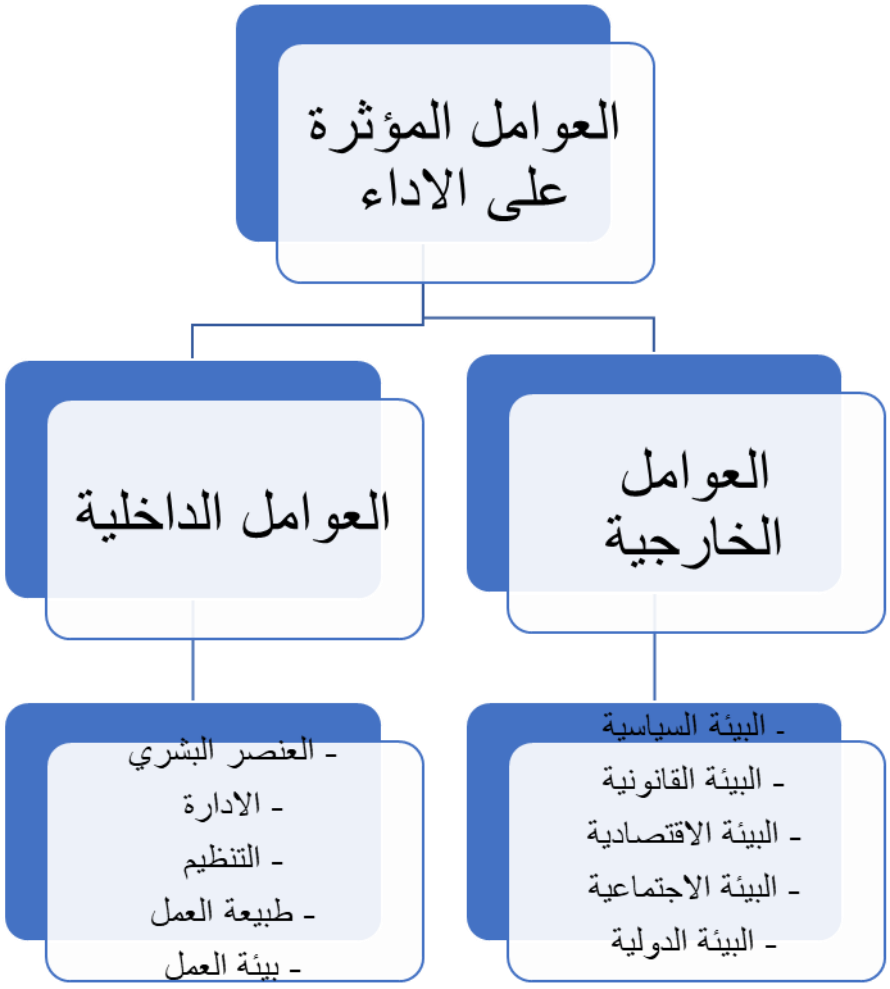

المصدر: بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 92-97.

[1] عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **أثر الاصلاحات المالية على اداء البنوك التجارية في الجزائر**, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي, الشعبة علوم التسيير, التخصص مالية و بنوك, جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة–, 2019, ص 94-95.

[2] قصير شريفة, عمارة مريم, **محددات كفاءة و انتاجية البنوك التجارية بمنطقة شمال افريقيا**, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي, تخصص مالية و بنوك, جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة, 2019, ص 11-12.

3. مكونات الأداء

يرتبط مفهوم الأداء بقدرة المؤسسة على النجاح في تحقيق الأهداف المحددة والذي بدوره يرتبط فعالية وكفاءة المؤسسة في القيام بذلك ويتجلى في قدرتها على التحكم في تكاليفها والاستخدام الأمثل لمواردها لبلوغ أهدافها المسطرة و تحقيق النتائج المرجوة، لذلك سنحاول التطرق إلى كل من الكفاءة والفعالية، و كذلك الإنتاجية.

- **الكفاءة:** يعود مفهوم الكفاءة إلى الإقتصادي الإيطالي فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (1848-1923) الذي طور هذا المفهوم وأصبح يعرف بأمثلية باريتو،والذي ربط مفهوم الكفاءة بالإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في عملية الإنتاج.
- **الفعالية** : تعني خاصية ما هو فعال أي خاصية الفرد أو النظام الذي ينتج القدر الأقصى من النتائج بأقل قدر ممكن من المجهود، فمصطلح الفعالية يستخدم عندما يتعلق الأمر بمخروجات المؤسسة و مقارنتها مع الأهداف أي أنها درجة تحقق الأهداف، وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات المتحققة للمنشأة وبين أهدافها المخططة[1].
- **الإنتاجية:** تعتبر الإنتاجيه مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة[2].

4. الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي

وردت عدة مفاهيم لعملية تقييم الأداء المالي منها[3] :

تقييم الأداء المالي هو: "عمليه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محدده سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفه مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجه الكفاءة".

و يعرف أيضا بأنه "قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إداره الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للبنك وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالبنك".

بمعنى أخر" يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن اهميتها للإدارة" وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

---

[1] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 74-86.

[2] عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **مرجع سابق** , ص 89.

[3] عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **مرجع سابق** , ص 100-101.

- تحديد الأهمية النسبية بين نتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة. حيث أن الفعالية تقوم على تحديد أهداف البنوك وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الإستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول للأهداف. وتهدف البنوك بصفه عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداء رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في البنك، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد إستخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائه في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية له.

و علية يمكن القول بأن الأداء المالي بأنه مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير، من أجل تشكيل الثروة[1].

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء

تسعى أي وحدة إقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، و تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم العمليات التي تمكن متخذي القرار من الحكم على أداء البنك و كذلك يعتبر هدف تعظيم الربح أهم شيء تسعى أغلبية الوحدات الإقتصادية لتحقيقه لذلك تحتاج الوحدات دائما إلى تقييم أدائها لمعرفة مستوى نشاطها و مدى قدرتها على القيام بوظائفها بشكل متكامل، من خلال ذلك سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم العامة لتقييم الأداء.

1. تعريف تقييم الأداء

رغم تعدد أراء الباحثين والخبراء في موضوع تقييم الأداء، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف شامل لتقييم الأداء يجمع بين وجهات النظر العلمية المختلفة، ومن أهم هذه التعريفات:

هو "دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم على القيام بأعمالهم الحالية، وأيضا للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل وتحمله لمسئوليات أكبر أو ترقيته لوظيفة أخرى".[2]

و يعرف على أنه "نظام يهدف من خلاله إلى تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم ولد لغايات تتعلق بالمنظمة والفرد على حد سـواء فالتقييم ليس هدفا في حد ذاته وإنما عدا وسيلة تهدف في نهاية المطاف على تحفيز الأفراد، ومساعدتهم على تعديل سلوكهم بصورة إيجابية، ودفعهم إلى تطوير أدائهم، ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية في المنظمة"[3].

وفي هذا الشأن هناك من يرى " أن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجية الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو إستقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية."[4]

---

[1] بويوسف فوزية, **مرجع سابق** , ص89.

[2] د.محمد عبد الوهاب حسن عشماوي , **مرجع سابق** , ص55,54.

[3] عبد الله حسن عواد, **ادارة و تقييم الاداء, الجنادرية للنشر و التوزيع**, الاردن, الطبعة الاولى 2018, ص 14.

[4] عبد المليك مزهودة, **مرجع سابق** , ص95-96.

فتقييم الأداء "يعتبر جزء من النظام الرقابي المستخدم لقياس الأداء الوظيفي وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحدده مسبقا، ويتم ذلك بالإعتماد على بيانات مالية تاريخية يتم تلخيصها بهدف قياس وتطوير أداء الإداره في القيام بأعمالها المستقبلية"[1].

كما يعرف بأنه "تقييم إستخدام الموارد المتاحه للوحدة الإقتصادية، إذ يهتم هذا الجانب بإستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء، ويتحدد الأداء الكفوء بالعلاقه المثلى بين المدخلات والمخرجات، الذي يتضمن إستخدام الموارد المتاحة إستخداما أمثل في تحقيق حجم النشاط الفعلي،إذ يكون الأداء الأكثر كفاءة في حالة إستخدام أقل الموارد المتاحة لإنتاج المخرجات المطلوبه نفسها أو أكبر منها بإستخدام كمية المدخلات نفسها".[2]

وعرف كذلك بأنه "تقييم المقوم بإستخدام الكفاءة و الفاعلية أو أي عامل إجتماعي آخر لذا فإنه من الممكن أني كون أداء المنشأة جيد في بعض الأحيان وضعيف في أحيان أخرى حسب وجهة نظر المقوم وطموحه"[3].

على وفق هذا الإطار "هو الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف".[4]

و يراد بتقويم الأداء "قياس أداء أنشطة الوحدة الإقتصادية مجتمعة بالإستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة . بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه وإقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"[5].

أما على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو:" تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة أصول و خصوم المصرف[6]."

2. ركائز نظام تقييم الأداء

يتطلب نظام تقييم الأداء وحتى نظام الرقابة توافر مجموعة من المقومات، تساعد على الوصول للنظام قادر على تحقيق الغرض من إنشائه، ومن أهم هذه الركائز[7]:

---

[1] نور محمد ثابت كاضم, **تقييم فعالية ادارة الائتمان المصرفي –اطار مفاهيمي–**, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية, كلية التربية, جامعة سامراء, المجلد 5 العدد 10, 2013, ص 398.

[2] سنان زهير محمد جميل, سوسن احمد سعيد, **مرجع سابق** , ص 117.

[3] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 17-18.

[4] رجاء رشيد عبد الستار, **تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد و اهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, معهد الادارة –الرصافة–, العدد الحادي و الثلاثون, 2012, ص 119.

[5] مجيد جعفر الكرخي, **تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**, دار المناهج للنشر و التوزيع, الاردن, 2010م, ص31.

[6] محمد جموعي قريشي , **تقييم اداء المؤسسات المصرفية –دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**, مجلة الباحث , جامعة ورقلة , الجزائر , العدد 03, 2004, ص 90.

[7] احلام بوعبدلي, **الاصلاحات البنكية و أثرها على سياسات ادارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري– 1987-2006**, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس سطيف, 2010, ص 25.

- تحديد الأهداف؛
- وضع الخطه التفصيلية لإنجاز العمل؛
- تحديد مراكز المسؤولية؛
- تحديد معايير الأداء .

3. أهمية عملية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي:

- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك. لتحقيق الوفورات الإقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الإقتصادي والإسراف المالي.

- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والإستغناء عن العناصر غير الكفوءة.[1]

- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفير السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الإستثمار و التمويل ما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمصرف بإعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الإستثمار[2].

- إذ أن إدارة تقييم الأداء العليا في المؤسسة قادرة على مراقبة جهود الرؤساء وقدراتهم الإشرافية والتوجيهية من خلال نتائج تقرير الإدارة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومراجعتها.ومن خلال ذلك يتسنى للإدارة العليا تحديد طبيعة معاملة الرؤساء للمرؤوسين. ومدى الإستفادة من التوجيهات المقدمة لهم من قبل رؤسائهم[3].
- الكشف عن الإنحرافات بأنواعها، و تحديد المسؤولين عنها، وطريقه معالجتها وتلافي حصولها[4].
- أن تقييم الأداء يظهر من خلال إمكانية المؤسسة في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة.

---

[1] نادية سعودي , **مرجع سابق** , ص24-26.

[2] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 101-102.

[3] عبد الله حسن عواد, **مرجع سابق** , ص 21-23.

[4] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 26.

- تساعد العملية التقيمية من التحقق من قيام الأنشطة والفروع لوظائفها بأفضل طريقة، من خلال إبراز العلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة والفروع المكونة للمؤسسة محل التقييم.
- تحفيز أعضاء المؤسسة على تحصيل الأهداف التي تم تخطيطها وذلك بخلق جو عمل مرغوب فيه، يسهل الوصول لتحقيق ما كلف به من مهام.[1]

4. أهداف عملية تقييم الأداء

تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ما يأتي[2]:

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الإقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.
- تنشيط أداء عمل الأجهزة الرقابية عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي سيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب[3].
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها[4].
- زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية التنظيمية، حيث أن القيمة المضافة تعبر عن ناتج طرح المدخلات من المخرجات، والكفاءة هي المخرجات الفعلية التي تم إحرازها منسوبة إلى المخرجات القياسية المتوقعة، والفعالية هي درجة تحقيق الأهداف التنظيمية[5].
- تحسين الأداء والإنتاجية، والإنتاجية هدف أساسي لكل منظمة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مرورا على أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فإن تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولي لهدف وسيط، هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية.

5. مؤشرات تقييم الأداء

نجد من بين هذه المؤشرات مؤشر السيولة و توظيف الأموال، ملاءة رأس المال و الربحية.

---

[1] بن قسيمة محمد الامين, **مرجع سابق** , ص 107.

[2] مجيد جعفر الكرخي, **مرجع سابق** , ص32.

[3] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص 17.

[4] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 103-104.

[5] نادية سعودي , **مرجع سابق** , ص26-28.

- **مؤشرات السيولة:**

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الإلتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

أ- **النسب المئوية للسيولة النقدية إلى مجموع الودائع الجارية:**

يتم إستخراج هذه النسب عن طريق قسمة السيولة النقدية على مجموع الودائع الجارية وترجيح النتيجة المتحصل عليها ب 100 كما يلي: (السيولة النقدية/ مجموع الودائع الجارية)× 100.

ب-**النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع:**

يمكن قياس السيولة عن طريق إحتساب النسبة المئوية للنقدية إلى مجموع الودائع (الجارية والغير جارية) كما يلي: (السيولة النقدية/ إجمالي الودائع)× 100.

ت-**النسبه المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع:**

إن هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف وتحسب كما يلي: (الودائع الجارية/ مجموع الودائع) ×100.

د- **نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية:**

تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة مقدار الودائع الجارية إلى حقوق الملكية (الأموال الخاصة) مرجحة ب 100 كما يلي: (الودائع الجارية/ حقوق الملكية)×100.

ويستخدم للحكم على حجم السيولة في المصرف[2].

- **مؤشرات توظيف الأموال:**

تهدف هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياساته الائتمانية، وسياسة إستخدام الأموال. ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يأتي[3]:

- معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
- معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات.
- معدل توظيف الموارد.
- معدل إقراض الموارد.
- معدل العائد على إجمالي محفظة القروض.

- **مؤشرات ملاءمة رأس المال[1]:**

[1] د.صالح خالص, **مرجع سابق** , ص 394-395.

[2] نور محمد ثابت كاضم, **مرجع سابق** , ص 402-403.

[3] نادية سعودي , **مرجع سابق** , ص43-45.

أ- **معيار قدرة البنك على رد الودائع=** (حقوق الملكية/الودائع)

(رأس المال+ الإحتياطات+ الأرباح غير الموزعة/ ودائع وحسابات جارية+ ودائع البنوك و المراسلين).

ب-معدل الأصول الخطرة= (حقوق الملكية/ الأصول الخطرة).

ت- هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار= (حقوق الملكية/ الإستثمارات).

ث- معيار مخاطر التوظيف= (القروض بدون ضمان عيني/ حقوق الملكية).

- **مؤشرات الربحية:**

تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف. ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليها عوائد مناسبة كالقروض والإستثمارات، فكلما سعت المصارف التجارية إلى زياده إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى زيادة ربحية المصرف.

ومن أهم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية هي[2]:

أ- **هامش الفائدة=** (الفوائد الدائنة- الفوائد المدينة)/ الأصول العاملة.

و تشمل الأصول العاملة الأصول كافة بإستثناء النقدية والأصول الثابتة.

ب- هامش صافي الربح من الفوائد= صافي الربح بعد الضرائب/ الفوائد الدائنة.

ج- درجة إستخدام الأصول= الفوائد الدائنة/ إجمالي الأصول.

د- العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول.

هـ- العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية.

[1] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 26-30 .

[2] سنان زهير محمد جميل, **مرجع سابق** , ص 122.

المبحث الثالث: المفاهيم النظرية للكفاءة والكفاءة الإقتصادية

يحتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي قطاعا عاما، خاصة فيما بعد التحرير المالي، حيث أصبحت المصارف تزاول نشاطها من خلال سوق يتسم بالمنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية و الدولية على صعيد العمليات و التقنيات و الأدوات وجدت هذه المصارف نفسها أمام وضع يحتم عليها التركيز على كفاءتها التي و من خلالها يمكن توجيه مدخلات و مخرجات هذه البنوك، كشرط أساسي لنجاحها في المحافظة على نشاطها و قدرتها التنافسية و على هذا الأساس سوف سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الخاصة بالكفاءة.

المطلب الأول: المفاهيم عامة حول الكفاءة

1. تعريف الكفاءة

لغة: هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر.

إلا أن هذا التعريف تطور تطورا كبيرا عن المعنى اللغوي[1].

إصطلاحا:

يمكن تعريف الكفاءة كمصطلح إقتصادي بأنها القدرة على العمل بشكل جيد، أو القدرة على تحقيق النتائج الصحيحة، أو القدرة على العمل بأسلوب مناسبة بشكل سريع. كما تشير إلى الحد من المدخلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات وبالتالي زيادة هامش الإنتاج[2].

فالكفاءة مفهوم يجمع بين مفهومين اخرين من حيث إرتباطه بالفعالية والوسائل الملزمة بتحقيق النتائج المتوقعة، يمكن إعتبار أن أولئك الذين يستعملون أقل الوسائل هم الأكثر كفاءة أو الشخص الذي يحقق أفضل النتائج بنفس الوسائل هو نفسه الأكثر كفاءة، لذا فالكفاءة تقاس بالعلاقة بين الفعالية والتكلفة.

وعرف Johnson و Scholes الكفاءة على النحو التالي: "*هي مقياس داخلي لأداء المؤسسة، وكثيرا ما يتم تقديره من حيث تكاليف الإنتاج أو الربح أو الإنتاجية، وتقاس كمية الموارد المستخدمة لإنتاج وحدة سلع أو خدمات*"، وبالتالي فإن الكفاءة تتيح إجراء مقارنات بين القدرة التنافسية للمصارف. مصادر الكفاءة التي حددها jonhson و Scholes هي وفورات الحجم، الخبرة، تكاليف شراء المدخلات وعمليات الإنتاج وتصميم المنتج.

قدم Leclerc و Fortin نهجا أخر يجمع بين مفهومين التي تعتبر أنه يجب تحليل الكفاءة على مستويين: كفاءة التخصيص والتي تتكون مما يجب على المؤسسة التأكد من إستخدامها بأقل قدر من الموارد، والكفاءة التقنية لإختيار مزيج من العوامل الأقل تكلفة. مزيج من عوامل الإثنين تسمح بالحصول على الكفاءة الإقتصادية في التقليل إلى أدنى حد من التكاليف بالنظر إلى مستوى الإنتاج، حل هذا المصطلح محل مصطلح العام

---

[1] شريفة جعدي, **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,قسم العلوم التجارية , تخصص دراسات مالية و اقتصادية ' جامعة قاصدي مرباح بورقلة, الجزائر2014, ص 4,3.

[2] ايهم الحميد, **قياس الكفاءة الفنية في المصارف الاسلامية في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات –DEA–** , مجلة جامعة البعث, المجلد 39 العدد1, 2017, ص15-16.

للكفاءة التي إستخدمها Farrell وكان أول من أثبت التمييز بين كفاءة التوزيع والكفاءة التقنية و يرى أن الكفاءة تتحقق عن عن طريق تحليل معياري من خلال مقارنة أداء الوحدة بأداء أفضل في تحقيق الهدف المحدد[1].
من هنا يمكن تعريف كفاءه البنك على أنها إنتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الإقتصادية[2]، فقد يتمتع بنك ما بالكفاءة التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته إقتصادياً، في ظل عدم الإلمام بالسوق، و سوء فهم المخاطر أو عدم إعتماد تسعيرة مناسبة، وبالمقابل يمكن لبنك كفء إقتصادياً أن يتعثر تقنياً نتيجة إعتماده على تقنية عفا عليها الزمن، مما يشكل هدراً لجزء من الموارد.[3]

و في تعريف آخر للكفاءة : "قدرة مردودية المؤسسة" بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية العوائد في المؤسسة، أي أنها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات[4]. أي تتحدد الكفاءة في العلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته ومدى إرتباطها بعضها البعض وكيفية التحكم فيها[5].

فهي تعبر عن الإستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل وإختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف ويعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند إختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين.[6]
وعليه يمكن القول بأن الكفاءة تعني مدى قدرة الوحدة على تخصيا مختلف مواردها وتوجيهها بما يحقق أقصى أرباح ممكنة و بأقل الخسائر[7].

2. تداخل الكفاءة مع بعض المصطلحات الاقتصادية

أ- الكفاءة و الفعالية

يأتي مصطلح " الفعالية" من الكلمة اللاتينية efficière التي تعني الأداء، وفي الواقع يقال عن الإجراء أنه فعال عندما ينتج عنه الأثر المتوقع الذي يتحقق على هدف سبق تحديده.

---

[1] BENZAI Yassine, **Mesure de l'Efficience des banques commerciales algériennes par les méthodes paramétriques et non paramétriques**, These pour l'obtention du grade de docteur en sciences economiques, option finance internationale, Université abou bakr BELKAID –Tlemcen–,2016, p22–23.

[2] د.وليد عبدمولاه, **كفاءة البنوك العربية**, جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط , الكويت, العدد المائة و اربعة – يونيو/ حزيران 2011, السنة العاشرة, ص 3.

[3] فتيحة بلجيلالي, بنية صابرينة, **تقييم كفاءة ادارة التدفقات النقدية في الاجهزة البنكية المغاربية**, مجلة الاقتصاد و المالية, جامعة ابن خلدون –تيارت– الجزائر, المجلد 04, العدد 01, 2018, ص 47.

[4] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 19–21.

[5] نور محمد ثابت كاضم, **مرجع سابق** , ص 394.

[6] د.صالح خالص, تقيم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –الواقع و التحديات–, المعهد الوطني للتجارة, ص 388.

[7] د.احلام بوعبدلي,ا.احمد عمان,قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" , دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010–2015, مجلة رؤى اقتصادية, جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي , العدد 11,الجزائر ديسمبر 2016,ص315.

الفعالية وفقا ل Lovell, Grosskopf, fare تعرف بأنها *"الجودة أو أنها إحداث مجموعة من الأثار المرغوبة"*. بعبارة أخرى المنتج فعال إذا حقق أهدافه وغير فعال إذا لم تكن أهدافه كذلك، وتقاس الفعالية بالفجوة بين النتائج المرجوة والنتائج المحققة[1].

هي مدى تحقيق الوحدة الإقتصادية لأهدافها المرسومة الرئيسية والفرعية، كما تعرف بأنها قدرة الوحدة الإقتصادية على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها وتتناول الفعالية بوجه خاص التأكد مما إذا كانت الأهداف المحققة والأساليب المتبعة تحقيقها تتفق مع الأهداف المخططة وكشف الإنحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الإيجابية في الأداء ومعالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيها في المستقبل[2] .

و الشكل التالي يوضح العلاقة بين الفعالية و الكفاءة:

الشكل رقم [1-5] : مصفوفة الفعالية و الكفاءة

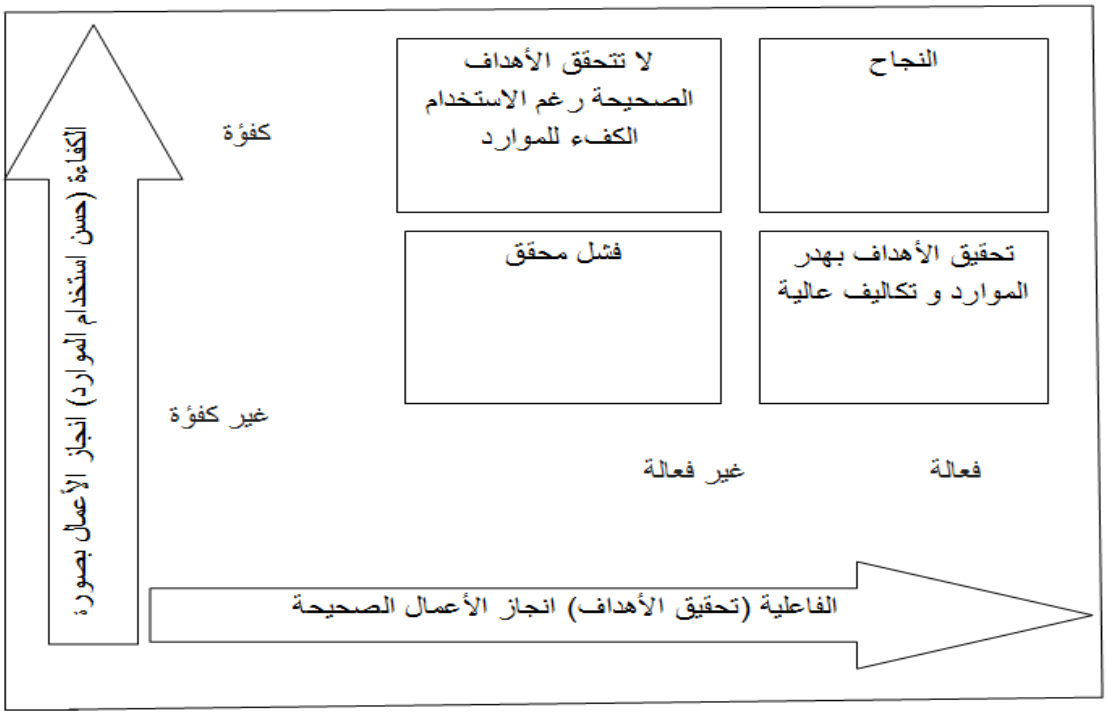

المصدر: قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص 5-7.

[1] BENZAI Yassine, **op-cit** , p22.

[2] رجاء رشيد عبد الستار , **مرجع سابق** , ص 120.

ب-الكفاءة و الإنتاجية

توجه الإقتصاديون نحو قياس الكفاءة النسبية لوحدات إنتاجية، كالبنوك التي تستخدم تقنية متشابهة وتواجه ظروفا سوقية متشابهة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف. هذا يعني تحديد الوحدات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الإنتاجية كالبنوك. ومن ثم قياس المسافة التي تفصل بقية الوحدات[1].

ت-الكفاءة والكفاية

يعبر لفظ الكفاية عن كفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم، بينما مفهومه في غالب الأحيان يدل على زيادة الإنتاج، فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم[2].

3. أنواع الكفاءة

أ- الكفاءة الإنتاجية

تتحقق الكفاءة الإنتاجية بإستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف و تحقيق رغبات المستهلكين.

وقد عرف Farrell الكفاءة التقنية بأنها "*مقدرة المنشأة على الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات بإستخدام المقادير المتاحة من المدخلات*".

و يفسر مفهوم الكفاءة الإنتاجية بمدى تطابق المخرجات الفعلية مع القياسية أو المتوقعة لأن الكفاءة تعني الإستخدام الأمثل للمدخلات و الإنتفاع بها لإنجاز الأهداف أو أنها تمثل أمثل استعمال لعناصر الإنتاج بهدف الحصول على أقصى نفع من تلك العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية.

ويعرف(Stigler) الكفاءة الإنتاجية أو الكفاءة الإقتصادية بأنها "*علاقة بين المدخلات والمخرجات، و تقاس بالنسبة التالية (:المخرجات الفعلية /المخرجات القصوى من الموارد المتاحة)*". ويرى بأن الكفاءة المثلى تتحقق عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد و يتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.

ب-الكفاءة الهيكلية

يرى (Hjalmarsson و Forsund) أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات و المخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفء من الناحية الإقتصادية، وذلك إعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 عن نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما:

[1] د.وليد عبدمولاه, **مرجع سابق**, ص 4.

[2] شريفة جعدي, **مرجع سابق** , ص 5-7.

الكفاءة الهيكلية التقنية (Structural Technical Efficiency) والكفاءة الهيكلية للحجم (Structural Scale Efficiency) حيث تقيس الأولى: مستوى الإدخار في المدخلات، وتقيس الثانية: مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة و للصناعة[1].

ت-كفاءة تخصيص الموارد

تقوم هذه الكفاءة على قياس الخسارة في رفاهية المجتمع نتيجة هدر الموارد، ويقر معظم الإقتصاديين إلى أن اللاكفاءة التجميعية تؤدي إلى نقصان الرفاهية في المجتمع، كما أثبتت الدراسات التطبيقية أنّ هذا النقصان يمكن أن يكون أقل من 1 % من الناتج الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، من خلال دراسة قام بها A. Charberger ، ويتم تحليل كفاءة تخصيص الموارد بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الإحتكار وذلك بالمقارنة في وضعيتي الإحتكار والمنافسة التامة.

ث-الكفاءة التشغيلية (كفاءة اكس)

قام الإقتصادي Leibenstein في سنة 1966، بصياغة مصطلح (X- Efficiency) أو الكفاءة x- إنطلاقا من أعمال Farrel لقياس الكفاءة، كما تسمى أيضا بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها الكفاءة في إستخدام المدخلات.[2]

ج- الكفاءة النسبية

يكمن في نجاح وحدة ما من إنتاج أكبر عدد ممكن من المخرجات إنطلاقا من مجموعة من المدخلات وذلك بقياس الإنحرافات بالنسبة للأداء الأفضل في المؤسسة وبذلك يمكن تفسير الإنحرافات الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج أي تقييم الوحدات المتجانسة مقارنة بأكفاء وحدة فيها.[3]

4. طرق تحسين الكفاءة

أ- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات

ومثال ذلك أن تكتشف بعض المنشات أن لديها قطع من الأراضي غير المستغلة وذان قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع، مما يتح لها موارد مالية دون التأثير على كم المخرجات وكذلك الأمر بالنسبة للعمالة الزائدة كان ذلك ممكنا إجتماعيا وسياسيا وقانونيا.

---

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 22-26.

[2] شريفة جعدي, **مرجع سابق** , ص 8-10.

[3] د.احلام بوعبدلي,ا.احمد عمان,**قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA"** , **دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015**, مجلة رؤى اقتصادية, جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي , العدد 11,الجزائر ديسمبر 2016,ص316,315.

ب-زياده المخرجات مع ثبات المدخلات

قطاع البنوك كقطاع خدمي نلاحظ الأثر المباشر للإدارة الجديدة على الكفاءة وجود تلك المنظمات، وينطوي هذا المدخل على تحسين لكلا من الجانب الفني والبشري.

ت-زيادة المخرجات وزياده المدخلات

ومثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر، من المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال (من مكونات مقام الكسر)، فإذا لم تضمن الشركة أن يكون العائد المتوقع من هذا النظام (المخرجات) أكثر من المنفق عليه تنخفض الكفاءة[1].

ث-تخفيض المخرجات مع تخفيض المدخلات

وذلك أن يتم تخفيض المدخلات بالنسبة أكبر، من خلال تقليص حجم النشاط والتخلي عن بعض الأنشطة التي لا تتمتع المنشاة فيها بميزة تنافسية، والتركيز على الأنشطة التي تحقق فيها مستوى كفاءة إنتاجية أفضل.

ج-زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات

تعتبر أفضل الطرق لتحسين الكفاءة حيث يتم عن طريقها تحقيق مخرجات أكبر بقدر أقل من المدخلات[2].

5. فكرة قياس الكفاءة

إن فكرة قياس كفاءة الأداء مرتبطة بالأداء الإقتصادي ومدى تطوره وتنظيمه في أي مجتمع أو منظمة، حيث يشكل الركائز الأساسية لها ويحدد درجة رفاهيتها وتحضرها من خلال التراكمات الماديه لها، وهذه الحقيقة أثبتتها تجارب المنظمات في الدول المتقدمة في هذا المجال، إذا سارعت الدول النامية ومنظماتها بتبني هذا المبدأ الإقتصادي بغية تحقيق معدلات أعلى للنمو في المستويات الإنتاجية والعائد وزيادة نسبة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة، على الرغم من معاناة هذه الدول من ندرة رأس المال، وتبني المستوى الفني والنوعي للموارد البشرية وضع تعاملها وتكييف التكنولوجيا في عملياتها الإنتاجية.

وتتبع أهمية قياس الكفاءة في القطاع المالي من أثارها الكبيرة على النظام المالي الفعال في الإقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الإقتصاد الكلي، حيث أن القطاع المالي له تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية، مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاج في الطرق الأكثر فعالية، والحد من سوء التوزيع والنفايات غير الضرورية ومن أجل تخصيص الموارد الإقتصادية بشكل صحيح يجب أن يكون النظام المالي (الذي يشمل

[1] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 78.

[2] قصير شريفة, **مرجع سابق** , ص 9.

بطبيعه الحال المصارف) كفء. والكفاءة في القطاع المصرفي تدعم إثراء وتنفيذ سياسات الإقتصاد الكلي، وتسعى للتطوير المستمر والنمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي[1].

6. معايير الكفاءة

يمكن تصنيف المعايير الى[2] :

أ- **البيانات التاريخية:** تستند معايير التاريخية على البيانات والمعلومات والإحصاءات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة.

ب-**الطاقه الانتاجية:** تستند هذه المعايير من تكنولوجيا الألات والمعدات، كالطاقة التصميمية والطاقة القصوى.

ت-**المعايير المالية والمحاسبية:** تعتمد المعايير المالية والمحاسبية على المؤشرات المستقاة من سجلات الشركه المالية والمحاسبية كالأرباح والإيرادات النفقات والأصول والخصوم والمبيعات..الخ.

ث-**المعايير الإقتصادية:** إن المعايير الإقتصادية تأخذ بالعمل الحي والعمل المتجسد من الألات والمواد الأولية ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى عند مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ج-**المقارنات بين المنظمات (المقارنة المرجعية)** : يمكن تقييم كفاءة المنشاة بمقارنتها بمعايير تم إستنباطها من منشاة أخرى لها نفس النشاط، والتي تعرف بأنها الرائدة في مجالها، أو المقارنة بالمعايير في القطاع لهذا النوع من المنشئات.

7. إجابيات الأسلوب الجيد للكفاءة

تظهر إيجابيات المقارنة المرجعية في النقاط التالية[3] :

- زيادة الكفاءة والفعالية.
- تحريك وتوجيه التغيير.
- طرح أهداف طموحه.
- التمكين من إجراء وثبة على مستوى الأداء.
- خلق حس التفاعل.
- تجعل المنظمة تهتم بأمور أخرى.

---

[1] سالم عبد الله حلس, نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"**, مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية, الجامعة الاسلامية بغزة –فلسطين, الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية, المجلد الثاني و العشرون, العدد الاول, يناير 2014, ص 140-141.

[2] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 76.

[3] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 86.

- تفرض على المنظمة أن تعرف الأداء حتى على المستوى العالمي.

8. أهمية الكفاءة

تهدف المجتمعات الإقتصادية لتخصيص مواردها بطريقة مثلى، بغرض تحقيق أعلى كفاءة إقتصادية إنطلاقا من مزج عناصر الإنتاج و الحصول على أكبر منتوج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الإقتصادية و التسيير، كما أعطى الإقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، و يتضح ذلك من خلال وصف الإقتصادي Jevons جيفونز لمشكلة الكفاءة بانها المشكلة الأساسية في الإقتصاد، و تكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الإنتفاع من الموارد المادية و البشرية بأقل تكلفة ممكنة[1].

9. أهداف قياس الكفاءة

تقاس الكفاءة لمجوعة من الأهداف منها[2]:

- **هدف تحفيزي:** يساهم قياس الكفاءة بشكل كبير في تحفيز وتشجيع المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة، وذلك بدفعهم لخلق الكفاءة من خلال نظام التعويضات و العقوبات.
- **هدف إعلامي:** يساعد قياس الكفاءة كلا من المسؤولين والمسيرين على إختيار إستراتيجيات وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة، كما يقوم بتقديم معلومات، حيث أن تحديد معايير قياس الكفاءة هي طريقة رائعة لمعرفة الإختيارات الإستراتيجية.
- **هدف توجيهي:** إن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة إختيار القرارات الإستراتيجية، ومن خلف عملية التحكم نستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات، و بالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الكفاءة الإقتصادية و الكفاءة المصرفية

تعبر الكفاءة الإقتصادية عن الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لخدمة الإقتصاد بالشكل الافضل، وتشير إلى مستوى الأداء الذي يعكس إستخدام أقل كمية من المدخلات للوصول إلى أكبر كمية من المخرجات، اذ تعتبر الكفاءة المصرفية مهمة لتفعيل تنفيذ السياسة النقدية، فضلا عن التخصيص الفعال للموارد من طرف البنوك من خلال إدارة الموجودات و المطلوبات بكفاءة، و ترشيد النفقات و ماله من مضامين إيجابية على النمو الإقتصادي، من خلال ذلك سوف نتطرق الى أهم مفاهيم الكفاءة الإقتصادية و المصرفية.

1. تعريف الكفاءة الإقتصادية و الكفاءة المصرفية

أ- تعريف الكفاءة الإقتصادية

[1] شريفة جعدي, **مرجع سابق** , ص 4.

[2] شريفة جعدي, **مرجع سابق** , ص 4-5.

ولقد قدم لنا (Farrell) تعريفا للكفاءة على مستوى الوحدة الإقتصادية ومؤداه أن الكفاءة الإقتصادية أو الكلية للوحدة الاقتصادية Economic or Overall Efficiency (EE) تتكون من الكفاءة الفنية أو الإنتاجية Technical or productive Efficiency(TE) وكفاءة التخصيص أو السعر (AE) Allocative or Price Efficiency. وتعني "الكفاءة الفنية TE" قدرة الوحدة الإقتصادية على إنتاج أقصى حجم ممكن من الإنتاج أو المخرجات من إستخدام توليفة معينة من المدخلات، أو تدنية المدخلات لإنتاج حجم معين من المخرجات، أما " كفاءة التخصيص AE" فتعني قدرتها على استخدام المدخلات بنسب معينة تعمل على تدنية تكاليف الإنتاج وذلك بمعلومية أسعار المدخلات.

وقياس الكفاءة الإقتصادية والفنية في ظل الإطار الذي اقترحه Farrell لتعريف الكفاءة يقوم على نوعين أساسيين من مقاييس الكفاءة وهما مقاييس الكفاءة الموجهة بالمدخلات، ومقاييس الكفاءة الموجهة بالمخرجات. سيتم تناولهما تباعا على النحو التالي:

- **مقاييس الكفاءة الموجهة بالمدخلات:Input – oriented Measures**

هذه المقاييس ترى ان تحقيق عن طريق استخدام أقل الكميات الممكنة من المدخلات لإنتاج حجم معين من الإنتاج، بافتراض أنه لإنتاج كمية معينة من الإنتاج ولتكن Y فإنه يتم إستخدام مدخلين فقط هما X1 وX2 ، وبالتالي تكون دالة الإنتاج هي:

$$Y = f(X1, X2)$$

- **مقاييس الكفاءة الموجهة بالمخرجات:Output – oriented Measures**

المقياس الموجه بالمدخلات يسعى لمعرفة كيف يمكن تخفيض المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية لتحقيق مستوى معين من الإنتاج، أما المقاييس الموجهة بالمخرجات فترى أن تحقيق الكفاءة سيتحقق عن طريق إنتاج أكبر كمية ممكنة من المخرجات من خلال استخدام كمية معينة من المدخلات، وذلك بإفتراض أنه يمكن إنتاج نوعين من المخرجات Q2،Q1 وذلك باستخدام مدخل واحد وهوX أي:

$$X = g\ (Q1, Q2)$$ [1]

ب-تعريف الكفاءة المصرفية

يمكن تعريف الكفاءة المصرفية بأنها قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية والإقتصادية، ووفقا لذلك نجد أن هناك جانبان للكفاءة المصرفية يمكن تعريفهما كالآتي[2]:

[1] سمر مصطفى منصور متولي, **قياس الكفاءة الاقتصادية للجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (2004-2014)**, رسالة علمية مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد, جامعة الاسكندرية, 2018, ص 2-5.

[2] سمر مصطفى منصور متولي, **مرجع سابق** , ص 8-9.

- **الكفاءة المصرفية المالية :Banking financial efficiency**

هي مدى قدرة البنك على تحقيقه لأهدافه المالية والتي تتضمن بعض النواحي المالية التي يسعى البنك للوصول لمستويات معينة فيها كالربحية والمخاطر المختلفة التي يواجهها كمخاطر السيولة، الإئتمان، سعر الفائدة، التشغيل، رأس المال، السوق، وغيرها. الكفاءة المالية عادة ما يشار إليها بكفاءة الأداء المالي Financial performance، ويمكن قياس هذا النوع من الكفاءة بإستخدام ما يعرف بمدخل تحليل المؤشرات المالية Ratio approach Analysis، وذلك عن طريق حساب بعض النسب لقياس كفاءة البنوك من النواحي المالية.

- **الكفاءة المصرفية الإقتصادية Banking economic efficiency**

هي مدى قدرة البنك على تخصيص موارده المختلفة لتحقيق الأهداف الإقتصادية للإنتاج و التكاليف و التي تتمثل في إنتاج المستويات المختلفة من الخدمات والمنتجات المالية المتنوعة التي يقدمها البنك بأقل الموارد والتكاليف الممكنة. ويمكن قياس هذا النوع من الكفاءة بإستخدام مدخل الكفاءة X-efficiency approach، أو ما يعرف بتحليل الحدود القصوى أو التحليل الحدودي Frontier Analysis بإستخدام دوال الإنتاج والتكاليف والإيرادات.

ويهتم الباحثون كثيرا بتأثير التغيرات الإقتصادية على كفاءة المصارف و مدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة، وعليه فاللاكفاءة في المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم توفيقة مكلفه نسبيا من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية. وعند قياس وتقدير كفاءة المصارف، لابد من تحديد المفاهيم الخاصة بالكفاءة الإقتصادية، الاكثر أهمية، والتي تقدم كل منها معلومات ورؤى مختلفة حول كفاءه المصارف[1].

ومن خلال التعريف السابق نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط الآتي[2]:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف.
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها كفاءة الحجم.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف بكفاءة النطاق.

2. أنواع الكفاءة المصرفية

تختلف أنواع الكفاءة المصرفية فنجد فيها الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة وفورات الحجم، وكفاءة وفورات النظاق، وكفاءه اكس وسنتناول مختلف المفاهيم لهذه الانواع:

أ- الكفاءة الإنتاجية

يقصد بالكفاءة الإنتاجية ما يلي:

"معيار أو مقياس يعكس مدى قدرة المشروع على حسن إستغلال عناصر الإنتاج لإنتاج السلعة المطلوبة بالكمية المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة."

[1] سالم عبد الله حلس, نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 140.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 26-27.

وفي تحليلنا لهذا التعريف نقول: "أن الكفاءة هي معيار يبين قدرة إدارة المشروع في إستغلال عناصر الإنتاج المتاحة ومستوى هذا الإستغلال بهدف تحقيق أهداف العملية الإنتاجية من كمية وجودة وتكلفة". ومن وجهة نظر أخرى نقول: أن هذا المعيار يعتبر مؤشرا للمقارنة بين جملة المبالغ المتحصل عليها من العملية الإنتاجية وبين جملة المبالغ المنصرفة على عناصر الإنتاج من طبيعية وآلية وبشرية.

ولا شك أن هذا المعيار له أهمية كبرى كمؤشر حقيقي لمدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه وقدرته على التوفيق بين عناصر الإنتاج المختلفة للوصول لإنتاج السلعة المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة، ولهذا فمن الصعب

النظرة الجزئية لعناصر الإنتاج بحيث يتم تناول كل عنصر إنتاج بصورة مستقبلة عن بقية العناصر للتجانس الشديد بين هذه العناصر والعلاقة الوثيقة بينهم والتأثير المتبادل والفعال الموجود بين هذه العناصر[1].

و الشكل الموالي يوضح الكفاءة الإنتاجية في البنوك التجارية:

الشكل رقم [1-6]:الكفاءة الإنتاجية (التقنية والتخصصية) في المؤسسة المصرفية

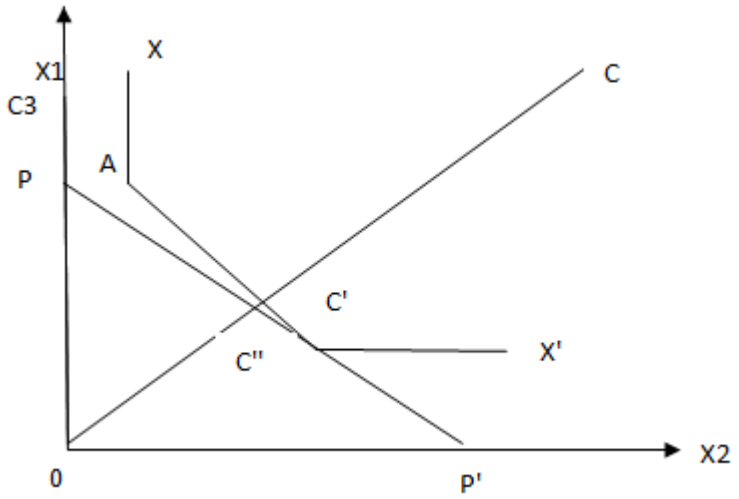

المصدر: شريفة جعدي, **مرجع سابق** ,ص29-34.

يمثل الشكل رقم (1 -6) وضعية ثلاث بنوك A,B,C تنتج منتوجا "واحد"، من خلال إستخدام مدخلين مع إفتراض ثبات عائدات الحجم.

يمثل 'XX أقصى حد الإنتاج وهو مجموع توفيقات المدخلات، التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج حيث أن أي إنخفاض في عنصر من عناصر الإنتاج يسبب إنخفاض للإنتاج ككل. وبالتالي فهو يعبر عن الكفاءة التقنية، ('pp) يمثل خط الميزانية أو خط التكلفة الذي يعبر عن تكاليف عناصر الإنتاج.

يعتبر البنك (B) كفءاً من الناحيتين التقنية والتخصصية، أو من حيث الكفاءة الكلية لأنه يقع على منحنى ('xx) وعلى خط الميزانية في نفس الوقت.

يعتبر البنك (A) كفءاً من الناحية التقنية فقط، وبالتالي فهو ليس كفءاً من حيث الكفاءة الكلية لأنه يقع على منحنى الإنتاج ولا يقع على خط الميزانية.

يعتبر البنك (C) غير كفء من الناحية التقنية لأنه لا يقع على منحنى الإنتاج، فهو يستخدم كمية مدخلات يعبر عنها بالنقطة (C) لإنتاج وحدة مخرجات، وهذه النقطة أعلى من الحجم الأمثل الكفء المعبر عنه بالنقطة('c).

[1] رضا اسماعيل البسيونى, **ادارة أعمال**, مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع, القاهرة, الطبعة الاولى 2009, تاريخ النشر 2008, ص 160-161.

وهكذا يمكن أن نحدد مستوى الضعف أو اللاكفاءة التقنية للبنك (C) بالنسبة (OC'/OC) ، التي تعبر نظرياً عن التخفيض في عناصر الإنتاج (المدخلات) دون أي تخفيض في الإنتاج (المخرجات). وبذلك فإن تخفيض الكمية المستعملة من عناصر الإنتاج بهذه النسبة، تمكن البنك من الانتقال من النقطة C إلى النقطة 'C وبالتالي يصبح كفؤا من الناحية التقنية.

ومع ذلك يبقى البنك C غير كفء من الناحية التخصصية، لأنه يستخدم توليفة مكلفة من المدخلات أعلى من خط التكلفة 'PP، لذلك على البنك تعديل أسعار عوامل الإنتاج (OC'/OC) ليكون كفؤا من الناحية التخصيصية[1].

ب-كفاءات وفورات النطاق

تعرف وفرات النطاق بأنها الإدخار في التكاليف من خلال إستخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عده من المنتجات، حيث تقوم وفورات النطاق على أساس مقارنة تكاليف الإنتاج لمجموعة منتجات معا، ومجموع تكاليف الانتاج لكل منتج على حدا، حيث تحدث وفورات النطاق عندما تنتج المنشاه أكثر من منتج نهائي، وتكون التكلفة الإجمالية للمنتجات النهائية معا أقل من مجموع تكلفة الإنتاج لكل منتج على حدا، فاذا كانت تكلفة الإنتاج لمجموعة المنتجات أقل من مجموع تكلفة كل منها على حدا يقال أن لدينا إقتصاديات نطاق، ويمكن الحصول على وفورات النطاق بحساب تكامل التكاليف لكل منتج.

و تشير إقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو إنخفاضها بناءا على التنويع في المنتجات، خاصة بعد تحرر الأسواق الماليه في أوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث واجهت المصارف منافسة شديدة في جذب ودائع العملاء مع المصارف ومؤسسات الإدخار والإتحادات الإئتمانية وصناديق الإستثمار حيث إزدادت رقعة المنافسة على الخدمات المصرفية، ونتج عن ذلك لجوء معظم المصارف إلى توسيع منتجاتها من الودائع والإستثمار، عن طريق زيادة تنويع محافظهم الإستثمارية في القروض العقارية والإستهلاكية والخدمات غير التقليدية، لزيادة الأرباح من غير الفوائد (على سبيل المثال مبيعات التأمين، وخدمات الرهن العقاري التعزيزات الإئتمانية).

فاذا كان بإستطاعة البنك ان ينتجه مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدا نقول عنه بأنه يتوفر على وفورات نطاق، وأنه كفء من حيث تنويع منتجاته، و اذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه بأنه يتصف بالاكفاءة في تنويع منتجاته.

ولإيضاح المجال الذي تصل اليه و فورات النطاق عاده ما يتم استخدام المعيار التالي:

$$س = \frac{ت(ك1) + ت(ك2) - ت(ك1+ك2)}{ت(ك1+ك2)}$$

حيث:

س: درجة وفورات النطاق.

[1] شريفة جعدي, مرجع سابق ,ص29-34.

ت (ك1): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول.

ت (ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتوج الثاني.

ت (ك1+ ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول والكمية (ك2) من المنتوج الثاني معا. تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتوجين معا: ت(ك1+ ك2) أقل من تكلفة إنتاج كل منتوج على حدى ت (ك1) + ت (ك2).

ومن خلال دراسة وفورات النطاق يتم تحديد المزيج الأمثل للمنتجات التي تقدمها المؤسسة المصرفية لعملائها، ويتحقق هذا المزيج الأمثل عندما تكون تكلفة إنتاج المزيج أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتوج (من المزيج) على حدى.[1]

ت-كفاءة الحجم و وفراتها

أوضح (Coelli et al) أن الشركة يمكن أن تكون كفء من الناحية التقنية والتخصصية، ولكن هذا لا يعني أن تكون كفء من حيث حجم عملياتها. على سبيل المثال في سبيل تحديد متغيرات عوائد الحجم (Variable Returns-to-ScaleVRS)، الشركة يمكن أن تقوم بزيادة عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجها صغير جدا وعلاوة على ذلك، قد تعمل شركة إلى خفض عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجها كبيرا جدا.

ث-الكفاءة التشغيلية

ويرى بعض الباحثون أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية له آثارعلى عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح أكبر من آثار كل من حجم و نطاق (مجال) الإنتاج على التكاليف، حيث تقدر بالنسبة لكفاءة إكسX: Efficiency ب 20 % أو أكثرمن التكاليف، في حين اللاكفاءة في حجم إنتاجية ومزيج المنتجات، عندما يتم تقديرها بشكل دقيق، فهي أقل من 5% من التكاليف.

وتمثل اللاكفاءة التشغيلية X-inefficiency الانحراف عن الحد الكفء وتقاس الكفاءة التشغيلية بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وبإستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى إنحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء.[2]

3. أهمية قياس الكفاءة المصرفية الإقتصادية

يرجع الإهتمام بالكفاءة المصرفية الإقتصادية وكيفية قياسها في الواقع لعديد من الأسباب أهمها[3]:

- إعتبار مقاييس الكفاءة مؤشرات تحدد نجاح أو فشل البنك، فمن خلالها يتم تقييم أداء البنوك و تشخيص نقاط الضعف والقوة من خلال تحديد" أفضل أداء" و "أسوأ أداء".

[1] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص 19-24.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 29-35.

[3] سمر مصطفى منصور متولي, **مرجع سابق** , ص 11-12.

- يتأثر هيكل الصناعة المصرفية بشكل كبير بطبيعة إقتصادات الإنتاج، فإذا كان المستوى التكنولوجي السائد يسمح بتحقق كل من إقتصادات الحجم والنطاق، فإن الصناعة المصرفية ستميل إلى أن تتكون من بنوك كبيرة متنوعة النشاط، هذه البنوك سوف تكون قادرة على إنتاج خدمات ومنتجات مصرفية بتكاليف أقل مما عليه في حالة البنوك المتخصصة الصغيرة.
- تظهر أهمية الكفاءة المصرفية الإقتصادية من الفرق الذي وضحه (Rhoades) بين التخفيض في التكاليف وتحسين الكفاءة الإقتصادية. فتخفيض التكاليف قد يكون من خلال تقليص عدد الموظفين، إغلاق فروع البنك...و غيرها من أوجه التخفيض في مصاريف البنك، أما التحسن في الكفاءة فيحدث عندما يكون انخفاض التكاليف أكبر من إنخفاض الإيرادات.
- تزداد أهمية قياس الكفاءة للقطاع المصرفي خاصة في الدول النامية في ظل المنافسة العالمية المتزايدة والتغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية والأسواق المالية.
- تقييم السياسات الحكومية والتغييرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي وأثرها على كفاءة البنوك العاملة في القطاع المصرفي.
- معالجة القضايا البحثية المختلفة في مجال قياس الكفاءة الاقتصادية من خلال وصف وقياس كفاءة الصناعة المصرفية، وتصنيف مشروعاتها، وكذلك التحقق من مدى ارتباط الكفاءة المقاسة بتقنيات الكفاءة المختلفة المستخدمة.

4. ألية قياس الكفاءة المصرفية

تتضمن المنهجية العامة لقياس الكفاءة في البنوك أربعة خطوات أساسية[1] :

أ- تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها، حيث تتنوع الكفاءة إلى كفاءة إنتاجية بدورها تنقسم الى كفاءة فنية وتخصيصية، كفاءت الحجم ووفراتها، كفاءة وفرات النطاق والكفاءة التشغيلية (كفاءةX).

ب-إختيار طريقة التقدير

تتمثل هذه الخطوة في إختيار الأسلوب المناسب للتقدير، وتنقسم أساليب التقدير إلى أساليب التحليل المالي، وأساليب كمية والتي تنقسم بدورها إلى أساليب معلمية، وأخرى لامعلمية.

ت-تحديد المدخلات والمخرجات

تتمثل الخطوه الثالثة في تحديد المدخلات والمخرجات من خلال إتباع أحد المنهجين الأساسيين: منهج الوساطة أو منهج الإنتاج.

[1] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص 27.

ث-الوصول إلى النتائج المتعلقة بكفاءة المصارف محل الدراسة

تتعلق النتائج المتحصل عليها في هذه الخطوة بالقرارات التي إتخذها الباحث في الخطوات السابقة. أي بعد تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها، إختيار طريقة التقدير وتحديد المدخلات والمخرجات.

5. صعوبة قياس الكفاءة المصرفية

أ- صعوبة تحديد المدخلات و المخرجات

ومما لاشك أن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات غير المصرفية، تتم بشكل سهل و واضح، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية، ونظرا لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة.

ب-صعوبة تحديد الحد الادنى لنسبة المدخلات الى المخرجات

حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة المدخلات/ المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية ومساحات مكتبية أو تتخصص في أنواع من القروض غير المكلفة[1].

ت-تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعددت وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر الى هذا التنويع من مدخلين رئيسين: مدخل أدوات التحليل الإقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الإقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفرات الحجم أو غيرها من المقاييس[2].

6. العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى داخلية وخارجية[3]:

- **العوامل الداخلية** : تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك كفاءة البنوك و حجم النشاط الإقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الإستثمار وكذلك حجم الموجودات.
- **العوامل الخارجية** : وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطيات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الإئتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

و تتمثل أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية فيما يلي:

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 40-41.

[2] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص 27-28.

[3] شريفة جعدي, **مرجع سابق** , ص 34-41.

أولا- الربحية

تسعى البنوك إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الإستثمار، وذلك انطلاقا من تمويل إستثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة، مع الأخذ في الإعتبار مستوى المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك.

ثانيا- درجة المخاطرة

إن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، حيث يهدف البنك إلى تحقيق الربح، ولكن عليه أن يضع في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر يتطلب عائداً إضافياً مناسباً، إن الغرض من إدارة المخاطر هو التقليل من إحتمالات الخسارة، وأول الخطوات في هذا الاتجاه هو التعريف بجميع مصادر الخطر المتوقع وتحليلها، وتقدير نتائج الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع، ومن ثم مرحلة التعامل مع هذه المخاطر.

ثالثا- العوامل الإدارية

إذا لم تُعطِ الإدارة العليا للبنك أهمية لتحليل ومتابعة الأهداف الإستراتيجية لنجاح وتطور البنك، من خلال دراسة سلوك العاملين و اهتمامهم بالعمل، سيؤدي بالضرورة إلى ضعف كفاءة المصرف وأداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات المصرفية خاصة في المراكز القيادية.

رابعا- درجة المنافسة

المقصود بدرجة المنافسة هو قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة أو خدمة بجودة عالية و بأقل تكلفة، حيث تظهر هنا أهمية تكلفة المواد المستخدمة في التأثير على أسعار المنتجات، تكمن قوة الشركة في قدرتها على تخفيض التكلفة أي أقل تكلفة، والتي تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق. تقاس درجة المنافسة بأكبر نسبة لحجم الودائع إلى المجموع الكلي للودائع لبنك أو إثنين أو ثلاثة بنوك.

خامسا- الأنظمة والتشريعات الحكومية

تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الإئتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف إقتصادية عامة، كالحفاظ على إستقرار الأسعار العامة، استقرار سعر الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة ...الخ.

سادسا- الظروف الإقتصادية

تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الإقتصادية على أداء المصارف، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفية، و تنقسم المؤشرات الإقتصادية إلى مستوى النشاط الإقتصادي، والإستقرار الإقتصادي والتشريعي، والتضخم، والتقلبات في الأسعار، والدخل القومي والدخل الفردي، وعادات وتقاليد المجتمع، ومستوى التطور الإقتصادي والتكنولوجي.

7. طرق قياس الكفاءة المصرفية

تختلف و تتعدد طرق قياس الكفاءة المصرفية فمنها من تعتمد على التحليل المالي و أدواته و منها ما تستخدم الأساليب المعملية و الامعلية.

أ- أدوات التحليل المالي

- **مفهوم التحليل المالي**

يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولا زال يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والمدراء الماليين والمحاسبين، فالتحليل المالي هو"عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء المصرف طالبي الائتمان المصرفي من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية التي تكشف عن مدى قوة مركزهم المالي و بالتالي مدى إمكانية سدادهم الالتزامات التي تترتب على منحهم الائتمان".[1] و لهذا يتم استخدام أدواته كوسيلة لتقييم الأداء و الحكم على نتائج القطاع.

- **مؤشرات توظيف الأموال**

يستخدم مصطلح توظيف الأموال في التحليل المالي المصرفي بمعناه الواسع، بحيث يشمل توظيف الأموال كل من الإحتياطات الثانوية، والقروض، والإستثمارات، أي كل الأوجه المربحة للتوظيف، بمعنى آخر مجموع محفظة المصرف من الأصول المربحة ذات العوائد.

وهناك العديد من النسب التي تدل على سياسة التوظيف التي تنتهجها البنوك، غير أننا سوف نركز على بعض النسب الأكثر إستخداما.

- **معدل توظيف الودائع:**

يشير هذا المعدل إلى النسبة من الودائع التي تم توظيفها في أصول مربحة تدر عوائد مجزية، والمتمثلة في القروض والسلفيات و الإستثمارات الأخرى كافة، يتم حساب هذا المعدل وفقا للمعادلة التالية :

معدل توظيف الودائع= (إستثمارات وأوراق مالية + قروض وسلفيات)/ إجمالي الودائع

- **نسبة الأصول المربحة إلى إجمالي الأصول:**

تشير هذه النسبة إلى حجم الأموال التي تم توظيفها في أصول مربحة، و كلما إرتفعت هذه النسبة فإنها تدل على كبر حجم الاموال الموظفة في اصول مربحة و العكس صحيح، يتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية :

نسبة الأصول المربحة الى إجمالي الأصول= أصول مربحة/ إجمالي الأصول

- **نسبة تمويل الأصول المربحة أو الإيرادية من الودائع الجارية والودائع قصيرة الأجل:**

يتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 43.

نسبة تمويل الأصول المربحة من الودائع الجارية والودائع قصيرة الأجل= (ودائع جارية/قصيرة الأجل)/ اصول مربحة.

ويمكن ذلك المعيار من الوقوف على قدرة البنك على إستخدام نسبة معينة من الودائع تحت الطلب أو الودائع قصيرة الأجل في تمويل عملياته من إقراض وتسليف و إستثمار.[1]

- **مؤشرات الربحية**

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في تقييم ذلك، ونذكر أهمها أدناه:

– معدل العائد إلى الأموال الخاصة:

ان هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، وتسمى أيضا بحقوق الملكية.

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

معدل العائد إلى الأموال الخاصة = النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية

فكلما كانت النتيجة السنوية الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد.

– معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:

إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاعفة لها الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال وذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

معدل العائد إلى الأموال المتاحة = النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية+ الودائع.

– معدل العائد الى إجمالي الاصول:

يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول، إنطلاقا من كون أن المصرف قد إستخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزءا منها، ويحدد وفق العلاقة التالية:

معدل العائد إلى إجمالي الأصول= النتيجة السنوية الصافية/ مجموع الأصول

– نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك:

يتم توزيع الأرباح المتحققة إلى مالكي المصرف كنسب محددة، ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فإنه تتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، ويعبر عن ذلك ما يلي:

نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك = أرباح السهم/ حقوق الملكية.

[1] بويوسف فوزية, **مرجع سابق** , ص94-95.

– النسبه الصافية لفوائد الاصول المتاحة للتوظيف:

لغرض الوصول الى تحديد النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف فإنه يجب تحديد الفرق ما بين الفوائد المستعملة والفوائد المدفوعة وقسمة المحصلة على الأموال المتاحة للتوظيف كما يلي:

نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف = الفوائد المستلمة– الفوائد المدفوعة/ الأموال المتاحة

كما يعبر عنها كما يلي: الفوائد على القروض– الفوائد على الودائع/ الأموال المتاحة[1] .

ب–الأساليب المعلمية

يعتمد هذا المدخل في قياس الكفاءة على الإقتصاد القياسي، حيث يأخذ هذا المدخل بالإعتبار وجود الخطأ العشوائي في القياس، و يشترط أولا لتقدير منحنى الكفاءة الحدودي تحديد ومعرفة شكل دالة الإنتاج، من مثل داله كوب دوغلاس أو دالة اللوغاريتم المتساوية، ومن ثم يتم تقييم الكفاءة المتصلة بهذه الدالة بواسطة بارامترات (معلمات).

وهناك ثلاثة طرق معلمية ترتكز على الإقتصاد القياسي وهي[2] :

– نموذج تحليل الحدود العشوائي Stochastic frontier analysis (SFA)

– طريقة الحد السميك Thick frontier approach

– طريقة التوزيع الحر Distribution free approach

- **طريقة حد التكلفة العشوائية Stochastic Cost Frontier Analysis (SFA)**

طورت هذه الطريقة بواسطة كل من Aigner، Lovell وSchmidt في عام 1977م وتم تطبيقها على المصارف من قبل Ferrier وLovell في عام 1990م، وتم تحديد شكل معين لدالة التكاليف عادة ما تستخدم دالة translog ، وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات.

- **طريقة الحد السميك Thick Frontier Analysis(TFA)**

طورت هذه الطريقة من طرف (Berger and Humphrey) سنة1991م، وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (SFA) و (DEA)، فهي تتبنى فرضية أن إنحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة إكس، وهو ما يتوافق وطريقة حد التكلفة العشوائية SFA، وطبقا لما تطبقه طريقة (DEA) تفترض طريقة(TFA) أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط، المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض (إجمالي التكاليف /إجمالي الأصول) تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية و التي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الاخرى.

[1] د.صالح خالص, **مرجع سابق** , ص 390–392.

[2] ايهم الحميد, **مرجع سابق** , ص17–18.

وتقوم هذه الطريقة بتقسيم المصارف في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع، و يتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول.

ويعتبر أحد أبرز عيوب هذه الطريقة أن نتائجها شديدة الحساسية لاختيار عدد الشرائح الربعية من العينة. وبالإضافة إلى ذلك قد تنشأ مشاكل الإقتصاد القياسي حيث أن المصارف مصنفة مسبقا باستخدام متوسط التكلفة أو الربح، والتي هي أساسا المتغيرات التابعة.

- **طريقة التوزيع الحر Distribution Free Analysis(DFA)**

اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل Schmidt and Sickles (1984) وطورت بواسطة Berger (1993) وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف.

تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات و المعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن الكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفسها، وبما أن الإضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة و الخطأ العشوائي، فإن متوسط الإضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة.

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية إستمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمرا مهما، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA.[1]

ت-الأساليب اللامعلمية

- **البرمجة الخطية**

يستخدم هذا المدخل البرمجة الخطية في تحديد منحنى الكفاءة الحدودي، ولا يأخذ بالإعتبار وجود الخطأ العشوائي في القياس، كما يفترض هذا المدخل أن إبتعاد المصرف منحنى الكفاءة الحدودي ناجما بشكل قطعي عن عدم الكفاءة، وعلاوة على ذلك فإن إستخدام هذا المدخل يحتاج إلى حل مسألة البرمجة الرياضية لكل مصرف على حده للحصول على درجات الكفاءة لعينه المصارف. وغالبا ما يشار الى هذا المدخل باسم التحليل التطبيقي للبيانات Data envelopment analysis (DEA) حيث كان تطوير هذا المدخل على يد Charnesواخرون عام 1978[2].

و يعتبر من بين أهم الأساليب الأكثر شيوعا و المستخدمة في تحليل كفاءة المنظمات الحكومية، لقد اختلفت ترجمةData Envelopment Analysis فهناك من يستخدم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وهناك من يطلق عليه تسمية تحليل مغلف البيانات وللإختصار يرمز له ب (DEA) و هو نهج جديد نسبيا يستخدم

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 51.

[2] ايهم الحميد, **مرجع سابق** , ص18.

توجيه البيانات لتقييم الكفاءة التقنية لمجموعة من الكيانات المتماثلة أو وحدات صنع القرار، كما أن هذا الأسلوب يندرج ضمن طرق بحوث العمليات، وبتعبير أكثر دقة فهو يرتبط إرتباطا وثيقا بأساليب البرمجة الرياضية الخطية[1].

و تستند العديد من تقنيات تقييم الإنتاجية إلى مفهوم الكفاءة الحدودية، في الاصل إقترحه Farrell (1957) لتقييم عدم الكفاءة من خلال تحديد حدود الإنتاج مع أفضل أداء، وقياس مسافة العينات غير الفعالة من الحدود، تم تطوير هذا النهج بواسطة Charnes et al (1978) حيث تم تطبيق تقنيات البرمجة[2].

8. المعايير الحديثة لقياس الكفاءه المصرفية

ظهرت معايير حديثة لقياس الكفاءة المصرفية تركز على تقدير داله التكلفة تمكن من تصحيح نقائص المعايير السابقة والقياس الدقيق للفوارق الموجودة على مستوى التكلفة أو المداخيل لمختلف المؤسسات على مستوى التنظيم الداخلي أو إختيار الأنشطة، ومن المعلوم أن حساب الكفاءة يعتمد على مقارنة الفرق بين البنوك ذات الأداء الجيد (الكامل 100%) والتي تشكل الحدود الكفءة مع بقية البنوك، وبالإستناد إلى الكفاءة النسبية فاذا لاحظنا ان متوسط الكفاءه في القطاع البنكي مثلا زادت فهذا يعني ان البنوك التي كانت عشرات كفاءتها اقل فإنها تقترب من البنوك ذات المؤشرات الجيدة، لكن البنكي لا يتيسر له الإختيار بتطبيق تكنولوجيا معينة تتسم بالكفاءة كما في المجال الصناعي، لذلك يمكن إستخدام مقاربة إقتصادية والقيام بتقدير هذه الحدود إنطلاقا من معلومات محاسبية. وفيما يلي ستناول أهم المعايير الحديثة لقياس الكفاءة البنكية :

أ- الكفاءة الفنية

والتي تخص حجم و نوعية الهيكل الإنتاجي للبنك، والذي يمكن من تقديم خدمات أكبر باقل المواد. لقد أوضحها Farrell بأنها قدرة المؤسسة على إختيار وضبط إستخدام المزيج الأمثل من المدخلات وذلك لكي تتمكن فيما بعد من إنتاج أكبر قدر من المخرجات وذلك باستخدام مجموعة معينة من المدخلات وبالتالي عدم وجود هدر في إستغلال المدخلات، أي إستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها، هذا من ناحية المدخلات، أما من ناحية المخرجات فالمؤسسة المصرفية تسعى لزيادة مخرجاتها بغض النظر عن سعرها.

ب-الكفاءة التكلفية

وتتميز بها البنوك الكفءة إداريا، وذلك من خلال قيامها بممارسة رقابة على التكاليف وإستخدامها لمدخلات بأسعار تعمل على خفض التكاليف، و بكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، ويقتضي حساب

---

[1] ايمان بية, الياس بن ساسي, **تطبيق اسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل ادارة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-2014)**, مجلة اداء المؤسسات الجزائرية, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, العدد 08, 2015, ص 95.

[2] Hidemichi fujii ,Shunsuke managi, Roman matousek, Aarti rughoo, **Bank efficiency productivity and convergence in EU countries: A weighted russell directional distance model**, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77237/, MPRA Paper No.77237,posted 2017 08:40 UTC, p 10.

الكفاءة التكلفية الإلمام بأمر السعر، يبدو الأمر طبيعي وعادي في المجال الصناعي أو التجاري، لكن هو جد صعب إن لم نقل مستحيل إدراك أسعار ما تسمى بمدخلات البنك والمؤسسات المالية عامة، ويرجع مصدر عدم الكفاءة التكلفية في البنوك إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولها الإختيار غير المناسب في ما يخص عوامل الإنتاج الحقيقية (العمل، رأس المال المادي)، ويؤدي هذا إلى إرتفاع التكاليف التشغيلية، وثانيها يرجع إلى الإختيار غير المناسب للموارد المالية، مما يؤدي إلى إرتفاع التكاليف المالية، أما الشكل الثالث فيتمثل في القرارات السيئة من جهه توظيف الأموال، ويتسبب هذا الأخير في إلحاق الخسائر في الأصول.

ت-الكفاءه الدخلية

معظم الدراسات التي جرت على تقدير الكفاءة الدخلية أو الربحية بينت ان البنوك تتميز بمؤشرات ربحية عالية، بالمقارنة مع مؤشرات الكفاءة التكلفية، إضافة أنه لم توجد هناك علاقة ترابط إيجابية بين الكفاءة الربحية والكفاءة الدخلية[1]، وتستمد البنوك في العصر الحديث مداخلها من عناصر متنوعة كما يظهر الشكل الموالي:

[1]قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص33.

الشكل رقم [1-7] : المصادر الداخلية

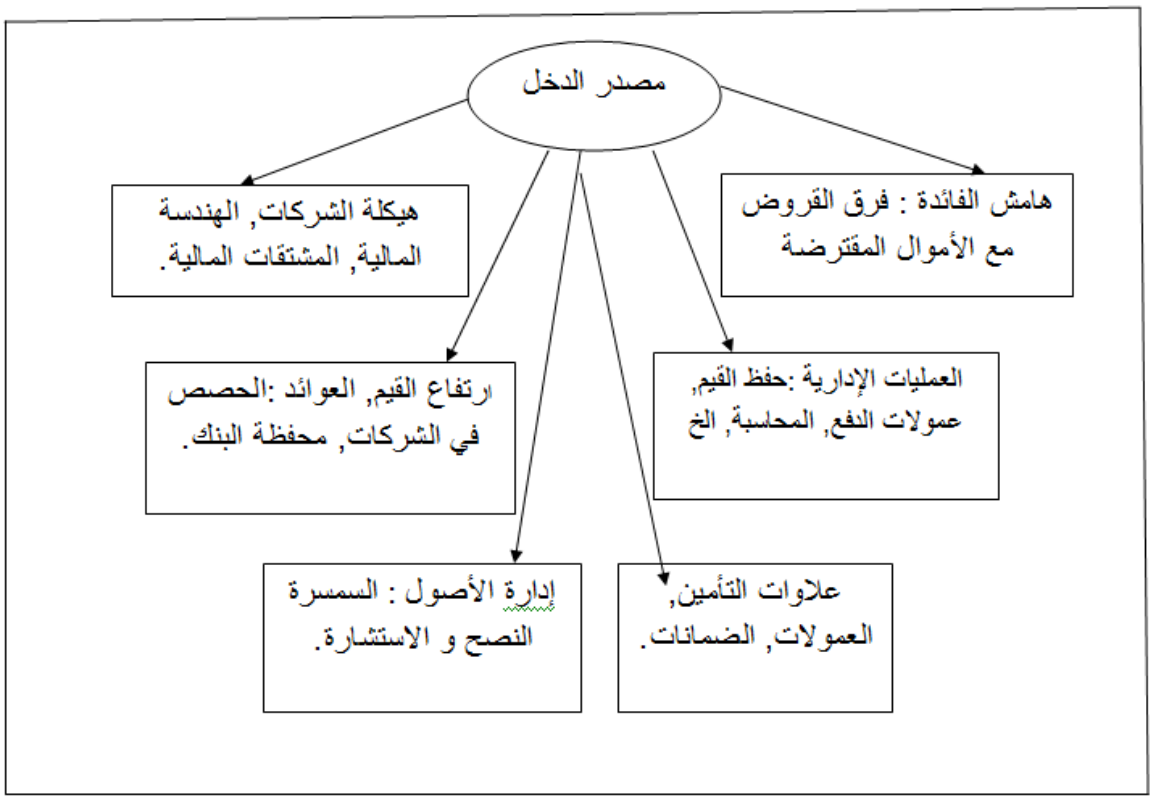

المصدر: قصير شريفة, **مرجع سابق** , ص33.

ويظهر من الشكل أعلى مدى التنوع الحاصل في مصادر الدخل بالنسبة للبنك، وظهور حتى المصادر التي لا تحتوي أدنى خطر مثل إدارة أصول الزبائن، الهندسة المالية...إلخ[1] .

9. اختيار متغيرات الكفاءة في البنوك

أ- المقاربة بالانتاج

أول من قدم هذا المدخل هو (Benston) الذي اعتمد فى تعريفه للمدخلات والمخرجات المصرفية على التعريف الاقتصادي للإنتاج ونظريات سلوك المشروع وربطهما بكيفية عمل المؤسسات المالية، فالعملية الفنية للإنتاج في أساسها هي عملية تحويل لمجموعة من السلع والخدمات (المدخلات) حيث تفقد خصائصها، لإنتاج سلع وخدمات بخصائص جديدة (المخرجات). إن عملية التحويل في المؤسسات المصرفية والمالية تتضمن تحويل الفائض من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، وبالتالي فإن عملية الإنتاج ستصبح عملية إنتاج وتحويل الخدمات المالية بين المقرضين والمقترضين. هذه الخدمات قد تكون إدارة آلية المدفوعات لعملاء الودائع تحت الطلب في حالة البنوك التجارية، وقد تكون خدمات الوساطة المالية بأنواعها بين المودعين

[1] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 94.

والمقترضين في حالة البنوك التجارية ومؤسسات الإيداع الاخرى، وقد تكون الخدمات الاخرى مثل الخدمات الاستشارية للمحافظ المالية وصناديق الاستثمار وغيرها[1].

ب-المقاربة بالوساطة

طَوَّرَ منهج الوساطة من طرف سيلي وليندلي (Sealy & Lindley) سنة 1977، تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال من خلال الوساطة في منح القروض، حيث تعد الودائع و العمل ورأس المال العيني و النقدي كمدخلات، والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية. أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج في كونه يعتبر أن الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات مصرفية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل.

ونظرا للانتقادات الموجهة لمدخل الإنتاج كان مدخل الوساطة أكثر استخداما في التطبيقات العملية، وذلك لأن منهج الإنتاج يركز على التكاليف التشغيلية أي المصاريف العامة ويهمل مصاريف الفوائد، بالمقابل يهتم منهج الوساطة بالتكلفتين، وبالإضافة إلى ذلك انقسم الباحثون الذين يستخدمون منهج الوساطة في الدراسات التطبيقية الى ثلاث اراء يمكن التعبير عنها بطرق قياس مخرجات المصرف هي الاخرى، وهي[2]:

1. طريقة الأصول أو الموجودات (Assets Approach)

وتعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف تجاه الغير، كالودائع مثلا مدخلات من أجل إنتاج قروض أو أصول تؤمن فوائد دخليه للمصرف، أي أن المصارف تنتج قروضا متعددة و استثمارات متنوعة من خلال استخدام الودائع والموارد الأخرى.

2. طريقة التكلفة المستعملة (User-Cost Approach)

وفق هذه الطريقة يتم تصنيف أي منتج مالي للمصرف على أنه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة أي أكبر من صفر، ويصنف على أنه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة أي أقل من الصفر، أي يتم تصنيف الأصول كمخرجات إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، ويتم تصنيف الالتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام اقل من تكلفة فرصتها البديلة .

[1] سمر مصطفى منصور متولي, **مرجع سابق** , ص 13.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق** , ص 38-39.

3. طريقة القيمة المضافة (Value-Added Approach)

هذه الطريقة تعتبر مخرجات المصرف أصناف المنتجات المالية التي تشارك أو تساهم في قيمة عمليات المصرف، حيث يتم على سبيل المثال تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية، مثل القروض وودائع الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية على أنها المخرجات الأساسية الهامة، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني و رأس المال النقدي مدخلات. ورغم الإختلاف في التفاصيل بين الطريقتين الأخيرتين (التكلفة المستعملة و القيمة المضافة) إلا أنهما تتجهان عمليا لتقديم نفس التصنيف للمدخلات والمخرجات والاستثناء الرئيس هو تصنيف ودائع الطلب كمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة، و تصنيفها كمدخلة ومخرجة في نفس الوقت عند استخدام طريقة القيمة المضافة.

10. المتغيرات الأخرى المؤثرة في كفاءة البنوك

أ- تكنولوجيا المعلومات

إن التطورات التكنولوجية أن يكون لها أثر في تغيير شكل داله التكلفة، وسمحت تكنولوجيا الإعلام والإتصال للبنك بالتواصل مع زبائنه بالكم والوقت غير المحدود، الأمر الذي أضيفى على العلاقة " بنك- زبون" سهولة و إرتياح لكيلى الطرفين، ومن جملة المزايا التي أضفتها تكنولوجيا المعلومات كقنوات توزيع أو كبنوك إلكترونية ما يلي:

- التواصل مع الزبائن دوليا، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية.
- تحسين الإنتاجية وزيادة خلق القيمة المضافة.
- فعالية وسرعة العمليات، ما يمثل تحسن في تقديم الخدمة.
- الرشاد في إنشاء الشبابيك والوكالات.
- السرعة في تصنيف ملفات طلب القرض.
- إتصال دائم مع الزبائن، وبالتالي إدراكا جيدا للطرف الأخر.
- تركيز جهد فرق العمل على العمليات ذات القيمة المضافة العالية.

ب-إقتصاديات التنويع

تبين الدراسات أن تكلفة إنتاج منتجين تحت سقف إدارة واحدة أقل تكلفة من إنتاج كل منتج تحت إشراف إدارتين منعزلتين وهو ما يعرف بإقتصاديات التنويع، حيث يفضل الزبون الإتجاه إلى شباك واحد للحصول على خدمات كثيرة، وهو ما يجعل البنك يحقق مداخيل أكثر إذا إقترح على زبائنه خدمات متعددة، وحتى الخدمات التي تختص بها مؤسسات مالية أخرى كالتأمين، ويحقق البنك خطر أقل بالتنويع في مصادر الدخل[1].

ويعود سبب وجود إقتصاديات التنويع سواء بتقليل التكلفة أو زيادة المداخيل لجملة من الأسباب هي[2]:

[1] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق** , ص34- 35.

[2] عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق** ,ص 98-99.

– **الحجم المعتبر للتكاليف الثابتة:** عندما توجد القدره الزائدة، التكاليف الثابتة و شبه الثابتة والوكالات والفروع المبنية، معالجة البيانات المكلفة، فيمكن لهذه التكاليف أن توزع على مجموعة موسعة من المنتجات.

– **إقتصاد المعلومات:** حيث يمكن للمعلومات المكدسة عن الزبائن سواء فيما يخص القروض، الودائع، الخدمات الأخرى من أن تستعمل مرة أخرى في تخفيض تكاليف عدم سداد القرض، والتقدير مستقبلا في إحتمال المنتجات والخدمات التي يرغبها الزبون.

– **تخفيض الخطر:** يمكن للتنويع في أصول (إستخدامات) البنك من تخفيض مخاطر المحفظة البنكية ومخاطر سعر الفائدة، حيث البنوك قد ترغب في تحمل تكاليف تشغيلية أو تكاليف سعر الفائدة في سبيل تخفيض الخطر في مداخيلها، و مثل هذا التنويع فهو معزز كذلك بتنظيمات حكومية.

– **تخفيض التكاليف على الزبون:** إن تكاليف البنكية المتحملة من طرف الزبون يمكن أن تخفض عندما يقوم الزبون مثلا بوضع ودائع تحت الطلب، حسابات توفير، قرض، في أن واحد، حيث يسهل الأمر على البنك لانه هناك عمليات متعدد على حساب واحد فقط، وكذلك الأمر بالنسبه للعمليات الأخرى، ويشترط البنك للإستجابة لهذا الطلب المركب إلى الحد الذي تبدأ فيه التكلفة بالزيادة بالمقارنة مع المداخيل المحققة، أو أكبر حصة يحصدها البنك في السوق، أو أقصى إرتفاع لأسهم البنك.

ت– دورة حياة المنتج

في المجال البنكي وكغيره من المجالات فإن إنتاج منتج أو تقنية جديدة تظهر في البداية بقدر معتبر سيكون الطالب على المنتجات البنكية في هذه المرحلة ضعيفا نظرا لغربتها في السوق، حيث مثلا ظهر الإقبال على الصراف الألي ضعيفا مما فرض على البنك القيام بحملات إعلانيه واسعه للتعريف وإخبار الجمهور بأهمية إستخدام هذا الجهاز وإرشادهم إلى كيفية إستخدامه، ثم يدخل المنتج البنكي مرحلة النمو كمرحلة ثانية، فيتعرف الأفراد على الخدمة ومدى تميزها فيزيد الطلب عليه، ويبلغ المنتج أو الخدمة البنكية أوجه في مرحلة النضج كمرحلة ثالثة، فيكون الطلب في أعلى أوجه ويبلغ مرحلة الإزدهار وتشتد المنافسة، ثم يتوجه المنتج البنكي إلى المرحلة الرابعة فيشهد تدهورا فيقل الطلب على الخدمة لعده أسباب منها: عدم تلبية رغبات وطموحات الأفراد، ظهور خدمات بنكية ذات منافع أكثر، عدم كفاءة مقدمي الخدمة، وجود خلل في الأنظمة التوزيعية.

وبالتالي فمؤشرات الكفاءة عند تقييم بنك ما في حاله بلوغ منتجاته مرحلة النضج تختلف عن النتائج عند التقييم في بقيه المراحل، ولكن ليس كل المنتجات تتعرض لهذه الدورة، فبالنسبة للزبائن من الجمهور فالطلب مستقر، أما بالنسبه للشركات والمهنيين فالعكس، خاصه في عمليات سوق المالي، إدارة الأصول، الإستشارة والنصح، فهناك تطلع دائم للمنتجات والخدمات الجديدة[1] .

[1] قصير شريفة, **مرجع سابق** , ص 35.

خلاصة الفصل

لقد أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات التي شهدها المجال المصرفي في وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الإستفادة من إيجابيات هذه التطورات، و عليه نستطيع القول أن البنوك التجارية أهم مؤسسة مالية في الجهاز المصرفي التي تساهم بدورها في تطور الإقتصاد.

لذلك كان لزاما على البنوك التجارية توفير نظم و أساليب تمكنها من مواكبة التطورات و التغيرات و إستغلال الفرص بشكل أمثل، و تسمح لها بدعم القوة في أدائها.

وإن تقييم الأداء من أهم العمليات التي تمكن من متخذي القرار من الحكم على أداء البنك من حيث قدرته على تحقيق أهدافه بكفاءة، فتعتبر الكفاءة الإستغلال الأمثل للموارد لتحقيق أقصى المخرجات الممكنة ولا تختلف مفهوم الكفاءة في الكفاءة في المؤسسات الإقتصادية عن مفهوم الكفاءة المصرفية، لكن قد يبرز الإختلاف عند قياس الكفاءة في البنوك عنها في المؤسسات الأخرى نتيجة إختلاف طبيعة نشاط البنوك وصعوبة تحديد المدخلات و المخرجات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد

تعتبر فكرة قياس وتقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية تطور حديث في عملية تقييم الأداء بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري، إذ أنه يساعد إدارة البنوك في إتخاذ القرارات السليمة لمواجهة التغيرات والظروف الممكن حدوثها، هذا بالإضافة إلى أنها تمكنها من الإستغلال الأمثل لمواردها وبالتالي زيادة إنتاجيتها وذلك من خلال المؤشرات المختلفه للكفاءة المستوحات من المعطيات المحاسبية البنكية.

وعليه لمواكبة التطورات المصرفية وفي ظل المنافسة المتزايدة فانه يلزم على البنوك التجارية الجزائرية تعديل إتجاهاتها الإستراتيجية والعمل على تقليص تكاليفها وزيادة أرباحها وذلك لضمان التطور والنمو والإستمرارية. من هذا المنطلق فقد باشرت السلطات الجزائرية بوضع إصلاحات وتشريعات تخص النظام البنكي الجزائري وكان ذلك إبتداء من الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا ومن أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض (90/10)، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل لدراسة أثر هذه الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية وذلك باستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

- المبحث الأول سنعرض إلى مفاهيم عامة حول المنظومة المصرفية الجزائرية.
- أما المبحث الثاني سيتم عرض مختلف الدراسات السابقة لقياس وتقييم الكفاءة الإقتصادية.
- وفي الأخير سنتطرق في المبحث الثالث إلى الدراسة الميدانية لكفاءة عينة من البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج عدة تحولات تمت عبر مراحل عقب الإستقلال، فإن التطورات الإقتصادية الحالية جعلت الإقتصاد الجزائري يعيش وسط متغيرات عالمية و تحديات يجب مواجهتها، و عليه قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية بهدف التغيير الجذري للسياسة الإقتصادية و الإتجاه نحو إقتصاد السوق، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه الإصلاحات.

المطلب الأول : النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية

1. لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري

الجهاز المصرفي هو البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور إقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الإقتصاد أكثر تطورا، وكلما إزدهرت المجتمعات زاد إعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الإستثمار أوالإيداع، ...إلخ

تميز النظام المصرفي قبل إستقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا أغلبها من جنسية فرنسية، و بالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية و شركات للتأمين و صناديق البريد للودائع و الإدخار، كما أنه بعد إحتلال فرنسا الجزائر تم تنظيم الجهاز المصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين و تخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا، أي أن هذا لتنظيم لم يأخذ في الإعتبار مصالح الإقتصاد الوطني ، و مصالح الشعب الجزائري، لهذا كانت أغلب البنوك المتواجدة و المكونة للجهاز المصرفي الجزائري عبار عن فرع للبنوك التجارية.

إلا أنه و بعد إستقلال الجزائر و نظرا لأهمية القطاع المصرفي فإنه أصبح تحت مراقبة و سيطرة الدولة الجزائرية، و يتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي أنشأ عام 1963. ليقوم بإصدار النقود و إدارة إحتياط القطاع الأجنبي (العملات الأجنبية) ومراقبة عرض النقود و العقود الدولية المبرمجة بين الجزائر و العالم الخارجي و أخيرا مراقبة البنوك التجارية أما البنوك التجارية التي باشرت أداء أعمالها في عقد 60 من القرن 20، فهي البنك الوطني الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري، و القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط و البنك الجزائري للتنمية.[1]

بصفة عامة يمكن تلخيص المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي في الجزائر كالتالي[2]:

- المرحلة الإستعمارية.
- مرحلة السيادة.
- مرحلة التأميم و التنشئة الإجتماعية.
- مرحلة التقييد.
- مرحلة التحرير.

[1] راشد بوكروس زهيرة، **مرجع سابق** , ص51-52.

[2] Ishaq Hacini , **The Evolution of the Algerian Banking System** , Management Dynamices in The Knowledge Economy , University Mustapha Stambouli of Mascara , algeria , 2018 , p 147- 150.

2. تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

أ- مرحلة إنشاء جهاز وطني

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري قبل الإستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الإحتلال الفرنسي، أما بعد الإستقلال فقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا مملوكا لرأس المال الفرنسي و قائم على أساس نظام إقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعا إقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير من جهة، ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك من جهة ثانية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى تحدي تلك الصعاب و الإقدام على تأميم هذه البنوك قصد تعبئة مواردها المالية المتواضعة خدمة للإقتصاد الوطني، حيث عمدت السلطات المعنية بتأسيس بنكا مركزيا يضطلع بمهامه التقليدية في إطار توجيه السياسة النقدية للبلاد والتحضير لإنشاء عملة وطنية وهكذا فقد تم إنشاء مجموعة من الهيئات المالية و البنوك أهمها ما يلي:

- **البنك المركزي الجزائري:** لقد تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر إبتداء من 1963/01/01 طبقا للقانون رقم 62 -144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 1962/12/13، وقبل ذلك تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في1962/08/29[1].
- **الخزينة:** أنشأت الخزينة في أوت 1962، وأسندت لها المهام التقليدية، مع منحها إمتيازات هامة تتمثل في منح قروض للإستثمارات للقطاع الإقتصادي، وكذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.[2]
- **البنك الجزائري للتنمية:** أنشئ هذا البنك بتاريخ 07-05-1963 في شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والإستقلال المالي. وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الإستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالإستثمارات[3].
- **الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP):** تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب بالقانون رقم 64/277 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 898 بتاريخ 14- 08 -1964. وتتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وتمويل عمليات البناء، وإبتداء من 1971 تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كبنك وطني للسكن، بقرار من وزارة المالية[4].

---

[1] بعلي حسني مبارك , **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**, مذكرة الماجستير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , قسم علوم التسيير , تخصص إدارة مالية , جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر, ص 61-64.

[2] صوفان العيد , **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة -دراسة التجربة الجزائرية-**,مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , قسم علوم التسيير , تخصص إدارة مالية , جامعة قسنطينة, الجزائر 2011, ص3-4.

[3] المجدوب ايمان, لكصاسي سياته, **تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال معايير الحوكمة**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, شعبة العلوم الاقتصادية, تخصص مالية و بنوك, جامعة احمد دراية ادرار, 2017, ص 49.

[4] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 156-157.

- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** تأسس بموجب المرسوم رقم 178-66 الصادر في 13 جوان 1966 وهو أول بنك تجاري في الجزائر المستقلة. ويعتبر البنك الوطني الجزائري بنك تجاريا يعمل على دعم عمليه تمويل القطاع الإشتراكي الفلاحي، حيث و بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى لجات الدولة الجزائرية إلى إلغاء هذه المؤسسات سنة 1968 حتى يتكفل هذا البنك لوحدة بالميدان الفلاحي.[1]
- **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** أنشئ القرض الشعبي الجزائري بعد أشهر قليلة من إنشاء البنك الوطني الجزائري وذلك بمقتضى الأمر 366-66 المؤرخ في 29 ديسمبر1966، المعدل والمتمم بالمرسوم الصادر في 1967-05-14 برأسمال قدره 15مليون دينار، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، وكذا الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيه فيما بعد ثلاثة بنوك أجنبية أخرى، ويمارس هذا البنك جميع العمليات المصرفية التقليدية[2].
- **البنك الخارجي الجزائري (BEA):** بموجب الأمر الرقم 204-67 المؤرخ في 01 اكتوبر 1967, ليحل محل خمسة بنوك اجنبية وهي: القرض الليوني ,CL الشركة العامة ,SG قرض الشمال ,CN البنك الصناعي للجزائر والمتوسط BIAM وبنك باركليز ,BB وقد إختص هذا البنك في العمليات مع الخارج، وذلك بتمويل التجارة الخارجية بمنح القروض للإستيراد، وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم[3].

ب-الإصلاح المالي و المصرفي لعام 1971

بعد قرارات التأميم، كانت البنوك عمومية، تعود ملكية رؤوس أموالها كليا إلى الدولة، ولم يكن لها الحق في إختيار التمويلات التي تراها مناسبة، إنما القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط، ولقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس منطق تخطيط عملية التمويل ومركزتها. فإبتداء من هذا الإصلاح، أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز ب:

- التمركز؛
- تغلب دور الخزينة؛
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

[1] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 137-142.

[2] صابر بن معتوق, **متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى اداء المنظومة المصرفية الجزائرية (دراسة استشرافية)**, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية, جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2017, ص 84-86.

[3] ام الخير حمودة, **دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية**, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث, الشعبة علوم اقتصادية, التخصص دراسات اقتصادية و مالية, جامعة زيان عاشور الجلفة, 2021, ص 82-83.

فلقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة[1]. وفي هذا الإطار تم إتخاذ عدة إجراءات، نوجزها فيما يلي[2] :

- إنشاء البنك الجزائري للتنمية (BAD) كمتداد للصندوق الجزائري للتنمية وذلك في 07 جوان 1971 للتكفل بتمويل الإستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة بما فيها المناجم والمحروقات والسياحة والإشغال العمومية والنقل والتوزيع.
- تنظيم إجراءات السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الإستغلال و تعريف نمط تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية؛[3]
- إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام والمسؤوليات،
- تشجيع تعبئة الإدخار الوطني من طرف المؤسسات المالية والبنكية،
- تثبيت معدلات الفائدة عند مستوى مركزي،
- تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية.[4]
- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.
- المراقبه تتم تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك.
- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية[5].

إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات و التناقضات نتج عنها العديد من المشاكل والتي من أهمها:

- عدم توافق دور القطاع البنكي مع المحيط الإقتصادي و الإجتماعي،
- صعوبات متعلقة بالجانب التجاري، و تغطية الحقوق، فتحقيق الإستثمارات في بعض الحالات يصبح غير ممكن و يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد القروض البنكية[6].
- تقليص دور البنك المركزي الجزائري إلى جانب تخليه عن التحديد المباشر للسياسة النقدية؛
- إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة،
- العودة إلى الإعتماد على الخزينة العامة في تمويل إستثمارات المؤسسات.[7]

---

[1] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 157-158.

[2] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 143-147.

[3] حورية حمني, **مرجع سابق** , ص 13-14.

[4] صابر بن معتوق, **مرجع سابق** , ص 86-88.

[5] عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **مرجع سابق** , ص 56.

[6] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 64_67.

[7] ام الخيرحمودة , **مرجع سابق** , ص 83-85.

ت-الإصلاح المصرفي من خلال قانون لقرض و البنك 1986

شهدت سنوات السبعينات تناقضات على مستوى التمويل، إذ تزايد دور الخزينة سواء من ناحية التمويل، أو كأداة لضبط الإقتصاد، في حين لم يكن للبنك المركزي أي إشراف أو توجيه للسياسة النقدية، وإقتصر دوره على إمداد الخزينة بالأموال الكافية لتمويل المشاريع المخططة، ولهذا شرعت الدولة في بداية الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وعملية التطهير المالي، وفي هذا الشأن صدر القانون المتعلق بنظام البنوك والقروض بموجب الأمر رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية[1]، ومما جاء فيه:

- فأول الإجراءات هو إصدارها لقانون بنكي جديد والخاص بقانون رقم 12-86 المؤرخ في19 أوت 1986المتعلق بنظام البنوك والقروض. والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي.[2]
- متابعه البنوك للقروض التي تمنحها، ومتابعة الوضعية المالية في المؤسسات، مع إتخاذ التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم رد القرض[3].
- العلاقات مع العملاء، حيث إهتم هذا القانون بتأمين الحماية للودائع وضمانها، كما ورد في هذا القانون بأن أي شخص بإمكانه فتح حساب، كما إشترط في القروض الممنوحة للمؤسسات أن تخدم الأهداف المحددة في المخطط الوطني للقرض[4].
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة في إطار مخطط القرض.
- عدم إلزام البنوك بمبدأ التوطين[5].
- بموجب هذا القانون، إستعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات إستشارية. حيث نص القانون على إنشاء مجلس أعلى للقرض، مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا المجال

---

[1] صوفان العيد , **مرجع سابق** , ص 6-8.

[2] د.كمال عايشي, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة باتنة.**اداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**, مجلة العلوم الانسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد العاشر نوفمبر 2006, ص 05-09.

[3] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 160-161.

[4] حورية حمني, **مرجع سابق** , ص 14-15.

[5] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 147-151.

كما تم تأسيس لجنة لمراقبة أعمال البنوك لتحل محل مجلس القرض واللجنة التنفيذية المؤسسات المصرفية المنشاة سنة 1971[1].

- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضاً بإمكانها أن تقوم بإحداث الإئتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما إستعادت المصارف حق متابعة إستخدام القروض وكيفية إسترجاعها، والحد من مخاطرها وخاصة مخاطر السداد[2].

و الشكل الموالي يوضح الجهاز المصرفي و أجهزة رقابته لسنة 1986:

الشكل [2-1] : الجهاز المصرفي و أجهزة الرقابة إلى غاية إصدار قانون القرض و البنك لعام 1986

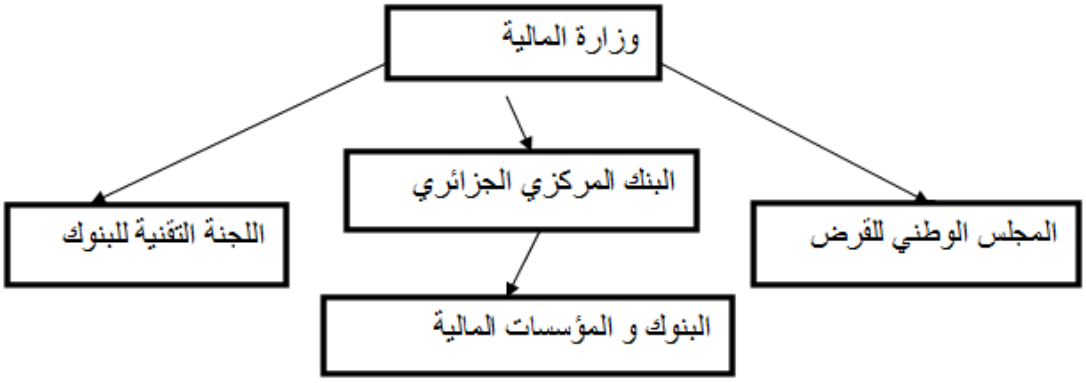

المصدر: بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 67-69.

ج-تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الإقتصادية الصادرة لسنة 1988

نظرا لنقائص والعيوب المتعلقة بقانون1986، إتضح أنه غير ملائم للوضعية الإقتصادية، ولم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات 1988 .ولذا تم تعديله بالقانون88/06 المؤرخ في 12/01/1988 والذي نادي بإستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي: [3]

[1] ام الخيرحمودة, **مرجع سابق** , ص 86-87.

[2] صابر بن معتوق، **مرجع سابق** , ص 88-89.

[3] د.كمال عايشي, **مرجع سابق** , ص09-10.

- تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الإقتصاد الوطني.
- إلغاء النظام الخاص برخص الإستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعب.[1]
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية ذات رأسمال، وتخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛[2] .
- أصبح نشاط البنك يخضع إلى قواعد المتاجرة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، وعليه أن يكيف نشاطاته في هذا الإتجاه؛[3]
- تعزيز ودعم دور البنك المركزي الجزائري في تسيير وسائل السياسة النقدية؛[4]
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض المدى الطويل كما يمكنها ان تلجأ إلى طلب ديون خارجية[5] .
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

وقد جاء القانون 06-88 تكميلياً للقانون 12-86، والذي كان الهدف منه هو إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية[6].

و الشكل التالي يوضح شكل النظام المصرفي و المالي الجزائري لسنة 1988:

[1] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 69-70.

[2] المجدوب ايمان, لكصاسي سياته, **مرجع سابق** , ص 52.

[3] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 161-163.

[4] حورية حمني, **مرجع سابق** , ص 15.

[5] ام الخير حمودة, **مرجع سابق** , ص 87-88.

[6] صابر بن معتوق, **مرجع سابق** , ص 90-91.

الشكل[2-2]: النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988

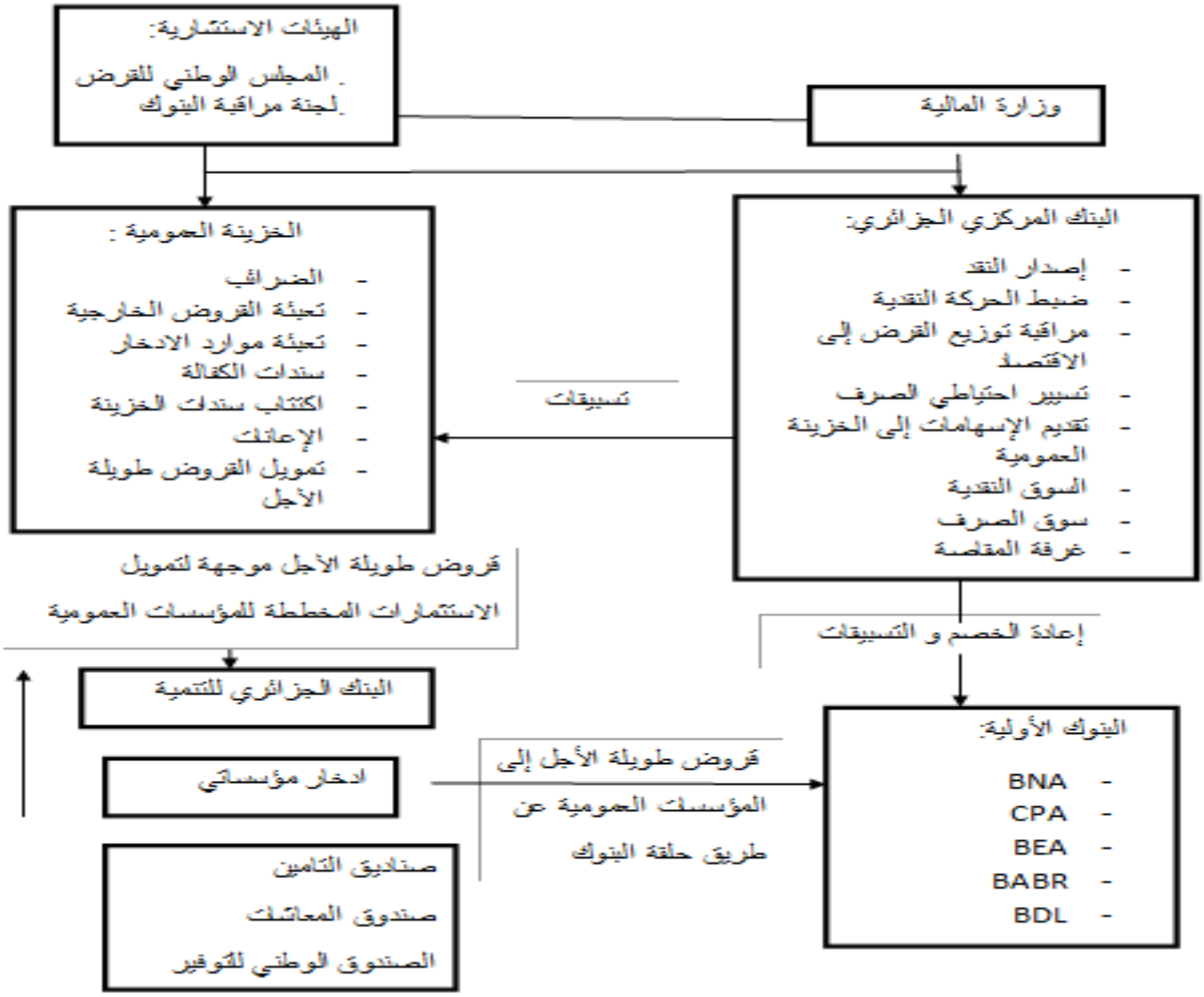

المصدر: صوفان العيد , **مرجع سابق** , ص08-11.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90

1. مفهوم الإصلاح المصرفي ودوافعه

- **مفهوم الإصلاح المصرفي**

يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على إختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي[1].

[1] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 71-72.

يرى الكثير من إقتصاديي الدول المتخلفة، وحتى هيئات التمويل الدولية، والبعض من مراكز الدراسات، بأن المدخل الصحيح للإصلاح الإقتصادي، يجب أن يمر عبر مجموعة من الإجراءات، تختلف في قوتها ونوعها من دولة إلى أخرى، حسب قوة ونوع الإختلالات التي يمر بها هذا البلد أو ذاك[1].

- **دوافع الإصلاحات المصرفية في الجزائر**

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة ونعرض منها:

أ. **دوافع نقدية:** فقد أصبحت الحاجه ملحه وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح البنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر إستقلالية؛

ب. **دوافع إقتصادية:** تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنميه ونظرا لحساسية هذا الدور، فان أي إصلاح إقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيها نحو المشاريع والأنشطه الإقتصاديه بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما إنعكس ذلك إيجابيا على الوضع الإقتصادي بشكل عام؛[2]

ت. **دوافع تقنية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية .إن عملية الإصلاح المصرفي عملية دائمة ومستمرة تهدف إلى مواكبة التطورات الإقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، وعموما يمكن أن يأخذ الإصلاح المصرفي صور ثلاث[3] :

- فإما أن تكون رائدة لم يسبقها أحد في السلوك الذي إنتهجته وفي العناصر التي تضمنتها.
- إما أن تكون معاصرة أو متزامنة مع إصلاحات أخرى مكملة ومرافقة لها.
- أو تكون إصلاحات مقلدة بمعنى أنها تحذو نهج إصلاحي سابق تم إتباعه في تجارب إصلاح تم تبنيها من طرف دول أخرى.

2. مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 10/90

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات,إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي جاء إستكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، وحدد هذا القانون مجموعة من

[1] عبد الرحمن تومي, **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق**, دار الخلدونية للنشر و التوزيع, الجزائر, الطبعة 1432هـ-2011م, ص 22.

[2] توفيق غفصي, كمال زيتوني, بالي مصعب,عنوان المداخلة **تقدير التطور المالي في ظل مسار الاصلاحات المالية و النقدية في الجزائر خلال من الفترة 1980-2015**, محور المشاركة الاصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري و الاقتصاديات النامية, ص06.

[3] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 72,71.

المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الإقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة. ويهدف هذا القانون إلى ما يلي[1]:

- رد الإعتبار للبنك المركزي فيما يتعلق بتسيير النقد والقرض، وتعزيز أكبر لإستقلاليته، كما أصبح يسمى ببنك الجزائر.
- تدعيم إستقرار النظام المالي وإعطاء أهميه كبيرة لإدارة المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية من خلال سن مجموعة من المعايير الإحترازية التي تساير التوجهات العالمية.
- إعادة صنع قواعد إقتصاد السوق و إعاده تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
- إقامة نظام مصرفي متطور وقادر على ممارسة المهنة المصرفية بشكل يضمن تحقيق وتراكم رأس المال وتوجيه مصادر التمويل.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض و النقد.
- إدخال تعديلات هامة على هياكل مراقبة وتنظيم النظام المصرفي، التي أصبحت تتمثل في كل من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما إستحدث ما يعرف بمركزيات المخاطر كهيئات للمعلومات حول القروض الممنوحة والحوادث المرتبطة بإسترجاعها أو عن تلك التي لها علاقة بإستعمال مختلف وسائل الدفع على مستوى هيئات الإقراض[2].
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الإقتصاد الوطني،[3]
- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في يد بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو إقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازان المصرفي إدارة و تسييرا.
- إدخال العقلانية الإقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، والسوق.
- إزالة كل العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي.[4]

[1] راشد بوكروس زهيرة, **مرجع سابق** , ص55.

[2] بلعيد ذهبية, مزاور امال, **مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر في ظل الاصلاحات النقدية و المالية- دراسة تحليلية**, مدرسة الدراسات العليا التجارية – القليعة- تيبازة, ص07-08.

[3] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 73.72.

[4] بوعبيدة شريفة, **واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية** , المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية , جامعة البليدة02، العدد10، الجزائر، سبتمبر2018، ص130-132.

3. مبادئ قانون النقد و القرض

أهم القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات المصرفية، حيث يعبر القانون رقم 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقل والقرض إرادة واضحة للنظام المصرفي لتغيير النمط التسييري الذي إتبعه خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي وإعادة تنظيم نشاطاته وفق أسس الربحية ومبادئ إقتصاد السوق والواقع الإقتصادي العالمي، وبالرغم من أنه صدر في ظروف صعبة نوعا ما إلا أن معظم الإهتمامات المبرمجة إنصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء قانون النقد والقرض 10-90 ليحرر البنوك التجارية من القيود الإدارية المفروضة عليها ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة وإعطاء البنك المركزي إستقلاليته ولإزالة كل العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي، وغيرها من الأحكام والمبادئ والتي يمكن توضيحها كما يلي:[1]

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية[2].

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

إعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حره – كما كانت في النظام السابق– في اللجوء إلى عملية القرض (أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد)، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد.[3]

ت. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

أهم مبادئ قانون القرض والنقد هو الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، فجاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة[4].

---

[1] بن مداني صديقة, **مرجع سابق** , ص 151-155.

[2] صوفان العيد , **مرجع سابق** , ص12,11.

[3] ام الخيرحمودة, **مرجع سابق** , ص 88-90.

[4] بوعبيدة شريفة, **مرجع سابق** ,ص132.

ث. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السياسة النقدية في السابق تتميز بتعدد مستوياتها، فنجد مستوى البنك المركزي، ومستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فجاء قانون النقد والقرض وألغى هذا التعدد، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة أسماها مجلس النقد والقرض[1].

ج. وضع نظام بنكي على مستويين

لقد إعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها وعملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية، وفقا لما يقتضية الوضع النقدي كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في إتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقديه[2].

4. هيكل الجهاز المصرفي في إطار قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام النقدي الجزائري، سواء تعلق الأمر بكل البنك المركزي أو مختلف البنوك، أو بالسماح للبنوك الأجنبية بأن تباشر أعمالها في الجزائر أو بإنشاء بنوك خاصة بموجب نفس الأحكام.

أ- بنك الجزائر

بعد صدور القانون 90-10 تغير إسم البنك المركزي وأصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11 ((مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ...)) وهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير.

ويسير بنك الجزائر جهازين هما[3]: المحافظ، ومجلس النقد والقرض.

- **المحافظ ونوابه:** إن محافظ بنك الجزائر ونوابه يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 و 5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في حالتين فقط العجز الصحي المثبت بسلطة القانون والخطأ الفادح.
- **مجلس النقد والقرض:** هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر عوض المجلس الوطني للقرض ويتشكل من:

- المحافظ رئيسا.

[1] صابر بن معتوق, **مرجع سابق** , ص 92-94.

[2] عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **مرجع سابق** , ص 67.

[3] صوفان العيد , **مرجع سابق** , ص13-15.

- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة.

ب-البنوك التجارية

البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي[1]:

- تلقي الأموال من الجمهور؛
- عمليات القرض؛
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

ت-المؤسسات المالية

تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المالية، ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111". ويعني هذا أن المؤسسات المالية تقوم بعملية القرض على غرارالبنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغي، أي أموال الجمهورفي شكل ودائع، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل.

ث-البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة والأجنبية

منذ صدور قانون النقدوالقرض، أصبح بإمكان القطاع الخاص الإنخراط في النشاط المصرفي عبر تأسيس مصارف ومؤسسات مالية خاصة، كما أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية أو مالية عمومية، يجب أن يخضع تأسيس البنوك الخاصة وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مرحلة أولى إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض، يليه في مرحلة ثانية منح الإعتماد لهذا البنك أو المؤسسة المالية بواسطة مقرر يصدره محافظ بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض[2].

[1] احلام بوعبدلي, **مرجع سابق** , ص 165-167.

[2] صابر بن معتوق, **مرجع سابق** , ص 94-100.

و الشكل التالي يوضح شكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2001:

الشكل رقم[2-3] : شكل النظام المصرفي في الجزائر في عام 2001

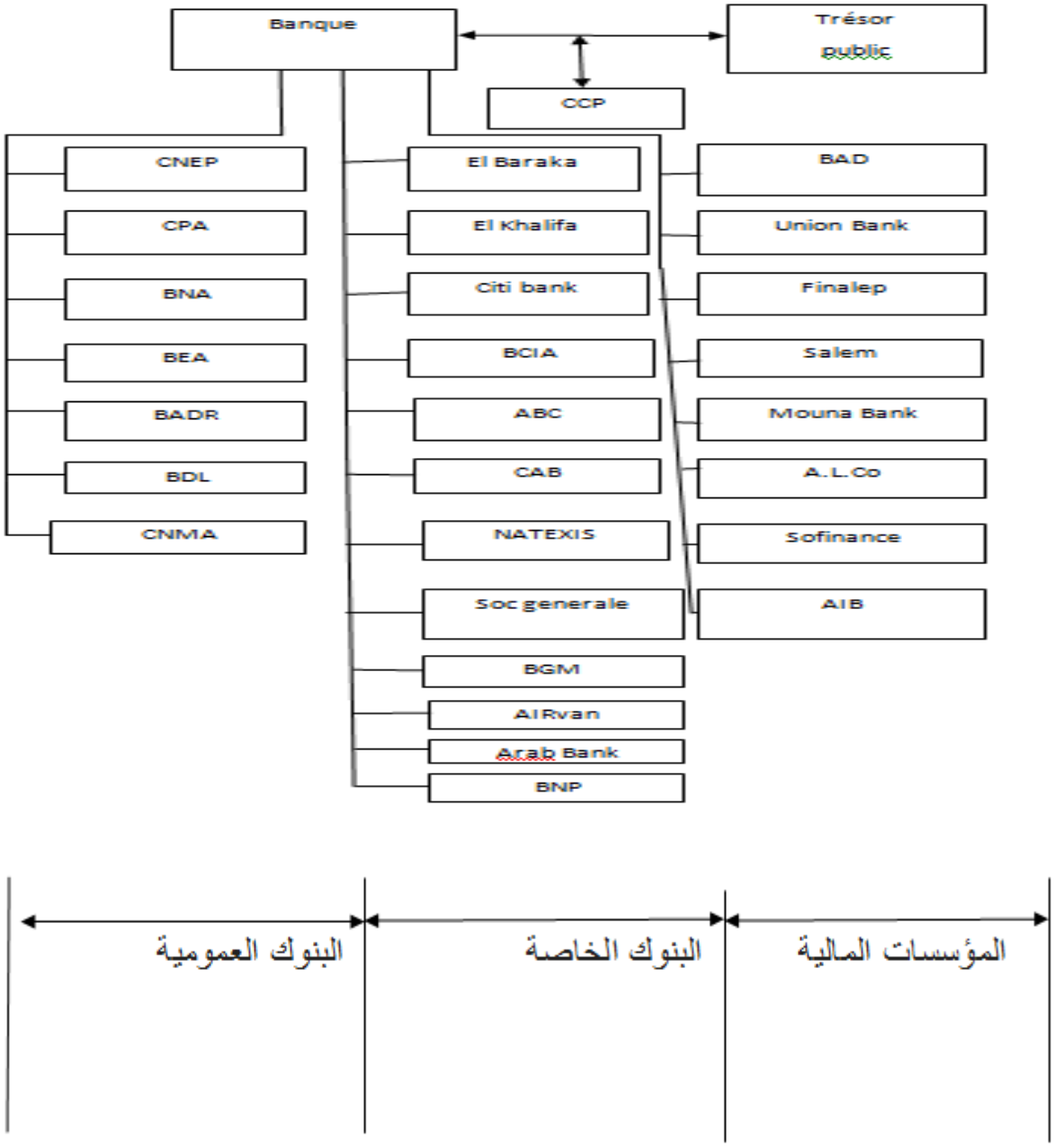

المصدر: عواد اسماء نبيلة, حسين مليكة, **مرجع سابق** , ص 72-76.

5. تعديل قانون النقد و القرض

رغم أهميه قانون النقد والقرض، والتجديدات التي أدخلها على النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه كان من اللازم إدخال بعض التعديلات عليه بما يخدم النظام المصرفي، ومن بين هذه التعديلات نجد:

- **تعديل سنة 2001**

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي (APN) في 24 مارس 2001 على الأمر رقم (01-01) الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم للقانون رقم (10-90) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخلت عليه التعديلات الأساسيه التالية[1]:

– يتم تعيين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة؛

– التأكيد على فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض؛

– توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية من سبعة أعضاء إلى عشرة أعضاء معينين من المختصين في مجال الإقتصاد والقرض والنقد.

وتهدف هذه التعديلات إلى السماح بالتنسيق بين السلطة التنفيذية و محافظ بنك الجزائر، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس الإدارة والسلطة النقدية، إلا أن النواب المعارضين إعتبروا أن ذلك سيؤدي إلى تقليص إستقلالية بنك الجزائر.

- **تعديل سنة 2003**

بعد إفلاس وإنهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 10-90 بالأمر رقم 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي[2] :

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته بشكل أفضل،
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي،
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف و إدخال الجمهور.

- **تعديل سنة 2004**

تهدف التعديلات الجديدة التي جاء هبا الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض إلى مواكبة التطورات والتغيرات التي شملت الساحة المصرفية العالمية، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري التي أثرت على جل اقتصاديات العامل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى هذا الأساس ركزت التعديلات الجديدة على توضيح المهام الرئيسية المنسبة لبنك الجزائر.[3]

- **تعديل سنة 2009**

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003 ، حيث برزت إختلالات في السياسة النقدية وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية،

[1] حورية حمني, **مرجع سابق** , ص 16-21.

[2] توفيق غفصي, كمال زيتوني, بالي مصعب,**مرجع سابق** , ص07-08.

[3] بوعبيدة شريفة, **مرجع سابق** , ص133-134-135.

بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل[1].

- **تعديل سنة 2010**

جاء هذا التعديل تدعما لمسعى الإصلاح الموسع المبني على مبدأ الرقابة والإشراف، ولترسيخ الإرساء القانوني للإستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، كما يتضمن أحكام قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف هيئات الإقراض، وهذا بغية تحسين مستويات كفاءة النظام المصرفي تماشيا مع الظروف الإقتصادية السائدة على المستوى المحلي والدولي، تتلخص أهم أهدافه في:[2]

– إعطاء أهمية أكبر لوسائل الدفع والتأكد من سلامتها وملائاتها.

– يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز رقابة داخلي فعال يأخذ بعين الإعتبار كل المخاطر مهما كانت نوعيتها بما فيها المخاطر التشغيلية.

– إشتراط نسبة المساهمة الوطنية بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

– إجبارية إنضمام مؤسسات القرض مركزية المخاطر المتعلقه بالمؤسسات والعائلات وتزويدها بكل المعلومات الخاصه بالمستفيدين من القروض.

- **تعديل سنة 2017**

في 11 اكتوبر 2017، تم إصدار القانون رقم 17- 10 المعدل والمكمل للأمر 03 -11، نتيجة للأوضاع الصعبة التي يواجهها الإقتصاد الجزائري منذ ما يقارب 04 سنوات بسبب الصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن إنخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، وما نتج عنه من تراجع كافة المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، وهذا ما إستدعى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل، و إستحداث أليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، والتي أفضت في مجملها إلى إجراء تعديلات على قانون النقد والقرض في أكتوبر 2017 بغرض إدراج إعداد جديدة للتمويل تعرف بإسم التمويل غير التقليدي أو التسيير الكمي. ومضمون هذا القانون هو قيام بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بالشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.[3]

[1] صوفان العيد , **مرجع سابق** , ص17-21.

[2] بلعيد ذهبية, مزاور امال, **مرجع سابق** , ص08-09.

[3] ام الخير حمودة, **مرجع سابق** , ص 90-97.

6. واقع الجهاز المصرفي في المرحلة الحالية

مواصلة الإصلاحات المصرفية

تعتبر عملية الإصلاح عموما عملية متواصلة و دائمة، غير محددة بمكان أو زمان معين، و منه فعملية إصلاح النظام المصرفي الجزائري الحالي عملية متجددة و مستمرة، فطالما أن الصناعة المصرفية على المستوى العالمي تتطور بإستمرار فلابد على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة تماشيا مع التغيرات الجديدة، كما أنه نتيجة لما يلعبه النظام المصرفي من دور أساسي و فعال في النظام الإقتصادي الوطني خصوصا في ظل عدم فعالية السوق المالي من جهة، و من جهة أخرى نظرا للنقائص الكبيرة المسجلة على مستوى القطاع، تطرح عملية الإصلاح كضرورة لابد من مباشرتها لضمان الإستمرارية و التطور نحو الأفضل.

و لذا فان عملية الإصلاح هذه لابد من أن تأخذ بعين الإعتبار التحديات الداخلية و الخارجية التي تؤثر في عمل البنوك، وكذا ضرورة توفير الشروط و الإجراءات الكفيلة بضمان نجاح عملية الإصلاح و تحقيق الأهداف المسطرة من خلالها، في هذا الإطار نجد أن عملية إصلاح النظام المصرفي الحالي لابد من أن ترتكز على عدة محاور من أهمها نذكر ما يلي[1]:

- إعادة تفعيل و تنشيط السوق المالي،
- تحقيق إستقلالية البنك المركزي،
- إصلاح أنظمة تسيير البنوك الجزائرية،

كل هذه العوامل تعتبر من صميم برنامج إصلاح و تحديث المنظومة المصرفية، و الذي يجب مباشرته في أقرب الآجال تداركا للتأخر الكبير المسجل.

[1] بعلي حسني مبارك , **مرجع سابق** , ص 114-117.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

حضي موضوع قياس الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية بإستعمال أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA بالعديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة، بينما قلت مثل هذه الدراسات على مستوى الدول العربية، سنعرض منها مايلي:

المطلب الأول: الدراسات التي أنجزت بإستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA

- **الدراسة رقم 01**

دراسة من إعداد **BENZAI Yassine و AOUAD Hadjar Soumia** سنة **2017** و المعنونة **ب Measuring cost effciency in the Algerian banking system : A comparison of parametric and non-parametric frontier methodologies**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة الفنية والإقتصادية في النظام المصرفي الجزائري وقد تم إختيار مجموعة من البنوك عددها 14 بنكا تجاريا جزائريا لتكون محل الدراسة خلال الفترة 2003 – 2012 وذلك بإستعمال نموذج حد التكلفة العشوائية SFA وأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA ،وهدفت أيضا إلى فحص تأثير بعض العوامل المحددة للبنك كالربحية وحالة ملكية و حجم البنك ومخاطر الإئتمان على الإختلافات في الكفاءة، وهدفت هذه الدراسة أيضا إلى إثبات مدى ثبات درجات الكفاءة التي تم الحصول عليها وأيضا التحقق من الإتساق والإنسجام بين التقنيتين عن طريق تحليل الإرتباط بين نسب الكفاءة، درجة الترتيب والإرتباط مع المقاييس المحاسبية للأداء، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- وجود إتساق نسبي بين المقاربتين ولكنها تتعارض مع مقاييس الأداء المحاسبية، بحيث تظهر النتائج بأن البنوك الجزائرية تحقق نسبه كفاءة 45,74% (SFA) و 62,60% (DEA) على المتوسط.
- كما أوضحت تباين مستويات الكفاءة حسب حجم وطبيعة الملكية حيث تتفوق البنوك العمومية على البنوك الخاصة التي تتأثر بتدهور كفاءتها التخصصية.
- وقد أوضحت الدراسة تدهور الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية من 70,65% الى 28,36% خلال فترة الدراسة.

- **الدراسة رقم 02**

دراسة من إعداد **شريفة جعدي** سنة **2014** و المعنونة **بقياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية و كيف يمكن قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر، وما مدى قدرتها على تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإدارة الجيدة لتكاليفها، تتضمن هذه الدراسة سبع بنوك بنكين عموميين و بنك مختلط و أربع بنوك خاصة أجنبية خلال الفترة (2006-2012)، و ذلك بإستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية، مرونة الإحلال، مرونة سعرية، وفورات الحجم، وفورات النطاق و قد توصلت الى النتائج التالية :

- إن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم،
- البنوك تتمتع بالكفاءة من حيث الإحلال بين مدخلاتها إلا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية،

بنوك العينة لم تحقق وفورات حجم عدا بنكين صغيري الحجم إلا أنها حققت وفورات نطاق تمكنها من تنويع منتجاتها.

- **الدراسة رقم 03**

دراسة من إعداد **د.حدة رايس و ا.نوي فاطمة الزهراء** سنة **2012** و المعنونة **بقياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية و معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية في الفترة من 2004-2008 و ذلك بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونات الإحلال، ومرونات الطلب السعرية، ووفورات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ستة بنوك جزائرية، و قد توصلت إلى النتائج التالية :

- إن البنوك الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج، و لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لها التوسع في حجم نشاطها.
- إن هذه البنوك تتمتع بوفرات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

و عليه توصي الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة البنوك الجزائرية من خلال زيادة إستقلاليتها، وبخاصة البنوك العمومية منها، الإرتقاء بكفاءة العنصر البشري و تحديث البنوك، ودراسة إمكانية الإندماج بين البنوك الجزائرية لتقوية مراكزها المالية، وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

- **الدراسة رقم 04**

دراسة من إعداد **R.Hamiltona و W.Qasrawib و Idries M Al jarrah** سنة **2010** و المعنونة **ب Cost and profit efficiency in the jordanian banking sector 1993-2006 : A parametric approach.**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والربح في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة 1993- 2006 وعلى وجه الخصوص هدفت هذه الدراسة لتحديد أي فروق في "الكفاءة" بين الأنواع الثلاثة المختلفة للبنوك العاملة في الأردن: تجاري، إسلامي، إستثماري. وذلك بإستخدام نموذج التحليل العشوائي للحدود (SFA) لقياس كفاءة التكلفة وكفاءة الربح القياسية وكفاءة الربح البديلة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود مستويات كفاءة ربح أقل بكثير من تلك المقابلة لكفاءة التكلفة وكفاءة ربح بديلة أقل من كفاءة الربح القياسية.

- تشير هذه النتائج إلى وجود قوة سوقية في القطاع المصرفي الأردني فيما يتعلق بتحديد الأسعار أو وجود إختلافات في جودة مخرجات البنوك تنعكس في الفروق في الأسعار.
- أيضا توصلت الدراسة إلى أنه في حين أن البنوك الإسلامية أقل كفاءة من حيث التكلفة من البنوك التجارية والإستثمارية، إلا أنها أكثر كفاءة في الربح.

- **الدراسة رقم 05**

دراسة من إعداد **نهاد ناهض فؤاد الهبيل و سالم عبد الله حلس** سنة **2014** و المعنونة **بقياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)**، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى قيام المصارف المحلية الفلسطينية بتحقيق الكفاءة المصرفية التي تعكس قدرتها على إدارة تكاليف نشاطها وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لمزيج متنوع من منتجاتها، وتتكون عينة الدراسة من سبعة مصارف محلية فلسطينية، حيث تم جمع بيانات متغيرات الدراسة عن طريق التقارير السنوية لهذه المصارف خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011، حيث تم إستخدام منهج التحليل القياسي بتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، وقد قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونات الإحلال، ومرونات الطلب السعرية لمدخلات المصارف، ووفورات الحجم والنطاق، كما وقد تم إستخدام برنامج Frontier 4.1 لقياس الكفاءة التشغيلية وعليه فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن المصارف الفلسطينية محل الدراسة بشكل عام تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها حيث أنها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي، كما أنها لم تحقق وفورات حجم ولا وفورات نطاق.
- أما نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة فقد أظهرت بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصيصية وبالتالي كفاءة التكاليف.

لذا توصي الدراسة المصارف الفلسطينية بالعمل على رفع كفاءتها من خلال الإرتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث المصارف، ودراسة إمكانية الإندماج فيما بينها لتقوية مراكزها المالية، وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية، كما توصي المصارف بالمزج بين المدخلات بشكل أفضل.

- **الدراسة رقم 06**

دراسة من إعداد **Muzaroh , Tandelilin , Suad Husnan, Mamduh M.Hanafi** سنة **2012** والمعنونة **بـDeterminants Of Bank Profit Efficiency : Evidence From INDONESIA**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات كفاءة أرباح البنوك خلال الفترة 2005-2009 في البنوك الأندونيسية، درست حجم البنك و مخاطر الإئتمان، رأس المال و هيكل الملكية و حصة السوق على كفاءة أرباح البنوك. إستخدمت هذه الدراسة طرق ذات مرحلتين : الأولى تم تقدير درجات كفاءة البنك بإستخدام التحليل العشوائي

للحدود (SFA) و الثاني إرتباط الدرجات التي يتم الحصول عليها بسلسلة من محددات كفاءة البنك بإستخدام تقنيات الإنحدار و توصلت إلى النتائج التالية:

- كفاءة درجة البنك في أندونيسيا لا تزال غير فعالة لذلك هناك إمكانية عالية لزيادة كفاءة الربح في البنوك الأندونيسية.

حجم البنك و رأس المال و هيكل الملكية و الحصة السوقية للبنك لها تأثير كبير على كفاءة أرباح البنك و لكن مخاطر الإئتمان لها تأثير ضئيل على كفاءة أرباح البنك.

- **الدراسة رقم 07**

دراسة من إعداد **نضال أحمد الفيومي وعز الدين مصطفى الكور** سنة **2008** و المعنونة **بكفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية (طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة)**، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة، وكفاءة الربح البديل لدى البنوك المدرجة في بورصة عمان (خمسة عشر بنكا تجاريا) وللفترة التي تضمنت إصلاحات في القطاع (من 1993 الى 2004)، وقد إعتمد الباحثان في دراستهما على طرق حديثة لتقدير حد الكفاءة، وذلك بإستخدام طريقة تحليل البيانات المطورة غير المعلمية (DEA)، وطريقة الحد التصادفي المعلمية (SFA)، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- كشفت نتائج تقدير كفاءة التكلفة، وكفاءة الربح المعياري، وكفاءة الربح البديل عن وجود إنحرافات شديدة عن الحد الأمثل، وتفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدرة بين البنوك، نتج عنهما متوسطات منخفضة من كفاءة التكلفة والربح في البنوك.

وبهذا أسلطت الدراسة الضوء على وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين البنوك التجارية الأردنية، وبينت أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة ودخل بينها إزدادت إتساعا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: الدراسات التي أنجزت بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

- **الدراسة رقم 01**

دراسة من إعداد **Ishaq HACINI** و **Khadra DAHOU** سنة **2016** و المعنونة ب **Efficiency of the Algerian banks in the post liberalization period.**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك الجزائرية في فترة ما بعد التحرير خلال الفترة 2000-2012 تم إختيار فترة الدراسة بناء على حقيقة أن القطاع المصرفي في الجزائر قد شهد خلال هذه الفترة العديد من التغيرات من بينها إنفتاح القطاع المصرفي على دخول البنوك الأجنبية، لذلك من المهم التحقق في كفاءة البنوك في الجزائر خلال هذه الفترة، تم إختيار 15 بنكا كعينة محل الدراسة وذلك لتوفر البيانات حول هذه البنوك خلال تلك الفترة، تمت الدراسة بإستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات(DEA)، وتمثلت متغيرات الدراسة بناء على نهج الوساطة في إجمالي الودائع ومصروفات الفائدة كمدخلات وكمخرجات نجد إجمالي القروض و دخل الفوائد والدخل من غير الفوائد، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تحسن مستوى الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث حققت البنوك الجزائرية كفاءة تقنية عالية بمتوسط 95%.
- في حين أن كفاءة الحجم هي المصدر الرئيسي بعدم الكفاءة الفنية بين البنوك.
- بالإضافة إلى ذلك فإن أغلبية البنوك تميل الى العمل بعائد ثابت أو إنخفاض العائد عن النطاق.

- **الدراسة رقم 02**

دراسة من إعداد **فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي** سنة **2013** و المعنونة **بقياس كفاءة البنوك الجزائرية بإستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية ومعرفة هل تختلف كفاءة البنوك الوطنية عن كفاءة البنوك العربية والأجنبية وهل ترتبط مستويات الكفاءة بحجم البنك، وذلك بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) وذلك من خلال تطبيق نموذجيه: (CCR) الذي يستند إلى فرضية ثبات غلة الحجم و (BCC) الذي يستند إلى فرضية تغير غلة الحجم، في الإتجاه الإخراجي: (CCR-O) و(BCC-O)، كما تمت الإستعانة ببرنامج (XL DEA) بإعتباره برنامج متخصص في حل مسائل تحليل مغلف البيانات، وقد تضمنت الدراسة عشرة (10) بنوك: ثلاثة وطنية (البنك الوطني الجزائري(BNA) ، القرض الشعبي الجزائري(CPA) ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)) و أربعة عربية (بنك البركة الجزائري، المؤسسة المصرفية العربية (ABC) وبنك الخليج (GBA) وبنك الإسكان والتجارة والمالية (HBTF) ، وثلاثة أجنبية (البنك الوطني الباريسي (BNP) والشركة العامة (SG) و(TRUST BANK) ، إستخدمت في الدراسة معطيات سنه 2010 وقد كانت متغيرات الدراسة كالتالي: المخرجات تمثلت في القروض والناتج البنكي الصافي (PNB) أما المدخلات فتمثلت في الديون، المصاريف العامة للإستغلال ومخصصات إهتلاك الأصول الثابتة، وكانت النتائج العامة للدراسة كمايلي:

- إن معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الإستثمارات المصرفية لدى البنوك.
- إن درجات الكفاءة تتسق بشكل كبير و تصنف عينة الدراسة إلى المجموعات أعلاه.
- إن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وإن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

- **الدراسة رقم 03**

دراسة من إعداد **عبد الكريم منصوري** سنة **2010** والمعنونة **بمحاولة قياس كفاءة البنوك التجارية بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة الجزائر**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تخصص تحليل إقتصادي هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى إستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام هذا الأسلوب وبعض المناهج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية فكان وصفيا في بعض أجزائه المتعلقة بإظهار ماهية البنوك التجارية والحديث عن قياس الكفاءة وأسلوب التحليل التطويقي للبيانات، ثم كان تحليليا وذلك لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، كما إعتمد الباحث على منهج دراسة

الحالة في الفصل التطبيقي وقد تمت الدراسة على ستة (06) بنوك تجارية جزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2007، وهذا لغرض ايفاد مسؤولي البنوك بمرجعية لبناء سياستهم وإستراتيجياتهم المستقبلية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن البنوك الستة متماثلة في إختيار وإنتاج مدخلاتها ومخرجاتها الفنية بمعدل 95%، بينما تظهر هذه البنوك متباعدة في تحقيق الكفاءة التكلفية أو الدخلية، ويظهر المؤشر بمعدل 73% للثلاث سنوات المدروسة.
- وقد بينت النتائج كذلك أنه لا يوجد إرتباط بين حجم البنك أو ملكيته (عامة/ أجنبية) وبين نتائج الكفاءة المتحصل عليها.

- **الدراسة رقم 04**

دراسة من إعداد **أحلام بوعبدلي و ا.أحمد عمان** سنة **2016** المعنونة **بقياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية (دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015)**، هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك الخليج الجزائرAGB و مدى إدارته لمخاطر السيولة و ما هو دور الكفاءة التشغيلية و إدارة مخاطر السيولة، وما مدى درجة كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة موارده ومن خلال تقديم أساليب تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية خاصة في ظل شدة المنافسة في القطاع المصرفي، مما يخلق صعوبات و مخاطر دورية و فجائية تحتم على البنك تفعيل دور الإدارة الرقابي مع تطبيق كافة الضوابط و المعايير الدولية لكفاية رأس المال و الحوكمة المصرفية و من خلال ذلك قام الباحثان بتطبيق تقنية أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لأن مدخلات (الديون، المصاريف العامة للإستغلال) ومخرجات (القروض، صندوق المخاطر المصرفية العامة، بند لمواجهة المخاطر و الأعباء) البنك تتميز بالتشعب و التمايز و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تمتع بنك الخليج الجزائر بدرجة كفاءة فنية و حجمية كبيرة في إدارته لموارده،
- مدى تحوط بنك الخليج الجزائر من مخاطر السيولة رغم بعض المشاكل التي عانى منها سنة 2013.

- **الدراسة رقم 05**

دراسة من إعداد **دراسة فتيحة بلجيلالي و بنية صبرينة** سنة **2018** و المعنونة **بتقييم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في الأجهزة البنكية المغاربية**، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة تسيير التدفقات النقدية في البنوك المغاربية بإستخدام تحليل النسب المالية و التحليل التطويقي للبيانات ومعرفة ما هي مستويات الكفاءة في هذه البنوك، وقد تمثلت عينة الدراسة في 15بنكا خلال الفترة (2012-2016)، وتمت الدراسة بإستخدام 03 مدخلات: الودائع، الأموال الخاصة، الفوائد و العمولات، و 03 مخرجات تمثلت في: الأصول، القروض، صافي الربح بعد الضريبة، و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- متوسط مستويات الكفاءة للبنوك المغاربية محل الدراسة قد بلغت وفق أسلوب تحليل النسب المالية 52.17%.

- في حين بلغت وفق أسلوب تحليل مغلف البيانات 81.31%.

و عليه توصي الدراسة بزيادة أصول هذه البنوك، ودائعها و مستويات القروض لديها، وذلك لتحسين مستويات كفاءتها في إستخدام التدفقات النقدية.

و لعل أهم ما أوضحته لنا هذه الدراسة هو أننا لا يمكننا الإعتماد على النسب المالية فقط في قياس و تقدير الكفاءة للبنوك و يرجع ذلك في أنها تتعلق بمورد واحد فقط و لمخرج واحد فقط، بينما أسلوب التحليل التطويقي للبيانات يأخذ في الحسبان جميع المدخلات و المخرجات لتقييم الأداء.

- **الدراسة رقم 06**

دراسة من إعداد **Nader Aber** سنة **2015** و المعنونة **ب Determinants of banking efficiency : evidence from Egypt**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات الكفاءة البنكية وإلى تحليل تأثير حجم البنك وطبيعة ملكيته على كفاءة البنوك المصرية، وذلك بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) وفقا لطريقة نموذج إقتصاديات الحجم الثابتة(CCR) ، وقد تم إجراء ذلك بإستخدام إختبار تصنيف موقع Wilcoxon، وقد تمت الدراسة على عينة من البنوك بلغ عددها 10 بنوك خلال الفترة من 1984 الى 2013 وتمثلت متغيرات الدراسة في المدخلات: الأصول والودائع والفوائد المدفوعة، والمخرجات: القروض والفوائد المكتسبة وصافي الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن درجات الكفاءة تختلف إختلافا كبيرا في البنوك المصرية وذلك وفقا لحجم و عمر وطبيعة ملكية البنك، فظهر أن البنوك الخاصة والصغيرة أكثر كفاءة من البنوك العامة والكبيرة فقد ساهم أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) في فحص تأثير العمر والملكية على تلك البنوك.

- **الدراسة رقم 07**

دراسة من إعداد **سعد بن علي الوابل** سنة **2019** و المعنونة **بقياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي بإستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) خلال الفترة 2013- 2017**، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية للبنوك في القطاع المصرفي السعودي وذلك من خلال إستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA بشقيه المدخلات والمخرجات تحت إفتراض ثبات غله الحجم (CRS) وعوائد الحجم المتغيرة (VRS)، يعتبر كل بنك بمثابة وحدة إتخاذ القرار (DMU) التي تنقل مدخلات متعددة لإنتاج مخرجات متعددة، ومن ثم نحدد درجة الكفاءة النسبية التامة لكل وحدة من خلال مقارنة مدخلاتها المتعددة ومخرجاتها المتعددة، وقد شملت الدراسة إستخدام مدخلين: حقوق المساهمين والودائع، ومخرجين: القروض وإجمالي الموجودات، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك فائض في الموارد المتاحة لدى بنوك الدراسة غير الكفء: أي أن موارد هذه البنوك تفوق إستخداماتها مما يوضح ضرورة زيادة الإستثمارات المصرفية لدى البنوك السعودية حتى تستطيع تحقيق الكفاءة النسبية التامة.

- وتوصلت الدراسة إلى أن (البنك السعودي البريطاني، البنك العربي الوطني، مصرف الإنماء، بنك الجزيرة) قد حققت درجات الكفاءة النسبية التامة مما يوضح قدرة هذه البنوك على تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحه لديها.
- بينما يمكن لمجموعة سامبا المالية و بنك الرياض والبنك الأول ومصرف الراجحي وبنك الإستثمار والبنك السعودي الفرنسي تحقيق الكفاءة النسبية التامة عند قيامهم بتخفيض مدخلاتهم.
- كما يمكن للبنك الأهلي التجاري وبنك البلاد تحقيق الكفاءة النسبية التامة عند قيامهما بتخفيض مخرجاتهما ومدخلاتهما.

- **الدراسة رقم 08**

دراسة من إعداد **Subandi** المعنونة **ب Determinants Of Efficiency and Its Impact On The Performance Of Banking Industry Profitability In Indonesia**، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العوامل المؤثرة على مستوى الكفاءة التقنية للمصارف و تنطبق على نماذج تراجع بيانات الفريق مع نهج التاثيرات العشوائية على 110 مصرف تقليدي خلال الفترة 2006-2010، إعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل غير قياسي لتطوير البيانات DEA و تأثيره على أداء الربحية مقاسا بعائد الأصول ROA. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- عوامل حجم البنك و أنواع البنوك و نسبة كفاية رأس المال و نسبة ودائع القروض تؤثر المصاريف التشغيلية و صافي هامش الفائدة على مستوى الكفاءة الفنية بشكل كبير.
- يظهر تقدير محددات الربحية أن العوامل التي تؤثر على حجم البنك و أنواع البنوك.
- القروض المتعثرة الفاسدة و المصاريف التشغيلية و صافي هامش الفائدة تؤثر بشكل كبير على ROA.

- **الدراسة رقم 09**

دراسة من إعداد **Ignacio Jiménez-Hernàndez** سنة **2019** و المعنونة **Determinants of bank efficiency : evidence from the Latin American banking industry**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة متنوعة من العوامل التي يمكن أن تفسر الإختلافات في كفاءة البنوك التجارية بين 17 دولة في أمريكا اللاتينية، إستخدمت هذه الدراسة مرحلتين في المرحلة الأولى أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA والمشروط إستخدام تقنيات محللي الكفاءة لتقييم مستوى الكفاءة النسبية ل 409 بنكا للفترة 2016-2014. في المرحلة الثانية نهج الكفاءة المشروطة يفسد المتغيرات البيئية و التي يمكن أن تؤثر على شكل و مستوى حدود المجموعة القابلة للتحقيق، مما قد يؤثر على توزيع أوجه القصور و لهذا الغرض يستخدم نهج إقتصادي قياسي وضعه سينوار وويلسون.

توصلت إلى النتائج التالية :

- عدم تجانس متوسط الكفاءة داخل المنطقة.

- إرتباط درجات الكفاءة المشروطة الناتجة بالمتغيرات الداخلية التي تندرج تحت عوامل قد تفسر الإختلافات في الأداء في القطاع المصرفي.
- النتائج تسمح بذكر أن متغيرات داخلية معينة مثل حجم المصرف.
- تبين نسبة القروض إلى مجموعة الأصول و نسبة القروض المتعثرة للعلاقة المتوقعة بالكفاءة.

- **الدراسة رقم 10**

دراسة من اعداد **Ahmed AKIN** و **Merve KILIC** و**Selim ZAIM** سنة **2009** و المعنونة **ب Determinants of Bank Efficiency in Turkey**، تهدف هذه الدراسة إلى شرح التباين في درجات الكفاءة بمجموعة من المتغيرات التفسيرية مثل الحجم و نوع الملكية و الجنسية و الملكية العامة، وذلك بإستخدام تحليل غلاف البيانات DEA تم إستخدامه على نطاق واسع في القطاع المصرفي، وهو أسلوب غير حدودي، وفي هذه الدراسة قمنا بتحليل كفاءة الصناعة المصرفية التركية بإستخدام منهجية تحليل غلاف البيانات بين عامي 2002 و 2007. في نموذج هذه الدراسة يتم تحديد عدد الموظفين و نفقات الفائدة و المصروفات غير المتعلقة بالفائدة و إجمالي الإيداع كمدخلات، و يتم تحديد إجمالي الإئتمانات و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات.

و قد توصلت إلى النتائج التالية :

- لم تتغير مستويات الكفاءة كثيرا بين عامي 2002 و 2007.
- وصلت درجات الكفاءة إلى أعلى مستوى في 2005 و 2006.
- نتائج تطبيق الإنحدار إلى أن جميع المتغيرات التوضيحية لها تأثير كبير على مستويات كفاءة كفاءة البنوك.
- الحجم يؤثر سلبا مستويات كفاءة البنوك.

- **الدراسة رقم 11**

دراسة من إعداد **فودوا محمد و ميموني بلقاسم و بن قدور اشواق** سنة **2020** والمعنونة **بمحددات كفاءة التكاليف للبنوك التجارية العاملة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2016**، هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن محددات كفاءة التكاليف للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 معبر عنه بمعدل هامش الربح، تم إستخدام في هذه الدراسة نماذج بانل.

النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة كالتالي :

- وجود دلالة إحصائية بين كل من معدل هامش الربح و تكلفة تمويل البنك و كذلك بين معدل هامش الربح و تكلفة رأس المال الثابت للبنك و بين معدل هامش الربح و حجم البنك.
- وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين معدل هامش الربح و تكلفة تشغيل البنك.
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية و عدم كفاية إستجابتها لمتطلبات التأهيل التي تفرضها ثورة المعلومات.

- هيكل نسب التكاليف المختارة يفسر 85.6% من تغيرات كفاءة تكاليف البنوك العاملة في الجزائر ممثلة بمؤشر هامش الربح.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لكفاءة البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية

المطلب الأول: أسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA

1. التعريف بأسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA

نهج الحدود العشوائي هو الطريقة الإقتصادية الأكثر شيوعا القائمة على تحليل الإنحدار المطبق لقياس الكفاءة، تم تطويره بشكل مستقل بواسطه Aigner, Meeusen, Van den Broeck في عام 1977. تستخدم إفتراضات صحيحة حول توزيع عنصر اللاكفاءة، عادة يتم تحديد وظيفة التكلفة (الربح) مع نموذج Translog الذي يسمح بالخطأ العشوائي (SFA) وفقا لإجمالي التكلفة.[1]

في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى **بحد الإضراب العشوائي**، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة –X وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للإنحدار التي تتوزع طبيعيا.

و تقاس كفاءة –X النسبية للمصرف عن طريق درجة إختلاف التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة، مع إفتراض أن التكلفة الحالية للمصرف لايمكن ان تكون أقل من قيمتها المتوقعة.

و قد إستخدمت هذه الطريقة على نطاق واسع من الدراسات السابقة في مجال قياس الكفاءة المصرفية.[2]

و دالة الحد الأقصى للإنتاج يمكن وصفها في شكل دالة إنحدار، وذلك على أساس الإفتراض في النظرية الإقتصادية الجزئية أن دالة الإنتاج هي أقصى كمية ممكنة من الإنتاج يمكن الحصول عليها من إستخدام كمية معينة من المدخلات. وبالتالي لقياس كفاءة عدد من الوحدات الإقتصادية وتقدير حد أقصى للكفاءة يغلف المشاهدات نقوم بتقدير دالة الإنتاج إعتمادا على بيانات المدخلات –كمتغيرات مستقلة– و الإنتاج أو المخرجات –كمتغير تابع–. وبالتالي يمكن التعبير عن دالة الإنتاج:

$$F(X) = \max\{Y \mid (X, Y) \in T\}$$

حيث Yi حجم الإنتاج أو المخرجات، Xi المدخلات، $\in$ تعني في ظل مستوى تكنولوجي معينT، فيبدأ المدخل المعلمي لتقدير الحد الأقصى المعلمي للكفاءة بتقدير دالة الإنتاج لعدد n من الوحدات الإقتصادية:

$$i= (DMU1, DMU2,\ldots\ldots,DMUn) \qquad Yi = f(xi; \beta i).\ TEi$$

βi المعلمات الفنية، TE الكفاءة الفنية (من مدخل المخرجات Output Oriented) للوحدة الإقتصادية التي يمكن تمثيلها بنسبة الإنتاج الفعلي إلى أقصى إنتاج ممكن كالآتي:

---

[1] BENZAI Yassine, AOUAD Hadjar soumia , **Measuring cost efficiency in the algerian banking system: A comparison of parametric and non-parametric frontier methodologies**, AL-MOASHEER Journal of economic studies, Vol 01, Iss-02 may2017, p145.

[2] سالم عبد الله حلس, نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق**, ص 141-142.

$$TEi = \frac{Yi}{f(xi;\beta i)} = \frac{\text{الانتاج الفعلي}}{\text{اقصى انتاج ممكن}}$$

إذا كان الغرض هو قياس كفاءة التكاليف أو الكفاءة الإقتصادية أو الكلية فيبدأ المدخل بتقدير الحد الأقصى للكفاءة في هذه الحالة بتقدير دالة التكاليف. عند تقدير دوال الإنتاج أو التكاليف من خلال المدخل المعلمي هناك ثلاث مداخل فرعية يتم إستخدامها في تقدير الحد الأقصى وقياس الكفاءة وهي: تحليل الحد الأقصى العشوائي Stochastic Frontier Approach (SFA)، تحليل الحد السميك TheThick Frontier Approach (TFA)، تحليل التوزيع الحر The Distribution Free Approach (DFA). ما نهتم به هنا هو أسلوب الحد الأقصى العشوائي للكفاءة SFA بإعتباره أكثر الأساليب المعلمية إستخداما في قياس الكفاءة وتقدير الحد الأقصى لمختلف الوحدات الإقتصادية.

يتم إستخدام هذا المدخل في قياس الكفاءة من دوال الإنتاج أو التكاليف أو الإيرادات مع الأخذ في الحسبان الأخطاء العشوائية في المشاهدات وقياس المدخلات والمخرجات.

فيعتبر الإنحراف عن الحد الأقصى للكفاءة يكون ناتجا عن وجود كل من الخطأ عشوائي وعدم الكفاءة، فيتم التعبير رياضيا عنه كالتالي:

$$\mathbf{Yi = f\ (xi;\ \beta i) + vi - ui}$$

حيث v يمثل الخطأ العشوائي، u يمثل عدم الكفاءة فهو أي إنخفاض في الإنتاج عن الحد الأقصى للكفاءة، لذا تكون إشارته سالبة لأنه عندما يكون $u \geq 0$ سيجعل الإنتاج أقل من الحد الأقصى له الممثل بـ $f\ (xi;\ \beta i)$. لقياس الكفاءة في ظل مدخل الحد الأقصى العشوائي SFA نبدأ بتعيين Specification شكل دالة الإنتاج أو التكاليف، هنا نجد الفرق الجوهري بين المداخل المعلمية والمداخل اللامعلمية لقياس الكفاءة الذي يتمثل في أن أساليب المدخل المعلمي جميعها (DFA أوTFA أوSFA) لابد أن تبدأ من "تعيين" شكل دالة الإنتاج أو التكاليف بينما المدخل اللامعلمي كما رأينا لا يحتاج لتعيين أي دوال.

أ- دوال الإنتاج:

دوال الإنتاج قد تأخذ أشكالا مختلفة فمنها الدوال الخطية في المعلمات والدوال الخطية بالتحويلة اللوغاريتمية مثل دالة كب – دوجلاس والدوال التربيعية والدوال غير الخطية، والصورة الأكثر إستخداما و شيوعا هي شكل دالة كب–دوجلاس، والتي تأخذ الشكل الآتي: $\beta m \quad \beta 1 \beta 2$

$$\mathbf{Y = \beta 0\ } X1\ X2 \ldots\ldots\ Xm\ \mathbf{e\varepsilon}$$

بإفتراض حالة الصورة اللوغاريتمية لدالة الإنتاج التي تأخذ شكل دالة كب دوجلاس، فإن الحد الأقصى العشوائي المقدر Stochastic Frontier لدالة الإنتاج سيأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Ln\ Y = Ln\ \beta 0 + \beta 1\ Ln\ X1 + \beta 2\ Ln\ X2 + \ldots\ldots \beta m\ Ln\ Xm + \varepsilon}$$

الجزء من المعادلة $\varepsilon = (v-u)$ ويعبر عن الجزء العشوائي في المعادلة، حيث v الخطأ العشوائي الناتج عن عملية الإنتاج و أي أخطاء يمكن أن تقع عند قياس المدخلات و المخرجات، بينما الجزء−u يمثل عدم الكفاءة الفنية في الإنتاج للوحدة الإقتصادية.

الصورة الأخرى التي يمكن إستخدامها في تقدير الحد الأقصى العشوائي لدالة الإنتاج هي الصورة اللوغاريتمية المحولة Transcendental−logarithmic (Translog) Production function وتأخذ الشكل التالي بإفتراض مدخلين فقط X2،X1 :

$$\mathbf{Ln\ Y = Ln\ \beta 0 + \beta 1\ Ln\ X1 + \beta 2\ Ln\ X2 + \beta 3\ Ln\ X3 + \beta 4\ Ln\ X4 + \beta 5\ Ln\ X5\ Ln\ X2 + \varepsilon}$$

ب − دوال التكاليف:

لإيجاد الحد الأقصى للكفاءة الإقتصادية من خلال المدخل المعلمي فلابد من تعيين دالة التكاليف، ومع توافر معلومات عن سعر كل مدخل، وكان سعر المدخل هو W فدالة التكاليف التي تعبر عن أقل تكلفة ممكنة لإنتاج كمية معينة من Y هي:

$$\mathbf{C(W, Y) = min\{WX \mid (X, Y) \in T\}}$$

بالتالي ستكون التكلفة الفعلية أكبر من أو تساوي أقل تكلفة ممكنة، وبالتالي يمكن التعبير عن كفاءة التكاليف CE بالنسبة بين التكلفة المثلى (أقل تكلفة ممكنة) والتكلفة الفعلية:

$$\mathbf{CE = C(W,Y)/WX = \text{التكلفة الفعلية/أقل تكلفة ممكنة}}$$

هنا ستأخذ كفاءة التكاليف أو الكفاءة الإقتصادية قيم أقل من أو تساوي الواحد $CE \leq 1$، فتكون صورة الحد الأقصى العشوائي المقدر لدالة التكاليف:

$$\mathbf{C = C(Y, W;\beta) + \varepsilon}$$

حيث C تكلفة الإنتاج للوحدة الاقتصادية، $C(Y, W;\beta)$ شكل العلاقة الدالية بين تكلفة الإنتاج وكميات المخرجات Y و أسعار المدخلات W، $\varepsilon = v+u$، v،u هي الخطأ العشوائي، u هي عدم الكفاءة. هكذا يمكن تقدير الحد الأقصى لكفاءة تكاليف مثل الحد الأقصى للكفاءة الإنتاجية أو الفنية، لكن الفرق هنا أن ذلك الحد سيكون معبرا عن الأقل تكلفة ممكنة وليس الأقصى إنتاج ممكن، لذا قمنا هنا بتغيير إشارة u.[1]

[1] سمر مصطفى منصور متولي،**مرجع سابق**، ص 28−30.

2. خصائص أسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA

الجدول رقم [2-1]: خصائص اسلوب حد التكلفة العشوائية

الخاصية	تعامل اسلوب الحدود العشوائية
• فرضية شكل الدالة.	• دقيق
• تمييز الخطأ عشوائيا من اختلاف الكفاءة.	• نعم
• اختبار للمتغيرات المدرجة.	• ناقص
• امكانية ضم متغيرات خارجية.	• نعم
• امكانية احتواء مخرجات متعددة.	• ليس سهل
• التزويد بالمعلومات عن الوحدات النظيرة.	• ليس مباشرة
• التأثر بالوحدات الشاذة.	• خفيف
• مشكل الارتباط بين المتغيرات (Multicoliniarite).	• يمكن اختباره
• مشكل ان كان فعلا متغير داخلي (Endogenite).	• يمكن اختباره
• مشكل عدم تجانس تباين الخطأ (Heterocedesticite).	• يمكن اختباره
• التأثر بحجم العينة الصغير.	• نعم

المصدر: عبد الكريم منصوري, **مرجع سابق**, ص 106.

3. مميزات أسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA عن الطرق الأخرى

تعد الطرق المعلمية أكثر تطورا بالمقارنة مع الطريقة غير المعلمية، حيث يقوم تقدير الكفاءة على أساس التحسين الإقتصادي، وفي الغالب الطريقة المعلمية التي يمكن إستخدامها هي طريقة حد التكلفة العشوائيهة (SFA)، وتسمح طرق المعلمية لإدماج كل من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية. و SFA تميز بين الخطأ العشوائي وعدم كفاءة الوحدة الإنتاجية وتأخذ في الإعتبار وجود المؤثرات الخارجية.

ويعتبر Fries & Taci (2004) بأن الطرق المعلمية هي أكثر قوة لحل مشاكل البيانات، حيث من شأنها أن تشكل أدوات تجريبية أكثر ملاءمة لتحليل الكفاءة المصرفية.

وتوظف هذه الدراسة نموذج حد التكلفة العشوائية على أساس أنه يأخذ بعين الإعتبار الأخطاء العشوائية الناتجة عن عدم دقة البيانات والمدخلات، وهذا ما يميز هذه الطريقة عن الطرق الغير معلميه في قياس الكفاءة والتي تمنح إمكانية التمييز بين عدم الكفاءة وغيرها من المؤثرات الخارجية[1].

4. أهم الإضافات على أسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA

تم إستحداث نماذج وتطبيقات أخرى لمدخل الحدود العشوائية لإيجاد الكفاءة، نحاول التعرف على أهمها فيما يلي:

أ-الكفاءة في حالة تعدد المخرجات

نماذج حدود الكفاءة القصوى العشوائية التقليدية تعجز عن تحديد مستويات للكفاءة الفنية في حالة تعدد المخرجات التي تنتجها الوحدة الإقتصادية (مثل حالة البنوك)، وهذا يمكن حله عن طريق:

- **إستخدام دوال التكاليف**، وهذا يتطلب توافر معلومات عن التكاليف و أسعار المدخلات وكميات المخرجات بدلا من المعلومات عن كميات المدخلات.

-**إستخدام نماذج دوال المسافة العشوائية Stochastic distance function models**، وتعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تستخدم في تحليل الكفاءة و الإنتاجية و الحدود القصوى للإنتاج.

ب-إستخدام السلاسل القطاعية Panel Data

كل النماذج السابقة مصممة لقياس كفاءة عدد من الوحدات الإقتصادية وتقدير الحد الأقصى لكفاءتها سواء كان للإنتاج أو التكاليف وذلك عند نقطة زمنية معينة، ولكن يمكن إجراء تحليل الحدود القصوى العشوائية لعدد من الوحدات الإقتصادية عبر فترات زمنية مختلفة، ويتم ذلك من خلال نموذجيين وهما نموذج الكفاءة الثابتة عبر الزمن ونموذج الكفاءة المتغيرة عبر الزمن.

- نماذج الكفاءة الثابتة عبر الزمن :Time-Invariant Efficiency Models

يمكن التعبير عن الحد الأقصى العشوائي لكفاءة التكاليف في إطار تلك النماذج كالآتي:

$$Cit = \alpha + Xit\ \beta + vit + ui$$

Cit تكلفة الإنتاج للوحدة الاقتصادية i في الفترة الزمنية t، Xit المتغيرات التفسيرية، α و β معلمات العلاقة، vit الخطأ العشوائي، ui الجزء الذي يقيس عدم كفاءة التكاليف، هذه النماذج تفترض أن الخطأ العشوائي vit يتغير عبر الوحدات وعبر الزمن بينما الجزء الخاص بعدم الكفاءة ui سيتغي عبر الوحدات فقط، وبالتالي سيعتبر حدا ثابتا في العلاقة الرياضية المعبرة عن الحد الأقصى للوحدات الإقتصادية، ويمكن تقدير الحد الأقصى عن طريق إستخدام نوعين من النماذج في ظل ذلك المدخل من خلال أسلوبين وهما: نموذج التأثيرات الثابتة-Effects Model Fixed، نموذج التأثيرات العشوائية Random-Effects Model

[1] سالم عبد الله حلس, نهاد ناهض فؤاد الهبيل, **مرجع سابق**, ص 142.

- نموذج الكفاءة المتغيرة عبر الزمن :Time-varying efficiency models

بإفتراض ثبات الجزء الخاص بعدم الكفاءة في الحد الأقصى للكفاءة عبر الزمن وتغيره فقط عبر الوحدات قد لا يكون معقولا في بعض الحالات خاصة في السلاسل القطاعية الكبيرة، وبالتالي يمكن تقدير حد أقصى للكفاءة على الشكل:

$$Cit = \alpha 0t + Xit\ \beta + vit + uit$$

$$= \alpha it + Xit\ \beta + vit$$

حيث $\alpha 0t$ هو الجزء المعبر عن الحد الثابت المشترك في الحد الأقصى لكل الوحدات الإقتصادية في الفترة t، أما $\alpha it=\alpha 0t+uit$ هو الحد الثابت للوحدة الإقتصادية i في الفترة t، فإذا إستطعنا تقدير αit، فيمكن في هذه الحالة تقدير كفاءة التكاليف لكل وحدة إقتصادية على حدة من المعادلة:

$$\hat{u}it = \alpha it - \alpha 0t$$

فيمكن إستخدام أسلوب الإمكان الأعظم Likelihood و كذلك Model Fixed-Effects أو، Random-Effects Model لتقدير الحد الأقصى للكفاءة وحساب مستويات الكفاءة[1].

5. نقاط القوة والضعف لأسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA

- يعتمد هذا الأسلوب على مفهوم الخطأ العشوائي حيث يهدف إلى فصل مكونات الخطأ عن حالة نقص الكفاءة إلا أن هذا الإفتراض النظري لا ينجح دائما في الجانب التطبيقي، لأن تقدير مكون نقص الكفاءة يمثل جزءا بسيطا من إجمالي تشتت بواقي نموذج التحليل الحدودي العشوائي.
- و نظرا للميزة المذكورة سابقا، فإن هذا التحليل يصبح مرتبطا بمفهوم القيم الشاذة (تشتت كبير في البواقي). إن وجود الشواذ يمكن أن يسبب زيادة في مكون الخطأ العشوائي على حساب مكون نقص الكفاءة في نموذج التحليل الحدودي العشوائي، مما يعني أن جميع الوحدات الداخلة ضمن التقييم ستكون كفـءة بنسبة 100%.
- إن أسلوب SFA يمكن أن يعطي إستدلالا إحصائيًا للنموذج الحدودي ومعنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة في النموذج. ولكن من جهة أخرى وبما أن نموذج SFA يعتمد على أسلوب الاحتمال الأعظم في التقدير، فإن هذه الطريقة قد لا تحقق الخصائص الإحصائية المرغوبة (عدم التحيز، الكفاءة، الاتساق).
- يخضع أسلوب SFA لقيود نظرية، بحيث يحاول أن يقدر الكفاءة النسبية لمجموعة من الوحدات المدروسة من خلال التمييز بين الخطأ العشوائي الإحصائي و نقص الكفاءة في بيانات العينة. هذا الأمر يتطلب إفتراض وجود توزيع معين للصيغة الدالية لحالة نقص الكفاءة.[2]

[1] سمر مصطفى منصور متولي, **مرجع سابق**, ص 30-32.

[2] قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق**, ص 56.

6. المقارنة بين أسلوب حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach SFA و أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

الجدول رقم [2-2]: الفرق بين DEA و SFA

تحليل مغلف البيانات DEA	تحليل حد التكلفة العشوائية SFA
• اسلوب لا معلمي • اسلوب قائم على تقييم كل منتج بالنسبة لافضل المنتجين، او ما يطلق عليه الاداء الافضل best practice • يتعامل مع مخرجات متعددة. • لا يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية. • طريقة التقدير: برمجة خطية. • لا يتضمن التشويش العشوائي.	• اسلوب معلمي • اسلوب قائم على مداخل النزعة المركزية central tendency • لا يتعامل مع مخرجات متعددة . • يتطلب تحديد نموذج الدالة الوظيفية. • طريقة التقدير: افتصاد قياسي. • يضع في الاعتبار التشويش العشوائي.

المصدر: قصير شريفة, عمارة مريم, **مرجع سابق**, ص 57-58.

المطلب الثاني: الدراسة الميدانية

1. تحديد متغيرات الدراسة و عينة الدراسة

أ. مجموعة المدخلات والمخرجات

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2011-2017، من خلال إستخدام متغيرات (مخرجات و مدخلات) تحقق أهداف الدراسة و بياناتها المتوافرة، حيث أن تطبيق أسلوب تحليل الحدود العشوائية بشكل جيد يتطلب إختيارا أمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات، والذي يكون له تأثير كبير على تفسير النتائج المحصل عليها، لذلك يتعين وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات، كما يجب أن تكون عاكسة لنشاط المؤسسة محل التقييم، وقد كانت مجموعة المدخلات والمخرجات كما يلي:

- **المدخلات Input** : وتتكون مدخلات الدراسة من:

Input 1 : (deposits & short term funding) الودائع و مطلوبات قصيرة الأجل.

Input 2: (fixed assets) أصول ثابتة.

- **المخرجات Ouput** :

تم تجميع إجمالي القروض (loans) و أصول ربحية أخرى (Other earning assest) في ناتج واحد.

الجدول رقم [2-3] : متغيرات الدراسة

المتغيرات	المدخلات		المخرجات
اسم المتغير	الودائع و مطلوبات قصيرة الأجل	أصول ثابتة	القروض + أصول ربحية أخرى
رمز المتغير في الدراسة	X1	X2	Y1

المصدر: من اعداد الطالبتين.

ب. عينة الدراسة

أما البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة تم الحصول عليها من خلال البيانات السنوية لنشاط البنوك التجارية الجزائرية، الصادرة عن قاعدة البيانات Bankscope Moody's Analytics وتتمثل عينة الدراسة في 14 بنك تجاري جزائري خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2017 و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم [2-4]: عينة الدراسة

اسم البنك	رمز البنك في الدراسة
بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر (ABC)	DMU1
بنك التنمية المحلية(BDL)	DMU2
بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)	DMU3
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	DMU4
البنك الوطني الجزائر (BNA)	DMU5
القرض الشعبي الجزائري(CPA)	DMU6
بي ن باريباس الجزائر (BNP)	DMU7
بنك الاسكان للتجاره والتمويل	DMU8
ترست بنك الجزائر	DMU9
بنك الشركة العامة الجزائر (SGA)	DMU10
بنك البركة	DMU11
مصرف السلام الجزائر	DMU12
بنك الخليج الجزائر (AGB)	DMU13
نتيكسيس الجزائر	DMU14

المصدر:من اعداد الطالبتين.

توجد العديد من النماذج المستخدمة في تحليل الحدود العشوائية (SFA) ، وستعتمد في هذه الدراسة على نموذج Battese and Coelli سنة 1992 باستخدام بيانات مقطعية – زمنية (Panel data) ، ويعرف هذا النموذج بشكل عام كما يلي:

$$Y_{it} = f(X_{it}\,;\beta)\exp(V_{it} - U_{it})$$

حيث :

- Y_{it} تمثل الإنتاج للوحدة "i" في الفترة"t" ؛
- $f(X_{it}\,;\beta)$ هي الدالة المناسبة، X_{it} هي المدخلات المرتبطة بإنتاج الوحدة "i" في الفترة "1" من الملاحظة، و β معامل غير محدد؛
- V_{it} هو خطأ عشوائي يفترض أن يكون مستقل وموزع بشكل متطابق (i.i.d N $(0, \sigma^2\ v)$)، وهو يلتقط الضوضاء الإحصائية وغيرها من الأحداث العشوائية الخارجة عن سيطرة الوحدة (مثل الأوضاع الإقتصادية، الزلازل، وغيرها)؛
- U_{it}هو خطأ سالب يفترض أن يكون مستقل وموزع بشكل متطابق (i.i.d N $(\mu\ ,\ \sigma^2)$) ، وهو يمثل عدم الكفاءة التقنية؛
- بالإضافة إلى أنه من المفترض أن تكون V_{it} مستقلة عنU_{it} .

أن نموذج Battese and Coelli لسنة 1992 يسمح بقياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية وفقا لوظيفتها وعدم إستخدام وظيفة توزيع محددة، وما يميز هذا النموذج أنه مناسب لقياس الكفاءة النسبية للبنوك التجارية الجزائرية من خلال ترتيبها في المستوى الأكثر كفاءة، كما تسمح النتائج المتحصل عليها في تحسين وتعزيز نمو البنوك التجارية.

إن إستخدام البيانات المقطعية – الزمنية في تحليل الحدود العشوائية له ثلاثة مزايا تتمثل في :

- تخفيف إفتراض الإستقلال بين Xi و Ui الخاص بتقديرات البيانات المقطعية،
- يمكن حسب إفتراضات التوزيع الخاصة ب Vi و Ui، المطلوبة عند تقدير الكفاءة بإستخدام البيانات المقطعية،
- تسمح بتقدير الكفاءة بشكل دقيق أكثر،

وفقا النموذج Battese and Coelli لسنة 1992، فإن معادلة حد الإنتاج العشوائي للبنوك التجارية الجزائرية بالإعتماد على البيانات المقطعية – الزمنية (Panel data) ، تكون على الشكل التالي :

$$\log(Y_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \log X_{1it} + \beta_2 \log X_{2it} + V_{it} - U_{it}$$

حيث:

- Y_{it}تمثل مخرجات البنوك التجارية "i" في الفترة "t"،
- β متجه غير معروف، معامل من أجل التقدير،
- X_{it} تمثل مدخلات البنوك التجارية "i" في الفترة "t" ،

- V_{it} خطأ عشوائي يلتقط الضوضاء الإحصائية، خطأ القياس، وغيرها؛
- U_{it} المتغيرات العشوائية غير السالبة، المرتبطة بعدم الكفاءة التقنية لإجمالي مخرجات البنوك التجارية الجزائرية.

إن أول من إستعمل البيانات المقطعية – الزمنية في النماذج الحدودية المعلمية لقياس عدم الكفاءة التقنية هما Pitt and Lee (1981)، اللذان جمعا بين إمكانية تحليل السلاسل الزمنية ومزايا التحليل المقطعي لتقدير النماذج الحدودية من خلال الاحتمال الأقصى (likelihood Maximum)، ثم جاءت بعد ذلك مباشرة دراسات مبتكرة في هذا المجال أهمها دراسة Kumbhakar (1990) ودراسات Battese and Coelli (1988، 1992، 1995)، ويوجد نموذجين لتصنيف الفرضيات عند إستعمال البيانات المقطعية – الزمنية وهما الأخذ بعدم التغير مع الوقت(time–invariant) ، والتغير مع الوقت (time– variant) لعدم الكفاءة التقنية. إن نماذج عدم الكفاءة الثابت زمنيا مقيدة إلى حد ما، لذا ستعتمد في هذه الدراسة على نماذج عدم الكفاءة المتغير زمنيا، والتي تأخذ الشكل العام التالي:

$$u_{it} = f(t) \cdot u_i$$

حيث $f(t)$ هي دالة تحدد مدى الإختلاف في عدم الكفاءة التقنية بمرور الوقت، وتكون حسب نموذج Battese and Colli لسنة 1992 على الشكل التالي:

$$f(t) = \exp [\ n (t - T)]$$

حيث n معامل غير معروف يجب تقديره.

$$u_i \sim \text{iidN} + (\mu, \sigma^2{}_u)$$

إن قيمة متوسط الكفاءة التقنية للبنوك التجارية في الفترة الزمنية "t" تقدر كمايلي:

$$TE_t = \text{E} \quad [\exp(-\text{n}\ U_i)]$$

حيث : $\text{N}\ t = \exp[-n(t-T)]$

أما قيمة الكفاءة التقنية للبنوك التجارية "i" في الزمن "t" فهي محصورة بين واحد (1) والصفر (0)، وترتبط عكسيا بتأثير عدم الكفاءة التقنية، وتقدر كما يلي:

$$TE_{it} = \exp(-U_{it})$$

كما يتم إستخدام معاملات Battese and Conra (1977) اللذان يستبدلان $\sigma^2{}_u$ و $\sigma^2{}_v$ بالمعاملات التالية :

$$\sigma^2 = \sigma^2{}_u + \sigma^2{}_v$$

$$\gamma = \sigma^2{}_u / (\sigma^2{}_u + \sigma^2{}_v)$$

حيث: $1 \geq y \geq 0$

بالإعتماد على نموذج الدراسة وتقديرات الإحتمال الأقصى (MLE) ، يمكن دراسة الفرضيات بالإعتماد على قيمة Z أو قيمة النسبة الإحتمالية (Likelihood–Ratio) ، عند مستوى معنوية 0.05 (5%)، وتتمثل فرضيات الدراسة في:

- الفرضية الصفرية (H0): $n = 0$ ، هي تمثل عدم وجود آثار لتغيير الوقت على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية، أي إستخدام نموذج عدم تغير الوقت (time–invariant) ،
- الفرضية البديلة (H1): $n \neq 0$، هي تمثل وجود آثار التغيير الوقت على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية.

إن هدف هذه الدراسة لا يقتصر على تقدير مستويات الكفاءة بل يهدف كذلك إلى تحديد أهم المتغيرات البنكية التي قد تؤثر على مستوى الكفاءة البنكية و من أجل تفادي سلبيات تحليل محددات الكفاءة المبني على مرحلتين سوف نستعين بالنموذج المقترح من طرف Battese&Coelli (1995) بحيث يقترح هذا النموذج تقسيم التركيبة المحددة لمستوى عدم الكفاءة الى جزئين : جزء مرتبط أساسا بأداء البنك (طريقة تسيير إدارة المدخلات و المخرجات) وجزء أخر مرتبط بمحددات تعكس خصوصية كل بنك إضافة إلى متغير عشوائي مرتبط بمحددات لم يتم ملاحظتها.

$$E[U/\varepsilon_{it}] = m_{it} = Z_{it}\delta$$

Zit : شعاع المتغيرات المحددة مستوى اللكفاءة .

تم الاعتماد على المحددات التالية :

- **حجم البنك (z–size)** : ويتم التعبير عنه عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.
- **كفاية رأس المال (z–equi)** : و يتم التعبير عنه بنسبة حقوق الملكية إلى حجم الأصول.
- **نسبة السيولة (z–liqui)** : و يتم التعبير عنه بنسبة الأصول السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل.
- **نسبة التكلفة إلى الدخل (z–cost)**: و يتم التعبير عنه بنسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الدخل.

2. النتائج ومناقشتها

أ. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم [2-5]: الوصف الاحصائي للمتغيرات لكل سنوات الدراسة

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الانحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	76266036,4	21351517	2382358232	713877980
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	65937086,3	12882313	2509360966	681766051
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2355260,78	462615	23070561	7149132,95
حجم البنك Z_Seze	19,23	13,09	21,86	1,56
كفاية رأس المال Z_equi	12,77	5,14	49,28	10,89
نسبة السيولة Z_liqui	33,75	13,98	81,5	14,69
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	41,59	16,93	65,14	11,60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- يوضح الجدول [2-5] الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة عن طريق إستعمال الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة بإستخدام المتوسط الحسابي، أدنى و أعلى قيمة، و الإنحراف المعياري، حيث نلاحظ أن قيمة كل من المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة متقاربة نوعا ما، مما يدل على وجود دقة و تناسق في بيانات الدراسة، كما أن قيمة الإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة كبيرة و هذا يدل على وجود تشتت في بيانات متغيرات الدراسة، و هذا ما يؤكده الفرق الكبير بين أعلى و أدنى قيمة لبيانات كل متغير، مما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية لها مستويات مختلفة لمتغيرات الدراسة.

- **سنة 2011**

الجدول رقم [2-6]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2011

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الانحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	62146870,4	21748797	2329533926	683234823
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	45871777,5	12882313	2198064067	643590304
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2327530,32	478337	23012318	7517142,32
حجم البنك Z_size	19,0177928	17,2261741	21,6927961	1,5285573
كفاية رأس المال Z_equi	12,7845434	5,98	49,28	13,5934602
نسبة السيولة Z_liqui	41,3705134	27,02	81,5	16,8886037
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	38,1693705	24,19	62,16	11,3831676

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال .

- **سنة 2012**

الجدول رقم [2-7]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2012

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الأنحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	65743476,7	21748797	1662599067	581305882
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	55055348,7	14724747	1861843975	617521479
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2410023,44	521765	23070561	7450027,83
حجم البنك Z_size	19,1294277	17,4071931	21,5574513	1,47969484
كفاية رأس المال Z_equi	12,835347	6,42	49,28	12,7799385
نسبة السيولة Z_liqui	40,5511333	24,03	74,44	17,6668294
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	37,8994292	24,23	65,14	12,0286478

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- **سنة 2013**

الجدول رقم [2-8] : الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2013

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الأنحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	70632057,6	24111360	1733992031	610228584
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	59778007	18521677	1680611308	604263379
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2395975,15	521765	22825562	7420032,19
حجم البنك Z_size	19,18358	17,4930952	21,5051989	1,47746713
كفاية رأس المال Z_equi	12,5826959	5,95	44,6	12,0884834
نسبة السيولة Z_liqui	37,0422215	21,5	60,01	14,3513765
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	37,9831684	19,87	60,61	11,6861723

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- **سنة 2014**

الجدول رقم [2-9]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2014

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الأنحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	73574570,3	22612198	2148880966	766288786
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	63549103,4	17033455	2097021889	746653034
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2256917,04	522604	22190068	7293280,2
حجم البنك Z_size	193139852	17,4075787	21,6866765	1,51808639
كفاية رأس المال Z_equi	11,614937	5,14	41,66	12,2820097
نسبة السيولة Z _liqui	36,1054905	19,41	61,37	14,8567813
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	38,3893024	19,3	60,99	11,3382287

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- **سنة 2015**

الجدول رقم[2-10]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2015

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الأنحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	76758734,5	21351517	2286848835	794563741
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل)Input 1	72058796,9	20656511	2151851855	783288648
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2304291,57	495741	21621980	7145562,67
حجم البنك Z_size	18,8709236	13,0931776	21,7235599	2,2312815
كفاية رأس المال Z_equi	12,768798	5,63	40,38	10,4502959
نسبة السيولة Z_liqui	34,1758828	5,63	51,95	8,68659056
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	38,2737022	16,93	55,33	12,0025519

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- **سنة 2016**

الجدول رقم [2-11]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2016

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الانحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	88920987,4	28149837	2376648865	811736440
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	83308565	24388780	2068833511	632684408
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2256242,88	462615	21150516	7210197,38
حجم البنك Z_size	19,4613241	17,703283	21,7682562	1,43866486
كفاية رأس المال Z_equi	14,057016	9,13	40,36	9,06607688
نسبة السيولة Z_liqui	27,3232214	18,39	55,17	9,81768163
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	37,1956194	21,88	57,9	13,9978501

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

- **سنة 2017**

الجدول رقم [2-12]: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لسنة 2017

المتغير	المتوسط Mean	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	الأنحراف المعياري S.T.D
المخرجات (قروض+أصول ربحية أخرى) Output	118215556	37807835	2382358232	851924017
المدخلات 1(الودائع + مطلوبات قصيرة الأجل) Input1	127342787	38416632	2509360966	828958928
المدخلات 2 (أصول ثابتة) Input2	2565023,87	556548	21791299	7538710,1
حجم البنك Z_size	17,6597582	17,992646	21,8617966	1,34501154
كفاية رأس المال Z_equi	13,0325369	8,36	31,35	9,94044625
نسبة السيولة Z_liqui	26,3131526	13,98	46,37	8,31263582
نسبة التكلفة إلى الدخل Z_cost	38,5228724	22,86	61	11,1033284

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات اكسال.

ب. نموذج الدراسة

الجدول رقم [2-13]:التقديرات الإحصائية لمحددات الكفاءة

Coefficents	Estimate	Std.Error	Z Value	Pr(>|z|)
Intercept	-2,1261	0,5539	-3,8381	0,000124***
log(input1)	1,0815	0,0424	25,4865	<2,2e-16***
log(input2)	0,0832	0,0331	2,5071	0,012173*
Z_size	0,0542	0,011	4,8998	9,595e-07***
Z_equi	-0,0266	0,0054	-4,8922	9,971e-07***
Z_liqui	0,0005	0,0016	0,3213	0,7479
Z_cost	0,001	0,002	0,5257	0,599
sigmaSq	0,0412	0,0064	6,4247	1,321e-10***
Gamma	0,4415	0,2814	1,5691	0,1166
log like lihood value				19,3989

***،**،*،□، تعني ذات دلالة احصائية عند0،0.001،0.05،0.01 على التوالي .

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات حزمة Frontier في برنامج R Studio.

- يعرض الجدول [2-13] التقديرات الإحصائية لمعاملات نموذج الدراسة بحيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلب المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 أو أقل، كما نلاحظ أن معامل المدخلات الودائع والأصول الثابتة جاء موجبا ومساويا ل: 1,08 و 0.08 على التوالي وذو

دلالة إحصائية قوية مما يدل على وجود علاقة طردية لمدخلات دالة الإنتاج: الودائع والأصول الثابتة مع القروض والأصول الربحية الأخرى المنتجة من طرف البنوك مع وجود مرونة قوية نسبيا (1,08) بين الودائع والمخرجات مما يعكس دور الوساطة المالية التي تلعبه البنوك في تحصيل الودائع وتحويلها إلى قروض. أما المعامل غاما gamma فقيمته جاءت مساوية ل 0,4415 وبمستوى مقبولة، مما يدل على أن 44.15 % من التغير في مخرجات البنوك الجزائرية راجع إلى عدم الكفاءة وحوالي 55.85% راجع إلى المحددات الأخرى.

- أما بالنسبة لفرضيات النموذج تحسب على أساس قيمه Z ذات الإتجاهين عند مستوى معنويه 0.05، حيث أن القيمة الإحتمالية تساوي19.39 وهي أكبر بكثير من القيمة الجدولية، مما يدل على صحة النموذج المبني على طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood في تقدير نسبة ومحددات كفاءة البنوك في العينة المدروسة.
- بالنسبة لمحددات الكفاءة، نلاحظ من الجدول أن الكفاءة الفنية للبنوك عينة الدراسة تتأثر أساسا بحجم البنك و نسبة كفاية رأس المال بحيث توجد علاقة طردية ذو معنوية إحصائية قوية (عند مستوى ثقة 1%) بين حجم البنك ومستوى الكفاءة مما يدل على أن البنوك الجزائرية تستفيد من إقتصاديات الحجم بحيث كلما زاد حجم الأصول المالية للبنك إنخفضت التكاليف الثابتة الوحدوية مما يعزز قدرة البنك على التوسع في منح القروض.
- كما توجد علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية قوية (عند مستوى ثقة 1%) بين نسبة كفاية رأس المال ومستوى الكفاءة مما يدل على أن زيادة متطلبات رأس المال قد يولد تكاليف تنظيمية مرتفعة مما يشكل حاجزا أعلى للدخول في رأس المال البنك مما يؤدي إنخفاض نسبة الكفاءة المصرفية.
- كما نلاحظ من الجدول أن كل من نسبة السيولة والكفاءة التشغيلية لا يؤثران على مستوى الكفاءة (عدم وجود معنوية إحصائية) مما يعكس عدم قدرة البنوك الجزائرية عينة الدراسة على إستخدام فوائض السيولة وتحويلها إلى قروض وأصول ربحية أخرى.

الجدول رقم [2-14]: متوسط الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية

Banks	Mean	S.T.D
ABC	0,7932	0,0894
BDL	0,4144	0,0222
BADR	0,3558	0,0168
BEA	0,3635	0,0156
BNA	0,4432	0,1293
CPA	0,3785	0,011
BNP Paribas	0,449	0,019
Housing bank	0,6914	0,1402
Trust bank Algeria	0,9207	0,0503
Société Générale	0,4795	0,026
AlBaraka	0,4371	0,0146
Al-Salam bank	0,7616	0,1249
Gulf bank	0,4802	0,0564
Natixis Algérie	0,4819	0,0147
Total Mean	0,5321	
S.T.D	0,181	
Maximum	0,9207	
Minimum	0,3558	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات حزمة Frontier في برنامج R Studio.

- يعرض الجدول [2-14] متوسط الكفاءة الفنية المتحصل عليها خلال الفترة (2011-2017)، فمثلا البنك التنمي المحلية BDL تحصل على مستوى كفاءة قدره 41.44% مما يعني أنه حوالي 58.56% من موارد البنك المتمثلة في الودائع والأصول الثابتة لا تستغل بشكل أمثل ويتم هدرها أثناء العملية الإنتاجية وهذا من أجل تحقيق نفس مستوى المخرجات (القروض والأصول الربحية الأخرى) لجميع بنوك العينة في ظل نفس ظروف السوق مقارنة بأفضل البنوك (Best- Practice) .
- نلاحظ من الجدول أن البنوك الجزائرية حققت مستوى كفاءة فنية قدره 53.21% على المتوسط مما يدل على أن حوالي 46.79% من موارد البنوك الجزائرية لا تستعمل بشكل أمثل. وأن مستويات الكفاءة متفاوتة جدا بين مختلف البنوك بإنحراف معياري (STD) قدره 18.10% . بحيث حقق بنك Trust Algeria أعلى مستوى كفاءة بقيمة 92.07% وحقق بنك BADR أدنى مستوى كفاءة بقيمة 35.58%. كما نلاحظ أن البنوك الخاصة صغيرة الحجم (من حيث الأصول) : ABC، Housing Bank، Trust Bank Algeria، AL Salam Bank حققت مستويات عالي من الكفاءة بقيم : 79.32% ، 69.14%، 92.20%، 76.16% على التوالي مقارنة بالبنوك الخاصة متوسطة حجم الأصول والبنوك العمومية عالية

حجم الأصول والتي تراوحت كفاءتها ما بين 35% و 45% مما يعكس قدرة البنوك الخاصة في إستخدام التقنيات التسييرية الحديثة والمبتكرة في إدارة مدخلاتها بشكل أمثل وتحقيق أعلى مستويات الإنتاج من حيث منح القروض والخدمات المالية المختلفة بالرغم من قلة حجم أصولها و وجودها المبكر في النظام البنكي الجزائري مقارنة بالبنوك العمومية.

- كما نلاحظ من الجدول أن أغلب البنوك شهدت نوعا ما ثباتا في مستوى كفاءتها خلال فترة الدراسة بإنحراف معياري تتراوح ما بين 01% و 05% ما عدا بنك BNA و بنك Housing Bank وبنك Al Salam Bank الذين شهدوا تذبذبا معتبرا في مستوى الكفاءة بإنحراف معياري قدره 12.9% ، 14.02%، 12.49% على التوالي مقارنة بباقي بنوك العينة.

الجدول رقم[2-15]: تطور متوسط الكفاءة للبنوك خلال سنوات الدراسة (2011-2017)

السنة	نسبة الكفاءة
2011	0,5825
2012	0,5552
2013	0,5504
2014	0,5363
2015	0,5288
2016	0,5463
2017	0,4766
متوسط الكفاءة	0,5394

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات حزمة Frontier في برنامج R Studio.

- نلاحظ من الجدول [2-15] أن الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية شهدت إنخفاضا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 (من 58.25% سنة 2011 إلى 47.66% سنة 2017)، ويمكن تفسير تدهور مستوى الكفاءة بتزامن هذه الفترة مع بداية إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما كان له تأثير سلبي على أداء الإقتصاد الوطني الذي دخل مرحلة إنكماش بحيث تقلصت عائدات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة مما أدى الى إنخفاض السيولة النقدية وتقلص حجم الإدخار الوطني. كل هذه الظروف ساهمت في إضعاف دور البنوك على إستقطاب الودائع والتوسع في منح القروض وبالتالي إنخفاض مستوى كفاءتها الإنتاجية. والذي يؤكد هذا التحليل هو خضوع جميع بنوك عينة الدراسة إلى هذه الظروف الإقتصادية (بإعتبارها خطر نظامي Systematic Risk) بحيث شهدت جميع البنوك إنخفاضا في مستوى كفاءتها الفنية خلال فترة الدراسة، و الجدول [2- 16] يوضح ذلك:

الجدول رقم [2-16]: تطور كفاءة البنوك خلال سنوات الدراسة

Banks	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ABC	0,878	0,8619	0,8734	0,8848	0,7636	0,7351	0,6325
BDL	0,4362	0,4328	0,4117	0,3713	0,397	0,4311	0,4295
BADR	0,3638	0,3546	0,3467	0,3392	0,3338	0,3769	0,3809
BEA	0,3605	0,3333	0,367	0,3588	0,3762	0,3877	0,3657
BNA	0,4452	0,4086	0,4127	0,4004	0,3948	0,7803	0,4229
CPA	0,3752	0,3752	0,3752	0,3633	0,3732	0,3988	0,3909
BNP Paribas	0,4942	0,4516	0,4422	0,4416	0,447	0,4318	0,4397
Housing bank	0,9607	0,8005	0,8005	0,6917	0,6654	0,633	0,4861
Trust bank Algeria	0,953	0,953	0,9464	0,9351	0,9506	0,9256	0,8025
Société Générale	0,5225	0,4884	0,4549	0,45	0,5095	0,4821	0,4584
AlBaraka	0,427	0,427	0,427	0,4688	0,4459	0,4402	0,4273
Al-Salam bank	0,8644	0,8644	0,8644	0,9075	0,7867	0,6832	0,5309
Gulf bank	0,5921	0,5401	0,4818	0,4346	0,4594	0,479	0,4175
Natixis Algérie	0,4818	0,4818	0,5017	0,4613	0,4998	0,4629	0,487

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات حزمة Frontier في برنامج R Studio.

➢ **اثر الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك الجزائرية**

لدراسة أثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية نستعين بجملة من المحددات التي تعكس واقع المنظومة المصرفية من حيث: العمق المالي، الوساطة ودرجة المنافسة. ومن أهم هذه المتغيرات:

1-نسبة M2/GDP (Brood money on GDP)

والذي تمثل مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل والقاعدة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام. يعكس هذا المحدد مدى العمق المالي Financial deepening للنظام المصرفي الجزائري. كما يعكس مدى قدره النظام المصرفي على إستقطاب الودائع المتوسطة والطويلة الأجل. (كنسبة من الناتج الداخلي الخام)

$$\text{EFFI} = \propto + \sum \beta i\, Xi + \varepsilon i$$

حيث:

EFF : مستويات الكفاءة الفنية للبنوك التي تم تقديرها بإستعمال طريقة تحليل الحدود العشوائية SFA.

Xi: شعاع يجمع مختلف محددات الإصلاحات المالية داخل المنظومة المصرفية الجزائرية M2/GDP، DOMESTIC CREDITIT/ GDP ، مؤشر HHI).

εi: الخطا العشوائي.

2-نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (domestic crediton)

و يمثل مجموع القروض الموجهة للقطاع الإقتصادي العمومي أو الخاص و يستثنى من ذلك القروض الموجهة للإدارات المركزية. ويعكس هذا المحدد مدى إلتزام البنوك على منح القروض لمختلف الشركات الإقتصادية العمومية والخاصة بالتالي مدى مساهمة المنظومة المصرفية على تمويل المشاريع الإستثمارية والقطاعات المنتجة في الإقتصاد.

3-مؤشر HHI (Herfindhal- Hirschman Index)

ويتم حسابه بجمع القيم التربيعية الحصص السوقية للبنوك، وهو من بين المؤشرات الأكثر قبولا لقياس درجة التركز داخل المنظومة المصرفية. فكلما كانت قيمة أكبر كلما عبر عن قلة درجة المنافسة.

- لقد تم تحصيل البيانات حول هذه المتغيرات من قاعدة البيانات world WDI (2022) development التي تم إعدادها من طرف البنك الدولي. الجدول [2-18] يمثل الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.
- لدراسة محددات النظام المصرفي على الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية نستعين بنموذج إنحدار Tobit المبني على تقنية المعقولية العظمى Maximum Likelihood نظرا لكون مخرجات المتغير التابع (الكفاءة الفنية) محصورة ما بين [0.1].

الجدول رقم [2-17]: محددات أثر الإصلاحات المالية على كفاءة البنوك التجارية

	Efficiency الكفاءة الفنية	Domistec-Credit on GDP نسبة القروض الخاصة	Broad_Money on GDP نسبة M2/GDP	HHI_MRKT مؤشر
Mean	0,5394	18,79	75,32	0,08
Median	0,5463	18,35	78,88	0,08
Maximum	0,5825	24,4	82,0006	0,094
Minimum	0,4766	13,72	67,95	0,07
Std.Dev.	0,0325	4,29	5,9	0,005
Skewness	-0,8606	0,038	-0,31	1,52
Kurtosis	3,3294	1,45	1,36	4,02
Jarque-Bera	0,8959	0,6954	0,89	3,02
Probability	0,6389	0,7063	0,64	0,21
Sum	3,7763	131,59	527,26	0,57
Sum Sq.Dev.	0,0063	110,52	209,14	0,0002
Observations	7	7	7	7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEviews

الجدول رقم [2-18]: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

Variable	Coefficient	Std.Error	Z-Statistic	Prob.
DOMISTEC_CREDIT_ON_GDP	-0,008	0,002	-2,81	0,004***
BROAD_MONEY_ON_GDP	0,0025	0,002	1,15	0,24
HHI_MRKT	2,31	1,09	2,11	0,03**
C	0,3	0,17	1,71	0,08
	Error Distribution			
SCALE:C(5)	0,013	0,003	3,74	0,0002***
Mean dependent var	0,53	S.D.dependent var		0,0325**
S.E. of regression	0,02	Akaike info criterion		-4,2904
Sum squared resid	0,001	Schwarz criterion		-4,768
Log likelihood	20,016	Hannan-Qulnn criter		
Avg.log likelihood	2,85			
lefts censored obs	0	Right censdred obs		0
Uncensored obs	7	total obs		7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEviews

تحليل نتائج الدراسة

- نلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية (عند هامش ثقة 1%) بين القروض الخاصة ومستوى الكفاءة الفنية.

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن زيادة القروض الممنوحة للمؤسسات الإقتصادية لا يعكس بالضرورة زيادة قدرة البنوك على تدنية عوامل الإنتاج الموظفة من ودائع وأصول ثابتة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج. أما بالنسبة لمتغير الكتلة النقدية M2/GDP ، فإن نتائج الإنحدار أشارت إلى عدم وجود علاقه ذو معنوية إحصائية ما بين العمق المالي والكفاءة الفنيه للبنوك. ويمكن تفسير هذه النتائج باعتبار ان هذا المحدد لا يعبر بالضرورة عن درجة العمق المالي بحيث أن جزء كبير من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع متواجدة خارج النظام البنكي، وعليه فان زيادة M2/GDP يمكن أن يترجم بزيادة كبيرة للنقود القانونية Monnaie Féduciaireعلى حساب زيادة الودائع، وهذا ما تم ملاحظته في إقتصاديات الدول النامية على غرار الجزائر.

- وأخيرا، أشارة النتائج لى وجود علاقه ايجابيه بين مؤشر HH Index والكفاءة الفنية بمعنوية إحصائية عند هامش ثقة 5%، ويمكن تفسير هذه العلاقة على أن قلة المنافسة داخل النظام المصرفي الجزائري الذي يعكس زيادة درجة التركز المالي بحيث أن البنوك العمومية تستقطب أكثر من 90% من الودائع البنكية وتمنح أكثر من 92% من القروض الإجمالية مما يساهم في الإستفادة من العوائد الإيجابية (إقتصاديات الحجم Economies of scale والذي بدوره يساهم في زيادة الكفاءة الفنية إما من ناحية تدنية المدخلات أو تعظيم المخرجات.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى النظام المصرفي الجزائري وعرض أهم الإصلاحات المالية التي طرأت عليه وإبراز مادى تأثير هذه الإصلاحات كمحددات على الكفاءة الإقتصادية العينة من البنوك التجارية الجزائرية بلغ عددها في الدراسة التطبيقية إلى 14 بنك وذلك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 وتم إستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية SFA كطريقة معلمية لقياس الكفاءة فهو يعتبر من أحسن الطرق لقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك لما يتمتع به من مزايا تميزه عن باقي الطرق. ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- حققت البنوك التجارية الجزائرية مستوى كفاءة فنية قدره 53,21% على المتوسط، أي حوالي 46,79% من موارد البنوك الجزائرية لا تستعمل بشكل أمثل.
- شهدت الكفاءة الفنية للبنوك التجارية الجزائرية إنخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة.
- مستويات الكفاءة متفاوتة جدا بين مختلف البنوك التجارية الجزائرية.
- تتأثر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بحجم البنك ونسبة كفاية رأس المال بينما لا تتأثر بنسبة السيولة و الكفاءة التشغيلية.
- وجود علاقة عكسية بين مستوى الكفاءة الفنية و القروض الخاصة.
- قلة المنافسة داخل النظام المصرفي الجزائري.
- وجود علاقة بين العمق المالي و الكفاءة الفنية.

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــــــة

إن موضوع الأداء وتقييمه وطرق قياسه يعتبر من المواضيع التي جذبت إهتمام الكثير من الباحثين والإقتصاديين، فهو يعتبر من الأساسيات لأي مؤسسة بصفة عامة، أما فيما يخص المؤسسات البنكية فيعتبر تقييم الأداء من أهم العمليات الواجب على إداره البنك القيام بها وذلك من أجل تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها، فيمثل الأداء الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من عدمها، فهو يعتبر العامل الأساسي لضمان النمو والإستمرارية.

وتتبع أهمية كفاءة وأداء البنوك من إرتباط كفاءة القطاع المصرفي الذي بدوره يسهم في تحديد إنتاجية الإقتصاد للبلد، فهو يعتبر القطاع الأهم من بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية وخاصة في فترة التحرير وعولمة الأسواق المالية أصبحت البنوك تزاول نشاطها في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة لذلك كان من الواجب عليها تبني فكرة قياس الكفاءة والأداء وتطبيقها من أجل بلوغ أهدافها المرجوة.

وبالإعتماد على الإطار النظري في الفصل الأول فقط تعرضنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والجهاز المصرفي وأهم ما يتعلق بالأداء وتقييمه وتم التطرق كذلك إلى مفاهيم عامة حول الكفاءة والكفاءة الإقتصادية والمصرفية وأهم أنواعها وطرق قياسها.

وانطلاقا من إشكاليه الدراسة المتمثلة في مدى تأثير الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية، خصص الجزء التطبيقي من البحث للإجابة وذلك من خلال التطرق إلى أهم الإصلاحات المالية التي مست البنوك التجارية الجزائرية، وكذلك تطرقنا إلى أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA الذي يعتبر من أحد أساليب بحوث العمليات لتقييم الكفاءة الإقتصادية. وقد تم الإعتماد عليه كطريقة لقياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية والتي بلغ عددها في دراستنا 14 بنكا خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2017، وسنعرض في مايلي النتائج التي توصلنا لها خلال إختبار فرضيات الدراسة والتوصيات التي وضعت على أساسها بالإضافة إلى أفاق الدراسة.

- ✓ **إختبار صحة الفرضيات**

من خلال دراستنا لموضوع أثر الإصلاحات المالية على الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية بإستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA ، فقد جاءت نتائج إختبار الفرضيات التي تم طرحها في أول البحث كما يلي:

- صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري ساهمت في زيادة مستوى الكفاءة لدى البنوك التجارية الجزائرية.
- صحة الفرضية الثانية والتي تقول أن الكفاءة الإقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية تختلف بدرجات متفاوتة من بنك لأخر نظرا للإستغلال الأمثل لمواردها.
- صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن كفاءة البنوك التجارية الجزائرية تتأثر بمختلف المحددات البنكية.

- صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن كفاءة البنوك التجارية تتأثر بمختلف الإصلاحات المالية التي قامت بها المنظومة المصرفية الجزائرية.

✓ **نتائج الدراسة**

- وجود علاقة طردية لمدخلات دالة الإنتاج: الودائع والأصول الثابتة مع القروض والأصول الربحية الأخرى المنتجة من طرف البنوك.
- وجود مرونة قوية نسبيا (1,08) بين الودائع والمخرجات مما يعكس دور الوساطة المالية التي تلعبه البنوك.
- تتأثر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة بحجم البنك و نسبة كفاية رأس المال مما يدل على أن البنوك الجزائرية تستفيد من إقتصاديات الحجم.
- زيادة متطلبات رأس المال قد يولد تكاليف تنظيمية مرتفعة مما يؤدي إلى إنخفاض نسبه الكفاءة المصرفية.
- نسبة السيولة والكفاءة التشغيلية لا يؤثران على مستوى الكفاءة مما يدل عدم قدرة البنوك الجزائرية على إستخدام فوائض السيولة وتحويلها إلى قروض وأصول ربحية اخرى.
- بلغت مستوى الكفاءة الفنية للبنوك 53,21% على المتوسط أي حوالي 46,79% من موارد البنوك محل الدراسة تم هدرها ولا تستعمل بشكل أمثل.
- مستويات الكفاءة متفاوتة جدا بين مختلف البنوك بحيث حقق بنك Trust Algeria أعلى مستوى كفاءة بقيمة 92,07% بينما حقق بنك BADR أدنى مستوى كفاءة بقيمة 35,58%.
- إن البنوك الخاصة صغيرة الحجم (من حيث الأصول) حققت مستويات عالية من الكفاءة مقارنة بالبنوك الخاصة متوسطة حجم الأصول والبنوك العمومية عالية حجم الأصول.
- أغلب البنوك شهدت نوعا ما ثباتا في مستوى كفاءتها خلال فترة الدراسة ما عدا بنك BNA وبنك Housing bank وبنك Al Salam Bank.
- شهدت الكفاءة الفنية للبنوك التجارية الجزائرية إنخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة من نسبة 58,25% سنة 2011 إلى نسبة 47,66% سنة 2017.
- وجود علاقة عكسية بين القروض الخاصة و مستوى الكفاءة الفنية و هذا يعني زيادة القروض الممنوحة للموسسات الإقتصادية.
- عدم وجود علاقة بين العمق المالي و الكفاءة الفنية للبنوك مما يدل على أن جزء من الكتلة النقدية خارج النظام البنكي.
- وجود علاقة ايجابية بين مؤشر HH index و الكفاءة الفنية مما يدل على قلة المنافسة داخل النظام المصرفي الجزائري الذي يعكس زيادة درجة التركز المالي.

✓ **التوصيات والإقتراحات**

تعد كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في القيام بوظائفها الأساسية من بين القضايا الرئيسية الملحة التي ينبغي معالجتها، وذلك بغيت التصدي لتحديات العولمة، وتشجيع نمو قطاع الإنتاج، لذلك يجب على البنوك إتباع بعض التوصيات من أجل رفع كفاءتها وحتى تتمكن من أداء مهامها بشكل أفضل، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- العمل على تعزيز الإجراءات والإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي الجزائري.
- لابد للبنوك التجارية الجزائرية من تطوير التعامل بالوسائل والتقنيات الحديثة لزيادة تنافسيتها.
- ضرورة إهتمام إدارة البنوك بالمزج بين مدخلاتها بشكل أفضل.
- الإستفادة من خبرات البنوك العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة وأداء البنك.
- توسيع دائرة الإهتمام بتقييم الأداء للبنوك التجارية الجزائرية بغرض إكتشاف نقاط ضعفها وقوتها.
- يتوجب على البنوك التي لم تحقق مستويات جيدة من الكفاءة الإقتداء بالبنوك التجارية الكفءة.**ذ**

✓ **أفاق الدراسة**

نصح الدراسة الباحثين في المستقبل بالإهتمام بالدراسات التالية:

- القيام بإجراءات دراسية تخص كافة البنوك التجارية الجزائرية وذلك بغية تشخيص واقع الوساطة المالية في الجزائر.
- قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام أسلوب الحد السميك، أو التوزيع الحر.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع

I. الكتب

1. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
2. د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل و مؤسسات مالية، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2014م.
3. د.محمد حلمي الجيلاني، إدارة البنوك، دار الأعصار العلمي، الأردن، الطبعة الأولى 2020م.
4. د.محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010م.
5. د.محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر.
6. رضا إسماعيل البسيونى، إدارة أعمال، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2009، تاريخ النشر 2008.
7. زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية، الأردن.
8. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة 1432هـ-2011م.
9. عبد الله حسن عواد، إدارة و تقييم الأداء، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2018.
10. مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية بإستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
11. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود و بنوك، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأدرن، الطبعة الأولى 2016م.
12. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

II. الرسائل و الأطروحات

أ. دكتوراه

1. أم الخير حمودة، دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية –دراسة ميدانية بإستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، الشعبة علوم إقتصادية، التخصص دراسات إقتصادية و مالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021.
2. أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية و أثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري– 1987–2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عياس سطيف، 2010.
3. بن مداني صديقة، إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر–، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية و محاسبة، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، تاريخ المناقشة 2017.
4. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006–2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر 2014.
5. صابر بن معتوق، متطلبات إعتماد الإندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية (دراسة استشرافية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
6. فالي نبيلة، إستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2017.
7. نادية سعودي، مدى إستخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية و محاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2018.

ب. ماجستير

1. العاني إيمان، البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير,كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري ب قسنطينة، الجزائر 2007.
2. بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية دراسة مقارنة بين البنك الخاص Societe Generale و البنك العام CNEP ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009.
3. بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
4. بن قسيمة محمد الأمين، الكفاءة التوزيعية و أثارها على الأداء في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة الوحدة التجارية للوسط UCRC–، مذكرة ماجستير تخصص التسويق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ديسمبر 2006.
5. حورية حمني، أليات رقابة البنك المركزي غلى البنوك التجارية و فعاليتها –حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، شعبة بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
6. سمر مصطفى منصور متولي، قياس الكفاءة الإقتصادية للجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (2004–2014)، رسالة علمية مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2018.
7. شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2010.
8. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة –دراسة التجربة الجزائرية–،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2011.
9. عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010.
10. نهاد ناهض فؤاد الهبيل، "قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، قدم هذا البحث إستكمالا لمتطلبات

الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، 2013م.

ت. ماستر

1. المجدوب إيمان، لكصاسي سياته، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال معايير الحوكمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017.
2. راشد بوكروس زهيرة، تطور أداء البنوك التجارية في ظل العولمة المالية (دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2016.
3. عواد أسماء نبيلة، حسين مليكة، أثر الإصلاحات المالية على أداء الينوك التجارية في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة علوم التسيير، التخصص مالية و بنوك، جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة–، 2019.
4. قصير شريفة، عمارة مريم، محددات كفاءة و إنتاجية البنوك التجارية بمنطقة شمال إفريقيا، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و بنوك، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2019.

ث. الاطروحات

1. بلعيد ذهبية، مزاور أمال، مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية و المالية– دراسة تحليلية، مدرسة الدراسات العليا التجارية –القليعة– تيبازة.

III. المجلات و الدوريات

1. أيهم الحميد، قياس الكفاءة الفنية في المصارف الإسلامية في سورية بإستخدام التحليل التطويقي للبيانات –DEA– ، مجلة جامعة البعث، المجلد 39 العدد1، 2017.
2. إيمان ببة، إلياس بن ساسي، تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إدارة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008–2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 08، 2015.

3. بوعبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، جامعة البليدة02، العدد10، الجزائر، سبتمبر2018.

4. حدة رايس، ا.نوي فاطمة الزهراء، قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004–2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد السادس و العشرون، 2012.

5. د.وليد عبدمولاه، كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد المائة و أربعة – يونيو/ حزيران 2011، السنة العاشرة.

6. د.كمال عايشي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر نوفمبر 2006.

7. د.أحلام بوعبدلي، ا.أحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA"، دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010–2015، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، العدد 11، الجزائر ديسمبر 2016.

8. رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، معهد الإدارة –الرصافة–، العدد الحادي و الثلاثون، 2012.

9. سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية و الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، المجلد الثاني و العشرون، العدد الأول، يناير 2014.

10. سنان زهير محمد جميل, سوسن احمد سعيد, تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للفترة 2004, تنمية الرافدين 85 (29)2007.

11. سعد بن علي الوابل، قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) خلال الفترة 2013– 2017، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، Global journal of economics and business, Vol 6, No 2, 2019

12. عبد المليك مزهودة, الاداء بين الكفاءة و الفعالية (مفهوم و تقييم), مجلة العلوم الانسانية, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد الاول, نوفمبر 2001.

13. فودوا محمد، ميموني بلقاسم، بن قدور اشواق، محددات كفاءة التكاليف للبنوك التجارية العاملة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2016، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة احمد دراية -أدرار- الجزائر، المجلد 06، العدد01، 2020.
14. فتيحة بلجيلالي, بنية صابرينة, تقييم كفاءة ادارة التدفقات النقدية في الاجهزة البنكية المغاربية, مجلة الاقتصاد و المالية, جامعة ابن خلدون -تيارت- الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2018.
15. فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية بإستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،العدد 12، 2013.
16. محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004.
17. نور محمد ثابت كاضم، تقييم فعالية إدارة الإئتمان المصرفي -اطار مفاهيمي-، مجلة جامعة الإنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، كلية التربية، جامعة سامراء، المجلد 5 ، العدد 10، 2013.
18. نضال أحمد الفيومي، عز الدين مصطفى الكور، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية (طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد1، 2008.

IV. المطبوعات

1. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، رقم النشر 5575.

V. الملتقيات و المداخلات

1. توفيق غفصي، كمال زيتوني، بالي مصعب، عنوان المداخلة تقدير التطور المالي في ظل مسار الإصلاحات المالية و النقدية في الجزائر خلال من الفترة 1980-2015، محور المشاركة الإصلاحات المالية في الإقتصاد الجزائري و الإقتصاديات النامية.
2. د.صالح خالص، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية -الواقع و التحديات-، المعهد الوطني للتجارة.

VI. المراجع الاجنبية

1. BENZAI Yassine, Mesure de l'Efficience des banques commerciales algériennes par les méthodes paramétriques et non paramétriques, These pour l'obtention du grade de docteur en sciences economiques, option finance internationale, Université abou bakr BELKAID - Tlemcen-,2015/2016.
2. BENZAI Yassine, AOUAD Hadjar soumia , Measuring cost efficiency in the algerian banking system: A comparison of parametric and non-parametric frontier methodologies, AL-MOASHEER Journal of economic studies, Vol 01, Iss-02 may2017.

3. H.G Moulton , Commercial Banking and Capital Formation , Journal of political Economy , the university of chicago press journals , vol 26 , No 6 , 1918.
4. Hidemichi fujii ,Shunsuke managi, Roman matousek, Aarti rughoo, Bank efficiency productivity and convergence in EU countries: A weighted russell directional distance model, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77237/, MPRA Paper No.77237,posted 2017 .
5. Ishaq Hacini , The Evolution of the Algerian Banking System , Management Dynamices in The Knowledge Economy , University Mustapha Stambouli of Mascara , algeria , 2018.
6. Ishaq HACINI and Khadra DAHOU, Efficiency of the Algerian banks in the post liberalization period, Financial studies-1/2016.
7. Nader Aber, Determinants of banking efficiency : evidence from Egypt, International business research, Faculty of commerce, Ain shams University, Cairo ,Egypt, Vol 8, No,8, 2015.
8. R.Hamiltona, W.Qasrawib, Idries M Al jarrah, Cost and profit efficiency in the jordanian banking sector 1993-2006 : A parametric approach,International research journal of finance and economics,Issue56, 2010.
9. Subandi, Determinants Of Efficiency and Its Impact On The Performance Of Banking Industry Profitability In Indonesia.

الملاحق

ملحق رقم 01:

final maximum likelihood estimates

	Estimate	Std. Error	z value	Pr(>|z|)	
(Intercept)	-2.12617475	0.55396733	-3.8381	0.000124	***
Log(input1)	1.08150147	0.04243423	25.4865	< 2.2e-16	***
log(input2)	0.08321142	0.03319049	2.5071	0.012173	*
Z_size	0.05423909	0.01106972	4.8998	9.595e-07	***
Z_equi	-0.02662864	0.00544307	-4.8922	9.971e-07	***
Z_liqui	0.00051679	0.00160831	0.3213	0.747967	
Z_cost	0.00105610	0.00200886	0.5257	0.599081	
sigmaSq	0.04124082	0.00641908	6.4247	1.321e-10	***
gamma	0.44159818	0.28144033	1.5691	0.116633	

mean efficiency of each year

1 2 3 4 5

0.5825159 0.5552664 0.5504448 0.5363604 0.5288290

6 7

0.5463066 0.4766133

mean efficiency: 0.5394766

> efficiencies(ferielZ)

1 2 3 4

1 0.8780478 0.8619467 0.8734384 0.8848639

2 0.4362278 0.4328105 0.4117812 0.3713182

3 0.3638952 0.3546034 0.3467995 0.3392497

4 0.3605021 0.3333102 0.3670398 0.3588260

5 0.4452413 0.4086470 0.4127417 0.4004988

6 0.3752415 0.3752415 0.3752415 0.3633254

7 0.4942388 0.4516813 0.4422328 0.4416043

8 0.9607151 0.8005218 0.8005218 0.6917931

9 0.9530220 0.9530220 0.9464071 0.9351899

10 0.5225950 0.4884780 0.4549813 0.4500452

11 0.4270097 0.4270097 0.4270097 0.4688154

12 0.8644629 0.8644629 0.8644629 0.9075225

13 0.5921787 0.5401503 0.4818441 0.4346453

14 0.4818441 0.4818441 0.5017251 0.4613485

5 6 7

1 0.7636783 0.7351391 0.6325539

2 0.3970563 0.4311509 0.4295418

3 0.3338964 0.3769041 0.3809747

4 0.3762594 0.3877830 0.3657167

5 0.3948132 0.7803258 0.4229420

6 0.3732173 0.3988401 0.3909847

7 0.4470017 0.4318464 0.4397191

8 0.6654517 0.6330884 0.4861060

9 0.9506532 0.9256632 0.8025733

10 0.5095582 0.4821299 0.4584961

11 0.4459600 0.4402140 0.4273731

12 0.7867438 0.6832179 0.5309964

13 0.4594380 0.4790311 0.4175632

14 0.4998786 0.4629591 0.4870445

final maximum likelihood estimates

	Estimate	Std. Error	z value
(Intercept)	1.474043	0.959209	1.5367
log(input1)	0.791711	0.055929	14.1557
log(input2)	0.187052	0.053660	3.4859
sigmaSq	0.199392	0.119419	1.6697
gamma	0.863149	0.093743	9.2076

	Pr(>|z|)
(Intercept)	0.1243598
log(input1)	< 2.2e-16 ***
log(input2)	0.0004905 ***
sigmaSq	0.0949805 .
gamma	< 2.2e-16 ***

Signif. codes:

0 '*' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1**

log likelihood value: 19.15825

panel data

number of cross-sections = 14

number of time periods = 7

total number of observations = 98

thus there are 0 observations not in the panel

mean efficiency: 0.7073868

> efficiencies(rice)

	efficiency
1	0.8872220
2	0.7676284
3	0.7181450
4	0.8402545
5	0.9715583
6	0.7677513
7	0.6223105
8	0.6891971
9	0.6807894
10	0.7537375
11	0.5204907
12	0.6173510
13	0.5109004
14	0.5560790

ملحق رقم 02:

Dependent Variable: EFFICIENCY
Method: ML - Censored Normal (TOBIT) (Newton-Raphson / Marquardt steps)
Date: 06/23/22 Time: 14:16
Sample: 2011 2017
Included observations: 7
Left censoring (value) at zero
Convergence achieved after 5 iterations
Coefficient covariance computed using observed Hessian

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
DOMISTEC_CREDIT_ON_GDP	-0.008124	0.002889	-2.811699	0.0049
BROAD_MONEY_ON_GDP	0.002568	0.002215	1.159262	0.2463
HHI_MRKT	2.312004	1.092216	2.116801	0.0343
C	0.307987	0.179184	1.718825	0.0856
Error Distribution				
SCALE:C(5)	0.013864	0.003705	3.741657	0.0002

Mean dependent var	0.539477	S.D. dependent var	0.032515
S.E. of regression	0.025937	Akaike info criterion	-4.290499
Sum squared resid	0.001345	Schwarz criterion	-4.329134
Log likelihood	20.01675	Hannan-Quinn criter.	-4.768028
Avg. log likelihood	2.859535		
Left censored obs	0	Right censored obs	0
Uncensored obs	7	Total obs	7

	EFFICIENCY	DOMISTEC...	BROAD_M...	HHI_MRKT
Mean	0.539477	18.79857	75.32414	0.082508
Median	0.546307	18.35000	78.88437	0.080122
Maximum	0.582516	24.40000	82.00065	0.094949
Minimum	0.476613	13.72000	67.95440	0.077263
Std. Dev.	0.032515	4.291975	5.904070	0.005889
Skewness	-0.860699	0.038169	-0.314473	1.528011
Kurtosis	3.329456	1.457779	1.369168	4.021997
Jarque-Bera	0.895927	0.695413	0.891096	3.028592
Probability	0.638928	0.706306	0.640473	0.219963
Sum	3.776336	131.5900	527.2690	0.577554
Sum Sq. Dev.	0.006344	110.5263	209.1483	0.000208
Observations	7	7	7	7